[

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي

إعداد الطالب:

برايس خليفة

تحت إشراف الأستاذ :

الدكتور: عيسى شقبقب

لجنة المناقشة:

- الأستاذ الدكتور: تومي صالح .... رئيسا
- الدكتور: شقبقب عيسى .... مقررا
- الأستاذ الدكتور : بن موسى كمال .... عضوا
- الدكتور: غريس عبد النور ....عضوا
- الدكتورة: شرفة حكيمة .... عضوا

السنة الجامعية: 2012 / 2013

□

الإهـــــداء

إلى الوالديـن الكـريمين

وكـل أفراد العائلة

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

بادئا ذي بدء أشكر الله الذي خلقني ووفقني خلال مشواري الدراسي،

ثم أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور عيسى شقبقب.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الاستاذ علي جغلاف، الأخ إبراهيم، الأخ محمود حديبي.

وأشكر كل موظفي الديوان الوطني للإحصاء ومكتبة الكلية، على مساعدتهم.

بارك الله فيهم جميعا وجزاهم الله كل خير.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شكلت التجارة الخارجية منذ القديم اهتمام وتفكير الإقتصاديين، والواقع أن هذا الإهتمام يزداد ويكتسب قوة مع مرور الوقت، فهي القوة الدافعة للتنمية الإقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الإقتصادية والإنتاجية، حيث تعد التجارة معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من خلال الإستيراد وفي نفس الوقت تتخلص من السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير، الأمر الذي يضفي ويبرز الأهمية التي يكتسيها الميزان التجاري، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر على القوة الإقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الإقتصادية، فتسمح الواردات للبلد على الحصول على السلع الحيوية التي لايمكن لسبب أو لآخر انتاجها داخل البلد، وبالتالي توفير مجموعة أوسع من المنتجات، ومستوى أرفع من المعيشة، وأما الصادرات، تسمح باستخدام عناصر انتاج إضافية وايدي عاملة كانت معطلة هذا من جهة، والإستفادة من الموارد المالية من جهة أخرى.

والجزائر كغيرها من الدول تحاول الإستفادة من التبادل التجاري وتحقيق مكاسب اقتصادية خاصة بعد عزمها على فتح أسواقها أمام منتجات الدول الأجنبية، فرغم الأهمية التي تكتسيها التجارة الخارجية إلا أن الأمر يأخذ بعدا آخر بالنسبة للإقتصاديات النفطية لاعتمادها على مصدر تمويل واحد لتنميتها الإقتصادية يكمن فيما تحققه صادرات المحروقات، حيث ينتج عن طبيعة هاته الصادرات أثرين، الأول في جانبه السلبي باستنزاف ثروة ناضبة تتحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض والطلب في الأسواق الدولية، والثاني من جانبه الإيجابي توفير التمويل اللازم لدعم النمو الإقتصادي، وانشاء هياكل اقتصادية انتاجية خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يعمل على تنويع هيكل الصادرات، وبهذا عرفت التجارة الخارجية الأهمية البالغة في إطار التنمية الإقتصادية التي حاولت السلطات الجزائرية تحقيقها والتخلص من التبعية، فقد عرفت السياسة التجارية منذ الإستقلال العمل على تنيمة اقتصادها وبلورة قدرتها الإنتاجية وتنويع انتاجها وصادراتها خارج المحروقات وقد مرت بمراحل، بدأت بمرحلة المراقبة مرورا بمرحلة الإحتكار، ووصولا إلى مرحلة التحرير، معتمدة في سياستها على اتخاذ اجراءات وأدوات

فنية وسعرية عن طريق التعريفات الجمركية ونظام الصرف، ووسائل كمية من خلال التراخيص وحصص الإستيراد، وتنظيمية عن طريق المعاهدات والإتفاقيات، وينعكس هذا من خلال إبرامها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ومفاوضاتها الجارية مع المنظمة العالمية للتجارة، وعليه فقد كان للانفتاح الإقتصادي للجزائر على العالم الخارجي أثر على ميزانها التجاري رغم اختلاف السياسات والإستراتيجيات المنتهجة تماشيا بحسب ما تفرضه التحولات الدولية ودرجة ومستوى مواكبة الاقتصاد الوطني لها مثل التكتلات الإقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة.

وعليه وأمام الأهمية التي يكتسيها الميزان التجاري كقوة دافعة للتنمية الإقتصادية ومدى تأثره بمتغيرات اقتصادية تحدد وضعيته في ظل التحولات، وبناءا على ما تطرقت له الدراسات السابقة وخاصة البحوث الإقتصادية ذات الصبغة القياسية لمعالجة موضوع التجارة الخارجية بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، انبنت معالم اشكالية البحث بتحديد العوامل المؤثرة في وضعية الميزان التجاري بالنحو التالي:

ما هي العوامل والمحددات المؤثرة على كل من الواردات والصادرات في الجزائر؟

وعليه فإن الإشكالية المطروحة تتفرع منها عدة تساؤلات تعطى بالشكل التالي:

- ما هي أهم الإصلاحات والتدابير التي مست مراحل السياسة التجارية في الجزائر؟
- ما مدى أهمية الصادرات والواردات في الإقتصاد الوطني، وما هي تركيبة توزيعها السلعي والجغرافي ؟
- ماهي وضعية الميزان التجاري عبر مراحل السياسة التجارية؟
- ما هي أهم المحددات المفسرة لدالة الطلب على الصادرات الجزائرية؟
- ماهي أهم المحددات المفسرة لدالة الطلب على الواردات الجزائرية؟

الفرضيات:

لمعالجة البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة نطرح الفرضيات التالية:

- تختلف الإصلاحات والتدابير المتخذة في إطار السياسة التجارية بين التقييد والتحرير حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية لتحقيق التنمية، ووفقا لمتطلبات النظام الإقتصادي والتجاري الدولي.
- تأتي الأهمية التي تكتسيها الصادرات والواردات في الإقتصاد الوطني لما تمثله كل منهما في النمو الإقتصادي للبلد، ويصبغ على تركيبة النوع السلعي للصادرات أنه يطغى عليها قطاع المحروقات من اجمالي الصادرات، وبالمقابل يضفي على تركيبة السلع المستوردة ما يتوافق مع مقتضيات التنمية وطبيعة مستوى الهيكل الإنتاجي.
- ينتقل الميزان التجاري خلال مراحل التجارة الخارجية بين وضعية عجز وفائض، لارتباطه بمستويات أسعار البترول.
- إن أهم ما يفسر الطلب على الصادرات هو سعر البترول ويرجع السبب في ذلك للتركيبة السلعية للصادرات، وعوامل أخرى مثل سعر الصرف، والطلب الخارجي على المنتجات المحلية.
- أما الواردات فأهم مايفسرها هي الأخرى أسعار البترول، والطلب الداخلي، وسعر الصرف.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي عنيت بالتجارة الخارجية عديدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي لما تكتسيه من أهمية وارتباطها بالنمو الإقتصادي، خاصة الدراسات ذات الطابع التحليلي والقياسي، وعليه سنقوم باستعراض بعض الدراسات التي استخدمت النماذج القياسية في الدراسة لما يتوافق وطبيعة الدراسة.

❖ الدراسة التي قام بها الأستاذين الدكتور: **صالح تومي** والدكتور: **عيسى شقبقب** تحت عنوان:"**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-2002)** "

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لقطاع التجارة الخارجية، من خلال المتغيرات المتحكمة في تفسير الصادرات والواردات الجزائرية.

وجاءت نتائج الدراسة كالتالي:

بالنسبة لدالة الواردات الكلية: لقد اتضح من نتائج الدراسة أن الواردات تتأثر بكل من الطلب الداخلي (D_{t}) والسعر النسبي$\left(\frac{PIM}{Py}\right)_t$، أسعار البترول، باستثناء متغيرة سعر الصرف الحقيقي (RER) التي لا تظهر من خلال النموذج كمتغيرة مفسرة للواردات كما قام الباحثين بتقدير نموذج الواردات حسب التركيبة السلعية.

وبالنسبة لدالة الصادرات الكلية:

فإنه يتضح من خلال نتائج الدراسة أن دالة الصادرات مفسرة بالإنتاج الوطني(Qt) والسعر النسبي (Pxw) والمتغيرة الصماء (D86) التي تبرز تأثر دالة الصادرات بانخفاض أسعار البترول باعتبار قطاع المحروقات الأكثر مساهمة في عملية التصدير، إضافة لذلك فقد قام الباحثين بتقدير دالة الصادرات حسب التركيبة السلعية.

❖ الدراسة التي قام بها الدكتور: **عابد بن عابد العبدلي** تحت عنوان:" **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**" خلال الفترة (1960-2005)، وقد استخدم نموذجين في التقدير الأول: التصدير بطريقة الخطوتين **لانجل وغرانجر**، والثاني عن طريق نموذج **تصحيح الخطأ غيرالمقيد**، وبالنسبة لتقدير محددات الطلب على الواردات في المملكة اتضح أن متغير الدخل والأسعار النسبية والإحتياطي الأجنبي هي المحددات الأنسب لإجمالي الواردات، كما أسفرت الدراسة كذلك على أن الطلب على الواردات مرن بالنسبة للدخل في الأجل الطويل، وبالنسبة للأسعار النسبية اتضح أن أثرها معنويا فقط في المدى القصير، أما الإحتياطي الأجنبي كان ضعيفا في الأجلين القصير والطويل.

❖ الدراسة التي قامت بها الأستاذة: **زاوي هجيرة** تحت عنوان:" **دراسة قياسية للصادرات الجزائرية للفترة (1970-2005) في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**" وتهدف

الدراسة إلى تحليل محددات الطلب على الصادرات الجزائرية عن طريق تقنيات تحليل التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، وقد تم بناء نموذج من خلال المتغيرات الإقتصادية الآتية: أسعار البترول، سعر الصرف الحقيقي، مؤشر الأسعار الدولية، والأسعار النسبية.

وقد أسفرت نتائج التقدير على أن أسعار البترول متغيرة غير مفسرة وقد تم استبدالها بالكمية المنتجة منه، وعليه فقد كانت أهم المتغيرات المفسرة للطلب على الصادرات الجزائرية هي الطلب الخارجي سعر الصرف والكمية المنتجة من البترول.

❖ الدراسة التي قام بها الأستاذ: **مدباني محمد** تحت عنوان:" **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)**" حيث تهدف الدراسة إلى تقدير وتحليل محددات الطلب على الواردات، بتوظيف تقنيات تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وقد تم بناء النموذج من خلال المتغيرات الإقتصادية التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، الأسعار النسبية، احتياطي الصرف، معدل تغطية حجم الصادرات للواردات.

وقد اسفرت نتائج التقدير على أن الواردات تتأثر طرديا بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي واحتياطي الصرف، وعكسيا بالنسبة للأسعار النسبية ومعدل التغطية، كما أظهرت نتائج تقدير مرونات الطلب على الواردات الجزائرية انخفاض في المرونات السعرية مقارنة بالمرونات الدخلية في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل فكان غير معنوي، وقد تبين كذلك ارتباط مستوى الواردات طرديا بمستوى دخل الفرد.

أهمية البحث:

تكمل أهمية هذا البحث في الأهمية التي يكتسيها الميزان التجاري ودوره في التنمية الإقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال دور الصادرات في تفعيل عناصر الإنتاج والإستفادة من موارد مالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى دور الإستيراد أيضا واعتماده بشكل كبير على الأسواق الخارجية في سد الإحتياجات المتزايدة، وإضافة لذلك لما يمثله الميزان التجاري (الصادرات والواردات) بنسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي ما يدعو لمعرفة أثر الإنفتاح التجاري على سير هيكلة التجارة الخارجية للجزائر في ظل اعتماد الإقتصاد على أحادية

التصدير التي تبقى تحت رحمة تذبذبات أسعار السوق العالمي، فإن معرفة وضعية تطور الميزان التجاري والتركيب السلعي والجغرافي لكل من الصادرات والواردات، توضح العوامل المؤثرة في كل منهما وبالتالي نستطيع تقدير النموذجين وتحديد العوامل المحددة لهما.

أهداف البحث:

نهدف من خلال بحثنا إلى تحليل وتفسير وضعية الميزان التجاري، من خلال مؤشرات تصف طبيعة التركيبة السلعية والحيز الجغرافي للمعاملات التجارية، لنتمكن من كيفية استغلال القدرات الإنتاجية وإعطاء دفعة للصادرات خارج المحروقات بما يؤهل الإقتصاد لتخطي مرحلة الإقتصاد الريعي، ومن جهة أخرى نسعى للوصول إلى تحديد المتغيرات الإقتصادية المفسرة وبناء نموذج اقتصادي لكل من الصادرات والواردات يساعد في توقع حجم الصادرات والواردات واعطاء رؤية مستقبلية تسمح بالوصول إلى نتائج يمكن من خلالها بناء قرارات اقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

يكمن سبب اختيارنا للموضوع في مدى أهمية الميزان التجاري وأثره على النمو الإقتصادي هذا بشكل عام ويتمثل بشكل خاص في وضعية البلاد وماعرفته من عائد مالي معتبر جراء ارتفاع أسعار البترول وتحسن وضعية الميزان التجاري، لذلك أردنا تحديد العوامل المؤثرة في الميزان التجاري الذي عرف اهتزازات ارتدادية خاصة انعكاسات أزمة 1986 وما عرفته من انخفاض كبير لأسعار البترول، الأمر الذي دفع بنا للتساؤل حول أهم المتغيرات الإقتصادية التي تفسر كل من الصادرات والواردات الجزائرية، وارتأينا أن نعطي للدراسة الصبغة القياسية لما تحظى به من أهمية في تحليل السياسات المنتهجة وتقويمها.

المنهج المستخدم:

وللوصول إلى ذلك فقد اعتمدنا في بحثنا على كل من المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة للمنهج التاريخي، ويكمن ذلك خاصة في الفصلين الأول والثاني، من خلال توضيح أسباب قيام التبادل الدولي وأهمية التجارة الخارجية، وأيضا بما يتلائم كذلك مع مراحل التي مرت بها السياسة التجارية الجزائرية والتي نسعى في إطارها لتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال

مرحلة الدراسة(1970-2010)، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي الذي يظهر جليا في الفصل الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات المفسرة لكل من الصادرات والواردات.

وبناءا على ما يتلائم وطبيعة المنهج المستخدم في دراسة موضوع بحثنا فقد استعنا ببينات تخدم الدراسة وفق المنهج المستخدم، تمثلت في البيانات الإحصائية، وبرنامج متخصص في الدراسات القياسية (**Eviews**).

حدود الدراسة:

لقد تضمنت الدراسة الحدود الزمانية والمكانية، فكانت الحدود المكانية تخص الإقتصاد الجزائري، أما الحدود الزمنية فحددت بناءا على ما يمكن الحصول عليه من معطيات احصائية تخدم طبيعة الموضوع فانحصرت فترة الدراسة في (1970-2010) حيث تتضمن هاته الفترة مراحل السياسات التجارية المنتهجة والتحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري.

محتويات الدراسة:

لبلوغ الهدف المنشود قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، فالفصل الأول والذي تحت عنوان:" **نظريات وسياسات التجارة الخارجية** "، يتضمن ثلاثة مباحث، حيث نتطرق فيه إلى مفهوم وأهمية التجارة الخارجية، وتفسير قيام التبادل الدولي في المدارس الإقتصادية (النظرية الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية، والحديثة) كما تطرقنا إلى مفاهيم عامة للصادرات والواردات وتناولنا أيضا تطور السياسة التجارية والوسائل والإجراءات التي تتخذ لتحديد طبيعة السياسة التجارية.

وفي الفصل الثاني الذي هو بعنوان:" **تحليل تطور الميزان التجاري ومؤشرات التجارة الخارجية**" ويتضمن كذلك ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا من خلالها إلى مراحل السياسة التجارية في الجزائر بداية من مرحلة الرقابة إلى مرحلة التحرير، وبعد ذلك قمنا بدراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية وتوضيح التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والواردات. وفي الأخير تناولنا تحليل تطور وضعية الميزان التجاري ونسبة مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي خلال مرحلة السياسة التجارية في الجزائر.

وبالنسبة للفصل الثالث والأخير الذي يتضمن الدراسة التطبيقية كان بعنوان: "**الدراسة القياسية للصادرات والواردات خلال الفترة (1970-2010)**" فتضمن مبحثين، تناولنا في المبحث الأول: تقدير نموذج دالة الطلب على الصادرات الجزائرية وتحديد العوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى تقدير نموذج دالة الطلب على الواردات والعوامل المؤثرة فيها.

وفي الأخير ختمنا بحثنا بعرض للنتائج المتوصل لها وتقديم توصيات واقتراحات.

الفصل الأول:
نظريات وسياسات التجارة الخارجية

تمهيد:

لقد تباينت أراء الاقتصاديين على توالي العصور حول منافع ومحاذر التجارة الخارجية، وكذا آثارها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وقد أجمعت النظريات الاقتصادية على الافتراض بأن دخول ومشاركة الدولة في عمليات التجارة الخارجية له الأثر الكبير على الدول المختلفة بشكل يجعلها في وضع أفضل عما لو امتنعت عن المشاركة فيها، ونتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية فقد تزايدت أهمية التجارة الخارجية، باعتبار أنها وسيلة تحقيق هدف زيادة الناتج المحلي وتصدير فائض الانتاج، وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، ما أبرز العديد من الاجراءات التي قد تتخذها الدولة في مجال تجارتها الخارجية، بالشكل الذي يؤثر على شكل ومضمون عمليات التصدير والاستيراد، وهذه الاجراءات إنما هي مجرد نتيجة سياسات مهنية تسعى السياسة الاقتصادية أثناء وضعها إلى تحقيق أغراض سبق تخطيطها.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى النظريات المفسرة لقيام التبادل بين الدول والسياسات التجارية وقمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الذي تناول فيه مفهوم وأهمية التجارة الخارجية، مع ابراز أسباب قيام التجارة الخارجية، وكما تطرقنا فيه إلى تفسير قيام التجارة الخارجية في المدارس الاقتصادية، بداية من المدرسة الكلاسيكية، إلى غاية المدرسة الحديثة، معرجينا على المدرسة النيوكلاسيكية وإبراز تفاسير رواد كل مدرسة ورؤيتهم في أسباب قيام التبادل الدولي.

والمبحث الثاني: نتطرق من خلاله إلى السياسة التجارية، التي سنتناولها من حيث الأنواع والوسائل، كما سنذكر الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، ونتناول كذلك استرتيجيات السياسة التجارية.

أما المبحث الثالث: والذي أردناه أن يتضمن عموميات على الصادرات والواردات، وقد تناولنا فيه مفهوم كل من الميزان التجاري، الصادرات والواردات، كما عرجنا فيه عن مؤشرات التجارة الخارجية والتي سنتناولها بشكل عملي في الفصل الموالي.

المبحث الأول: نظريات التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها دول العالم، حيث تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الإقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية، بسبب نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية، وبناءا على الأهمية البالغة التي حظيت بها التجارة الخارجية وسنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها، ثم نتطرق إلى التطور التاريخي لتفسير قيام التجارة الخارجية من خلال المدارس الإقتصادية، حيث جاءت المدرسة الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت اعطاء تفسير قيام التجارة بين الدول، ومن بعدها النظرية النيوكلاسيكية، إلى أن برزت النظرية الحديثة لتعطي تفسيرا بما يتماشى ومجريات الظروف الديناميكية وهذا ما سنتناوله في مبحثنا مع توضيح الأسس والفرائض التي بنيت عليها كل نظرية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

ومن خلاله سنتطرق لمفهوم التجارة الخارجية والدور الإنمائي للتجارة الخارجية وأسباب قيامها.

1-1) مفهوم التجارة الخارجية:

أخذ مفهوم التجارة الخارجية عدة أوجه من حيث المفاهيم ويرجع ذلك حسب المرحلة التي وصلت لها طبيعة العلاقات الدولية والسياسات التي تنتهجها ومدى مواكبة الدولة للتطورات الدولية الحاصلة، ومن باب ثاني يرجع كذلك إلى حسب الدراسة والهدف من ذلك.

فيقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات، وهي اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما لا يتوفر

من ضرورات الحياة لشعبها والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم انتاجه لديها[1].

فقد عرفت التجارة الخارجية تاريخيا بأنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات، وبهذا نجد أن التعريف ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة الخارجية والمتمثل بتبادل الصادرات والواردات متجاهلا مكونات التجارة الخارجية[2].

ومن جهة أخرى يختلف الرأي في القصد باصطلاح "التجارة الخارجية" من حيث المضمون والصور التي يتألف منها، فيمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع.

حيث يغطي اصطلاح "التجارة الخارجية" بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح "التجارة الخارجية" بمعناها الواسع كلا من[3]:

- الصادرات والواردات المنظورة " السلعية"؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية"؛
- الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة ؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة؛

فالعلاقات الاقتصادية بين الدول تأخذ عادة شكل سلع مادية تنتقل عبر الحدود السياسية، إما داخلة إليها وتسمى الواردات وإما خارجة منها وتسمى الصادرات، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغير بالصادرات غير المنظورة وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة[4].

[1]- محمد السانوسي محمد شحاته، التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقيات الجات)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007،ص46.
[2]- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص13.
[3]- سامي عفيقي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر،1992، ص ص36-37.
[4]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003، ص23.

وعليه نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1]".

1-2) الدور الإنمائي للتجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية علاقة وثيقة، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية، فالتجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية فهي مع غيرها من القطاعات تساهم في رفع مستوى معيشة البلدان ورفاه مجتمعاتها وهذا ما يطلق عليه باصطلاح التنمية الاقتصادية، فعندما نتحدث عن الدور الإنمائي للتجارة الخارجية، فإننا نعني بذلك دراسة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، وعليه تبرز هذه الأهمية فيما يلي:

- هي وسيلة لزيادة الرفاهية الاقتصادية للشعوب، وتمكنهم من إشباع حاجات على نحو أكثر فعالية، الأمر الذي يبرز صلة وثيقة بين التجارة الخارجية والرفاهية الاقتصادية.
- تساعد الدول على استغلال مواردها وإمكانياتها الاستغلال الأمثل[2].
- تساهم التجارة الخارجية في اتساع حجم السوق، فتعتمد المنتجات المحلية على الأسواق الأجنبية لجزء من مبيعاتها، إذ أن حجم السوق المحلي وحده غير كاف لكثير من المنتجات فيظطر للإستيراد، أما الصادرات فتُكَونُ جزءا كبيرا من الناتج الوطني الإجمالي لكثير من الدول، وتساهم مساهمة هامة في التوظيف المحلي[3].

وتأكيداعلى الدور الإنمائي وأهمية التجارة الخارجية، بما تعود على الدول من فوائد في ظل التصدير والاستيراد تبرز هذه الفوائد فيما يلي:

---

[1]- السيد محمد أحمد السربيني، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص8.

[2]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، مصر، بدون دار نشر2008، ص ص23-25.

[3]- جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة:طه عبد الله منصور، دار المريج، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص14 .

- **الاستفادة من الاستيراد:** يسهم الاستيراد –الرأسمالي– في بدايات مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية، فمن خلاله يتم توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لهذه التنمية[1].
- **الإستفادة من التصدير:** إن تشجيع الصادرات يعتبر مكسبا يعود على الدولة، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة الحصول على رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة وفي بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية[2].

وخلاصة القول أن التجارة الخارجية للدول لا تتمثل في حركة تبادل السلع بينها وبين دول العالم الأخرى، بل يتعدى ذلك إلى ادخال المزيد من التكنولوجيا، والتأثير على التوترات السياسية والإقليمية، حيث استطاعت المناطق التي لديها حوافز منخفضة أمام التجارة الخارجية أن تحقق نجاحا في تنويع اقتصادياتها وفي استغلال سلاسل الإنتاج[3]، وتبادل عنصر العمل، وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات المالية، وبهذا يعتبر التبادل جملة من العلاقات الاقتصادية الشاملة التي تحقق للدول مكاسب وإيجابيات تعود بالنفع والفائدة على الإقتصاد ورفاه المجتمع.

1-3) أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب التجارة الخارجية، إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، أوما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة بها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة، إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل، فهناك العديد من السلع لا تستطيع الدولة إنتاجها لعدة أسباب، في حين هناك سلع تنتجها الدولة وبكمية كبيرة زائدة عن

[1]- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص18.
[2]- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2010، ص 12.
[3]- تقرير هيئة تنمية وترويج الصادرات، سياسة التجارة الخارجية واستراتيجية تنمية الصادرات، وزارة التجارة سوريا، 2010، ص 5 .

الاستهلاك المحلي وبجودة عالية وبتكلفة أقل، وهذا ما يعرف بالتخصص الدولي وتقسيم العمل وبالتالي فإن أسباب قيام التخصص وبالتالي التجارة الخارجية يعود إلى ما يلي:

1-**الظروف المناخية:** يؤثر المناخ على طبيعة النشاط ونوع الإنتاج وعليه تتخصص كل دولة في إنتاج المنتوج حسب المناخ السائد، وقد يضعف تأثير هذا العامل على قيام التجارة الخارجية خاصة الدول المتقدمة نظرا لمدى التطور التكنولوجي الذي يمكن استخدامه للتغلب على الظروف المناخية السائدة مثل استعمال البيوت البلاستيكية[1].

2-**الظروف الطبيعية:** وتمثل الخصائص المكتسبة للدولة المشتركة في التجارة، والتي تؤدي إلى تخصص هذه الدولة في نشاط إنتاجي محدد، فالدول التي تتميز بتربة خصبة ومياه مناسبة للري بكميات وفيرة، تجعلها تتخصص في المنتجات الزراعية، بينما نجد بأن الدول تحوي في باطنها موارد طبيعية، كالمواد الخام المتمثلة في النفط والفحم والحديد وغيرها، تتخصص في انتاج السلع الوسيطة والمواد الأولية، وهذا يطبق على بقية القطاعات الاقتصادية.

3-مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج: يتحدد التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي طبقا لمدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة وخاصة عنصري العمل ورأس المال باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج حيث نجد أن الدول النامية تتخصص في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة وعلى العكس الدول المتقدمة التي تتخصص في إنتاج الصناعات الثقيلة لما تتميز به من وفرة نسبية لعنصر العمل ورأس المال.

4-تكاليف النقل: تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي، في حيت تكون قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي+ تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي، وبناءا على هذا فإن ميزة وتكاليف النقل تحقق أفضلية نسبية للدولة في إنتاج وتبادل هذه السلع في الأسواق الدولية.

---

[1]- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة، 2007، ص29.

5-توافر التكنولوجيا: إن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا في تقسيم العمل على المستوى الدولي، فالدول المتقدمة تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية على العكس بالنسبة للدول النامية التي لا تتوفر لها التكنولوجيا الحديثة في فترة ظهورها[1].

وبناءا على ما سبق، فإن التجارة الخارجية تقوم نتيجة تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وفقا لظروفها الاقتصادية والجغرافية، ولكن ليس معنى ذلك أن تظل دولة ما متخصصة إلى الأبد في نفس السلعة، حيث تستطيع بعض الدول تغيير نمط تخصصها عن طريق التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي والخبرة والتخطيط ورأس المال والتنظيم الجيد وهي عوامل من الممكن أن تكتسب وليست وقفًا على دولة دون أخرى.

المزايا المترتبة على قيام التجارة الخارجية: يترتب على قيام التجارة الخارجية تحقيق عدة مزايا بالنسبة لجميع دول العالم لعل من أهمها ما يلي[2]:

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى، ومنع الاحتكار؛
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي؛
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة ؛
- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية؛
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات؛

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في المدرسة الكلاسيكية

إن الأساس المنطقي الذي يدعو إلى ضرورة الإنفتاح التجاري مع الدول الأجنبية طرح عن طريق نظرية التكاليف النسبية لريكاردو، وذلك بتفسير المكاسب المتبادلة بين البلدان عن طريق وجود الفرق في الإنتاجية بين البلدان وبين قطاعات الإنتاج داخل الدولة الواحدة، ولكن قبل الوصول إلى نظرية ريكاردو، يجب المرور على الفكرة التي كانت الخطوة الأساسية في تفسير قيام التجارة الخارجية والتي ابتدأها آدم سميث من خلال نظرية المزايا المطلقة[3] .

[1]- السيد محمد أحمد السريبني ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ،ص16.

[2]- السيد محمد أحمد السريبني ، نفس المرجع، ص12.

[3] - KHALADI MOKHTAR, Introduction aux relations économiques internationales, offices publications universitaires, Alger, 2010, p 56.

2-1) نظرية المزايا المطلقة: Absolue Advantage theory (آدم سميث):

يرتبط إسم آدم سميث ارتباطا وثيقا بنظرية المزايا المطلقة كأساس لقيام التجارة الخارجية حيث تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول، وإذ نجد أن آدم سميث من الأوائل المنادين لحرية التجارة مما يترتب على التجارة بين مختلف الدول من زيادة ثروة كل منها، وحجته في ذلك أن التجارة تمكن من التمتع بالمبدأ المسؤول عن زيادة الثروة، وهوتقسيم العمل[1]، حيث يوضح سميث فكرة التخصص وتقسيم العمل من خلال الميزة المطلقة في إنتاج السلعة (التكلفة المطلقة لإنتاج سلعة ما بالنسبة لإنتاج نفس السلعة مع دولة أخرى)، ثم تبادل هذه الدولة ما يفيض عن حاجتها من هذه السلعة بما يفيض من حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها أيضا بميزات مطلقة[2].

وما يبرز هذا منطق النظرية(الأسعار المطلقة) الذي يفرض أن هناك سلعة معينة(أ) وتباع في بلد(ص) بسعر(ع1) وتباع في بلد آخر(س) بسعر أعلى(ع2) فإن البلد(ص) يستطيع أن يصدر هذه السلعة إلى البلد(س) مستفيدا من الفرق المطلق في السعر، وتستمر التجارة بين البلدين طالما أن الفرق بين السعر ما زال قائما، ويزداد مكسب التجارة للبلد المصدر كلما كان الفرق بين السعرين (ع1)، (ع2) كبيرا، والعكس صحيح، وبنفس المنطق: إذا كان هناك سلعة أخرى(ب) وعرفنا أن البلد(س) ينتجها بسعر اقل من البلد(ص)، ويتحقق المكسب من التجارة على أساس الفرق المطلق بين الأسعار في البلدين.

كذلك إذا قلنا أن أحد البلدين وليكن(ص) مثلا ينتج السلعتين(أ، ب) ويبيع كل منهما بسعر أقل من البلد الآخر(س) فإن هذا البلد(ص) سيصبح مصدرا لكلتا السلعتين، ويصبح(س) مستوردا لهما لأن الأسعار لديه أعلى في الحالتين وسوف نرى أن نظرية المزايا النسبية ترفض هذا المنطق وتثبت خطأه لأن المسألة تتوقف على النفقات أوالأسعار النسبية وليس المطلقة[3].

[1]- حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات التجارة الدولية، مصر، بدون دار نشر، 2002، ص 15.
[2]- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 24.
[3]- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 21.

2-2) نظرية المزايا النسبية (ريكاردو):

بالرغم من أن بداية هذه النظرية كانت على يد **(ريكاردو)** في1817م، إلا أنها ما زالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية فيها وما زالت تحتل مكانا بارزا في مجال تفسير قيام التجارة الدولية، وكما أنه يوجد بعض النقص في النظرية إلا أن العديد من الاقتصاديين المعاصرين ما يزالون يدافعون عنها حيث يعتبرونها حصنا للدفاع عن قضية حرية التجارة الدولية[1]، وعليه فقبل شرح النظرية نأتي بالفروض التي أخذت بها النظرية.

فرضيات النظرية[2]:

1-إفتراض حرية انتقال عوامل الانتاج من استخدام إلى آخر داخل الدولة، وافتراض عدم وجود هذه الامكانية من دولة إلى أخرى؛

2-افتراض تحديد قيمة أي سلعة بتكلفة ما يدخل فيها من عمل، فتعتمد قيمة السلعة على الكمية النسبية من العمل الضروري لإنتاجها، فيؤخذ هنا بنظرية العمل في القيمة؛

3-يفترض للتبسيط حالة التجارة بين دولتين وأن التعامل بينهما على سلعتين وبأنه يعبرعن تكلفة كل من السلعتين بوحدات من العمل(ساعات العمل) ؛

4-يتجاهل التحليل تكاليف النقل من دولة إلى أخرى، حيث يقتصر فقط على تكاليف الإنتاج الممثلة في وحدات العمل الداخلة في إنتاج سلعة؛

5-خضوع الإنتاج لقانون ثبات الغلة؛

6-افتراض حالة المنافسة الكاملة في كل من الدولتين؛

7-افتراض التشغيل الكامل للموارد قبل قيام التجارة الخارجية؛

لقد بين **(ريكاردو)** في كتابه، أنه ليس من الضروري توفير الميزة المطلقة للدولة في إنتاج إحدى السلع المنظمة لكي تحقق مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو« الميزة النسبية» في إحدى أو في بعض السلع التي تنتجها، لذلك

---

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد، نفس المرجع، ص 21.

[2]- حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع **comparative cost** عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، ولهذا فإن الدولة تحقق مكاسب من التجارة حتى ولو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين[1]، وعليه فقد أعطى **(ريكاردو)** توضيحا لفكرته على حسب المثال الذي اختاره بين البرتغال وانجلترا، حيث أنه من خلال افتراض أن هذين البلدين بنفس القدرة من الإنتاج، والإفتراض الثاني الذي بنى به **(ريكاردو)** مثاله أن التبادل لا يغطي سوى سلعتين هما القماش والنبيذ مع افتراض وجود المنافسة الكاملة في كل من الدولتين[2]، وقد اسقطنا مثاله على حسب ما وضحه **(حسام علي)** في كتابه بالمثال التالي:

من خلال دراسة دولتين هما الأردن والعراق، كما هو موضح في الجدول:

الدولة / السلعة	الأحذية (لكل حذاء)	الأقمشة (لكل يارده)
الأردن	80	90
العراق	120	100

المصدر: حسام علي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص39.

وعليه ومن خلال بيانات الجدول، نجد أن الأردن تستطيع إنتاج وحدة واحدة من الأحذية بما يعادل: 80/120 =2/3 التكلفة في العراق. والأقمشة: 90/100 =9/10 التكلفة في العراق.

إذن عند حدوث التبادل التجاري، وقيام التجارة بين الدولتين:

فإنه يحدث ما يلي:

أ- نتيجة لتخصص الأردن في إنتاج الأحذية، فإنها ستقوم بتحويل 90 ساعة من إنتاج الأقمشة إلى إنتاج الأحذية، وهذا ما سيجعلها تنتج 90/80=1,125 وحدة أحذية، مقابل التضحية بوحدة واحدة من إنتاج الأقمشة .

[1]- حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] - BRAHIM GUENDOUZI, Relations Economiques Internationales, édition EL MAARIFA, Alger, 2008, p 23.

ب- نتيجة لتخصص العراق في إنتاج الأقمشة، فإنها ستقوم بتحويل 120 ساعة عمل من إنتاج وحدة واحدة من الأحذية (حذاء واحد) إلى إنتاج الأقمشة، وهذا سيجعلها تنتج 120/100=1,20 وحدة أقمشة (يارده) مقابل التضحية بوحدة واحدة من الأحذية (حذاء).

ج - المحصلة النهائية هي زيادة الإنتاج العالمي من الأحذية بمقدار 10/80=0,125 وحدة، وزيادة الإنتاج العالمي من الأقمشة بمقدار 20/100=0,20 وحدة، وهذا يعني أن إعادة تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية سيؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي من كلا السلعتين[1].

2-3) معدل التبادل الدولي:

جاء تحديد **(جون ستيوارت ميل)** لمعدل التبادل الدولي بإدخال الطلب في التحليل، فأخذ بكافة الفروض السابقة لريكاردو ، وأوضح أن المعدل المطلوب يعتمد على قوة ومرونة طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أي الطلب المتبادل بين الدولتين[2].

وعليه لقد كان تحديد معدل التبادل الدولي **(لجون ستيوارت)** داخل المنطقة التي يحدها من الأسفل معدل التبادل الداخلي في أحد الدول قبل قيام التبادل الدولي ويحدها من الأعلى معدل التبادل الداخلي من معدل التبادل الدولي، وكلما اقترب نصيب الدولة من التجارة الخارجية ضئيلا والعكس إذا كان هناك فرق بينهما، فمن خلال هذه النظرية نجد أن **(جون ستوارت ميل)** في تفسيره لقيام التبادل الدولي وتحديد المجال المكسب المحقق للدولتين من خلال التجارة الخارجية نرى أنه في حالة دولتين مختلفتين من حيث الحجم فعلى الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الكبيرة، وهذا لن يؤثر على المعدل لارتفاع مستوى المعيشة في الدولة الكبيرة وكبر حجم طلبها.

وفي الأخير فقد أثبت من خلال النظرية أن الطلب المتبادل يستقر عند المستوى الذي يحقق التعادل بين الكمية التي يطلبها كل من البلدين في السوق الدولي من السلعة التي ينتجها البلد الآخر وكذا الكمية التي يعرضها كل من البلدين من هذه السلعة[3].

---

[1]- حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 39-40.
[2]- حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص31.
[3]- أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ في علم الاقتصاد، المكتب العلمي للنشر والتوزيع،الإسكندرية، 2001، ص 325.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في المدرسة النيوكلاسيكية

وفي هذا المطلب نوضح أراء رواد ومفكري المدرسة النيوكلاسيكية، من خلال ما جاء به كل من هكشر وأولين وليونتيف.

3-1) نظرية هكشر- أولين (نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج):

اهتم **(هكشر- أولين)** بما يؤثر على أسعار السلع الداخلة في التجارة الخارجية من وفرة نسبية في عناصر الإنتاج وما يوجد من اختلافات بين الأنشطة في حسن التآلف بين هذه العناصر، ومن باب هذا الاهتمام نجد أنهم**(هكشر- أولين)** بصدد تقديم تفسير حديث لمفهوم كلاسيكي مستقر، وهو إئتلاف النفقات الطبيعية.

وعليه يمكن أن نستخلص تعريفا واضحا لنموذج **(هكشر- أولين)** في التجارة الخارجية بأنه محاولة تقديم تفسير حديث لمفهوم كلاسيكي قائم على إرجاع ظاهرة اختلافات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية متماثلة في ظاهرة الاختلاف النسبي في درجة وفرة أوندرة عناصر الإنتاج[1].

- **فرضيات النظرية:**[2]

1- التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد فدوال الانتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد.

2-السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الانتاج .

3-أذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق، وأن هذه الأذواق لا تختلف كثير من بلد لآخر.

4-أن نمط توزيع الدخل معطاة، ومعروف في البلاد المختلفة.

وعليه فهذه الفروض التي تم الاعتماد عليها في نظرية الوفرة النسبية لعناصر الانتاج حيث حاول **هكشر** أن يعطي تفسيرا لاختلاف النفقات النسبية بين الدول من خلال مؤلفه: »

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص96.

أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل»، حيث يشير في أحد المواضع إلى: « إذا أخذنا في اعتبارنا دولتين محلا للدراسة بحيث تعني كل دولة من نفس درجة الندرة النسبية لعناصر الإنتاج... وأن نفس الدولتين تستخدمان نفس المستوى الفني للإنتاج وذلك في جميع الفروع الإنتاجية... وإذا نحن طرحنا جانب مشكلة نطاق الإنتاج فإنه سوف ينتج عن ذلك أن الدولتين سوف يكونا على قدم المساواة بالنسبة للتكاليف النسبية التي تتحملها كل دولة وذلك بالنسبة لجميع السلع».

كذلك أشار **هكشر** في موضع آخر من مؤلفه إلى :

« حيث أن الأسعار النسبية لعناصر(عوامل) الإنتاج تكون هي نفسها في الدولتين فإنه يمكن إحلال عامل محل آخر في دولة دون عمل نفس الشيء في الدولة الأخرى، وحيث أن التوفيق الإنتاجي يكون هو نفسه بالنسبة للسلعة في كلا الدولتين في حين أن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج تكون هي نفسها في نفس الوقت، حينئذ نجد أن التكاليف النسبية لا يمكن أن تتغير في الدولتين».

وقد ساعد **أولين ohlin** على توضيح أفكار هيكشر وظبطها بأن بين في مؤلفه: «**تدويل التجارة**» حيث قام بتطوير نفس الأفكار مؤكدة بدرجة أكبر على دور الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج[1]، و بين أن الدول تتمتع بميزة نسبية لإنتاج السلع التي تحتاج إلى استخدام العنصر المتوافر وبكثرة وتستورد السلع التي تحتاج إلى استخدام العنصر النادر، كذلك تميز **أولين** بأنه أخذ في الاعتبار ظروف الطلب أيضا على التجارة الدولية .

- أن الإختلاف في الندرة النسبية لعناصر الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية وقيام التجارة .

ونلاحظ على هذا التفسير الذي يقوم على الاختلاف وتمتع الدول لعناصر الإنتاج المنظمة أنه يفترض ضرورة تعريف المقصود بعنصر الإنتاج **factor of production** على نحو دقيق وواضح، وقد حاول **أولينOhlin** تعريف عنصر الإنتاج بأنه جميع الوحدات التي

[1] – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص ص20-21.

يمكن أن تحل محل بعضها بدون أي تغيير في حجم الناتج وعلى ذلك فعنصر العمل ليس عنصرا واحدا وإنما عناصر متعددة تشمل العمال الذين يمكن أن يحلوا محل بعضهم دون تغيير في حجم الناتج، وبالمثل فإن عنصر الأرض يمكن أن يتجزأ إلى عناصر متعددة بحسب صلاحيتها لأنواع الإنتاج المختلفة، وفيما يتعلق برأس المال فتقوم أحيانا بصعوبة نظرا لأن رأس المال يمكن أن يتجسد في رأس المال المقصود كعنصر من عناصر الإنتاج هو رأس المال السائل أو الأموال القابلة للاقتراض[1].

وعليه نخلص أن نظرية **(هكشر–أولين)** تعتمد على تقنيات مرنة ووجود على الأقل عاملين في ظل هاته النظرية وفقا لتخصيص العوامل في البلدان، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال النموذج على أن التبادل يحقق الربح، والإنفتاح يولد تغييراً في توزيع الدخل الوطني[2].

فعلى الرغم من توضيح تفسير النظرية لقيام التجارة الدولية وإعطاء لمسة جديدة على النظرية الكلاسيكية إلا أنه لم يكن غريبا أن فشلت النظرية في تفسير التبادل الدولي في الحياة الواقعية عندما تعرضت للاختبار الحقيقي، حيث أن النظرية تفترض تجانس عوامل الإنتاج من نوع واحد في الدول المختلفة، وهذا ما يمكنها من قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل، ولكن واقعيا هذا الافتراض غير موجود، وذلك لاختلاف العوامل البيئية والاجتماعية وكذا الاختلاف في الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والثقافية، وحيث أن النظرية تهتم بالاختلافات الكمية وتغفل عن الاختلافات النوعية القائمة داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج[3].

وبهذا فقد أعطيت نتائج عكسية تماما، لما توقعته عندما تعرضت للاختبار التطبيقي على يد **(ليونتيف)** في سنة 1953 على الولايات المتحدة الأمريكية كونها تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، وبندرة نسبية في عنصر العمل، ما يعطي صورة لطبيعة صادراتها التي

---

[1]– حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1968، ص43.

[2] - Guillonchon Bernard, Kawedi Annie, Economie Internationale commerce et macroéconomie,4eme édition, Dunod, 2003, p 54.

[3]– كمال بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص48.

تكون كثيفة رأس المال، وبينما تكون وارداتها كثيفة العمل، إلا انه توصل لنتيجة معاكسة لذلك، فقد تبين أن السلع التي تصدرها كثيفة العمل وأما السلع التي تستوردها تكون كثيفة رأس المال، تفسير ذلك يكمن في أن انتاجية العمل الأمريكي مرتفعة مقارنة بانتاجية العمل في باقي العالم[1].

وعليه فمن خلال الاقتراب من واقع التبادل التجاري والواقع التطبيقي نجد أن نظرية **(هكشر– أولين)** لم تأخذ حالات عدة في الحسبان، هذه الحالات يمكن أن تساغ نظرية لتغيرها، ومنها إمتداد ديناميكي لأساس نموذج **(هكشر– أولين)** فنجد أنه هناك من يرى بتطوير نظرية المزايا النسبية ونسب عناصر الإنتاج وهناك من يبحث عن إيجاد نموذج أكثر قدرة على إعطاء تفسير أكثر قبولا وعمومية للأوضاع القائمة.

المطلب الرابع: التجارة الخارجية في المدرسة الحديثة

لقد جاءت عدة تفاسير محاولة إدراج عدة فروض حديثة تفسر قيام التبادل الدولي يمكن حصرها في النظريات الحديثة التالية:

4-1) نظرية الميزة النسبية المقارنة:

تنقل هذه النظرية التحليل من فرضية التبادل بين بلدين لمنتجين يستخدم في انتاجهما عاملين إلى واقع يتعدد فيه الشركاء، ومن ثم نصبح أمام تسلسل للميزات النسبية الوطنية، فمن أجل سلعة ما تكون للبلد (A) ميزة نسبية مع البلد أو المنطقة (B) ويصدر اليه أو اليها المنتج، ونقيصة نسبية مع البلد أو المنطقة (C) ويستورد منه أو منها المنتج، والمبادلات هنا تأخذ اتجاها وحيدا بمعنى أن هذه النظرية لاتفسر إلا جزءا ضئيلا من المبادلات ولا تعطينا تفسيرا للمبادلات المتقاطعة[2].

---

[1]- عبدات مراد، التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الإقتصادية العالمية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر (3)، العدد:21، 2010، ص 43.

[2]- عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد10، 2004، ص 140.

4-2) اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية:

يتمحور هذا الفرض الذي لم يتطرق إليه نموذج **(H-O)** حول زيادة عائد الحجم، حيث من خلال هذا الفرض يصبح بالإمكان الوصول إلى تجارة دولية ذات نفع متبادل حتى ولو كانت الدولتين متطابقتين من كافة النواحي، حيث يشير هذا الفرض إلى حالة الإنتاج الذي يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد فيها استخدام الموارد أوعوامل الإنتاج[1].

يعتبر **(ليندر)** من الأوائل الذين طرحوا فكرة تأثير وفورات الحجم على تصدير المنتجات المصنعة، حيث يرى أنه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة، والتي تكون الجزء الأكبر في التجارة، تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقدمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية[2]، أي تكون السلع المصنوعة مرغوبة لغالبية أفراد الشعب، وباكتساب الدولة الخبرة والكفاءة إلى أن تصبح لها القدرة على تصدير هذه السلع إلى دول أخرى لها نفس الأذواق ومستويات الدخول، فمن خلال الفرض الذي قدمه **(ليندر)** يرى أنه بوجود وفورات حجم خارجية وداخلية حيث يجب التميز بين وفورات الحجم الداخلية أوزيادة عائد التوسع التي تشير إلى التخفيض في متوسط تكاليف الإنتاج كلما توسعت المنشأة في التوسع، أما وفورات الحجم الخارجية بأنها الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج -AC- لكل منشأة كلما توسعت الصناعة في الإنتاج، كما ميز أيضا بين وفورات الحجم الساكنة والديناميكية[3].

4-2) نموذج الوفرة التكنولوجية:

يؤكد هذا النموذج الذي ابتكره **(بوزنر posner)** سنة1961، إنتقال المعلومات التكنولوجية الجديدة من بلد إلى آخر يحدث فقط بعد فاصل زمني معين، تتمتع خلاله الدولة صاحبة الإختراع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة محل التقدم التكنولوجي، مما يجعلها تتمتع بمزايا نسبية مكتسبة تقيم الأساس للتجارة الخارجية بينها وبين دول أخرى، فالتفوق

---

[1]- سامي خليل، الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 278.
[2]- ويلسون براون، الاقتصاد الدولي الحديث، (ترجمة سمير كريم)، مكتبة الوعي العربي، مصر، ص480.
[3]- سامي خليل، نفس المرجع ، ص283

التكنولوجي يكسبها ميزة نسبية في إنتاج سلعة، وهذه الميزة تمكنها من تصدير هذه السلعة إلى غيرها من الدول، التي لم تعرف تفوق تكنولوجي وهذه الأخيرة ولعدم امتلاكها التكنولوجيا اللازمة لإنتاج هذه السلعة تقوم باستيرادها من الدولة موطن الاختراع[1].

واستخدم **(بوزنر)** اصطلاحي فجوة الطلب وفجوة التقليد في تحديد الفجوة التكنولوجية حيث أن فجوة الطلب تبدأ من نقطة بداية إنتاج السلعة محل التقدم التكنولوجي، وتنتهي عند نقطة استهلاك السلعة في الدولة المقلدة، وتبدأ فجوة تقليد كذلك من نقطة بداية الإنتاج في الدولة المقلدة، بناء على ذلك تتحدد الفجوة التكنولوجية بالفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب وفجوة التقليد[2].

وعلى أية حال فإن النموذج لم يوضح حجم الفجوة التكنولوجية، كذلك لم يشرح السبب في ظهور هذه الفجوات التكنولوجية ولا كيف يمكن إزالة هذه الفجوة عبر الزمن.

3-3) دورة حياة المنتج:

تتلخص هذه النظرية في أن نفقة الإنتاج لأي سلعة يختلف تكوينها من بلد لآخر، فإن الميزة النسبية التي يتمتع بها أي بلد في إنتاج ما تتوقف على التغيرات التي تطرأ على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر النفقة الإنتاجية[3].

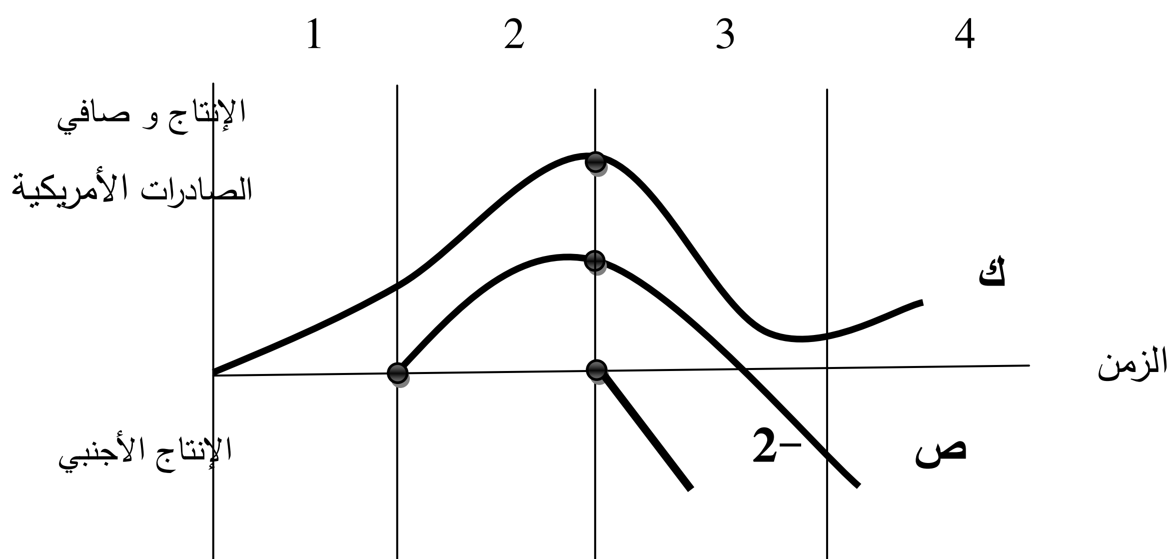
حيث قام الاقتصادي**(فرنونvernon)** بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية وافترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل يستمر في أمريكا ثم ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا[*].ويمكن تلخيص ما جاء به الاقتصادي **(فرنونvernon)** في الشكل الآتي الذي يوضح الدورة الإنتاجية وما رافقها في تغير في الميزان التجاري الأمريكي.

---

[1]- رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، 2000، ص 222.
[2]- حسن عبد العزيز حسن، ، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص107.
[3]- رشاد العصار، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص35.

[*]- و على حسب الفرض الذي قدمه فرنون فإن السلع المتجة تنقسم من حيث تاريخ إنتاجها و تسويقها إلى ثلاثة أنواع: سلع حديثة،سلع ناضجة، و سلع نمطية حيث سنرى ذلك بناءا على الشكل الآتي الذي يوضح الدورة الإنتاجية و ما رافقها في تغير الميزان التجاري الأمريكي.

الشكل رقم (01): مراحل دورة تطوير منتج جديد



المصدر: رشاد العصار، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000،ص36.

حيث أن: **ك**: تشير إلى كميات الإنتاج الأمريكي. **ج**: تشير إلى كميات الإنتاج الأجنبي.

ص: تشير إلى صافي الصادرات الأمريكية من المنتج الجديد.

يبين لنا الشكل السابق مراحل تطور المنتج الأمريكي حسب الترتيب الزمني التالي:

1– يبدأ تطور الإنتاج وتسويقه في السوق الأمريكي (تزايد **ك**).

2–بعد نجاح المنتج في السوق االأمريكي يجدب الطلب الأصلي عليه مما يؤدي إلى بداية تزايد الصادرات الأمريكية من المنتج (تزايد **ص**).

3–عندما تتمكن المنشآت الأجنبية من اكتساب المعرفة التكنولوجية اللازمة للإنتاج تبدأ بإنتاج السلعة(تزايد**ج**) ومن ثم تسويقها في الأسواق الأجنبية مما يؤدي إلى بداية تناقص الصادرات الأمريكية المنتج (تناقص **ص**).

4–بسبب تحقيق المنتجين الأجانب وفورات الحجم مع توسع إنتاجهم للأسواق المحلية والخارجية يصبح لديهم ميزة نسبية في المنتج مما يحول أمريكا إلى صافي مستورد للمنتج (تصبح ص سالبة).

5-بالطبع فإن الفترة الزمنية تختلف من منتج إلى آخر علاوة على أنه في بعض الأحيان قد تختفي المرحلة الثانية أوالثالثة، ويعتمد ذلك بشكل كبير على سرعة انتقال التكنولوجيا ومدى فعالية براءات الإختراع[1].

وعليه فمن خلال الفرض الذي قدمه **فرنون(vernon)** يمكن أن نصل إلى أنه يؤثر على دورة حياة المنتج عوامل رئيسية منها: ما تحاط به التكنولوجيا التي تتضمنها الصناعة أوالتي يحتويها المنتج في بادئ الأمر من سرية أو حماية قوية والتي سرعان ما تتبدد عندما تبدأ المنشآت الأخرى في تحليل المنتج[2].

وقد لاتقوم مثل هذه الدورة بسبب الابتكار الأمريكي أو بسبب براءة الاختراع أو حاجة المشروع لرأس مال كبير، أوبسبب وفرة الموارد لديها، أوإنشاء الدولة الأم فروع أخرى لشركاتها في الدول الأخرى.

4-4) نظرية التبادل اللامتكافئ umequal exchange theory :

يقصد بالتبادل اللامتكافئ، التبادل الذي يعطي ثمنا لسلع أحد الطرفين أقل من القيمة الحقيقية لهذه السلع، فمنذ الخمسينات ظهرت أفكار لبعض الاقتصاديين تبرز أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل بمعنى أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة التي تشكل أقلية غنية ومجموعة الدول النامية التي تشكل أكثرية فقيرة هو تبادل لا متكافئ .

ويشير الاقتصادي **(إيمانويل)** لذلك بتوضيح صورتين للتبادل ففي الصورة الأولى تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يكون التركيب العضوي لرأس مال مختلفا بينهما، وبفعل قانون تحويل القيمة (أي تحويل القيمة إلى أثمان الإنتاج) فإن أثمان الإنتاج تتعدد بساعات العمل في كل من الدولتين، فساعة من العمل الكلي للدولة التي يرتفع فيها التركيب العضوي لرأس المال(وهي عادة الدول المتقدمة) التي يمكنها عند التبادل في السوق العالمي الحصول على منتجات أكثر مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للدولة التي ينخفض فيها التركيب العضوي لرأس المال، أي أن إختلاف إنتاجية العمل، يترتب عليه إختلاف في معدلات مبادلة

---

[1]- رشاد العصار، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص36.
[2]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص73.

ساعة من العمل الكلي في البلدين، ولا خيار على هذا التبادل طالما أن عدم التكافؤ يبرزه في هذه الحالة تفاوت الانتاجية، أما الصورة الثانية فتتمثل في حالة تساوي التركيب العضوي لرأس المال (أي تشابه أساليب الإنتاج) في الدولتين في إختلاف معدلات الأجور فيها، وفي هذه الحالة تشابه طرق الإنتاج في الدولتين، ولكن معدل الأجر في الدول النامية يكون أقل من معدل الأجر في الدول المتقدمة، وفي هذه الحالة تحصل الدولة النامية عن طريق التبادل الدولي عن أقل مما تحصل عليه الدولة المتقدمة، أي أن قيام التجارة يؤدي إلى تحويل فائض القسمة من الدولة ذات الأجر المنخفض إلى الدولة ذات الأجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي، وهذا ما يسميه **إيمانويل** التبادل اللامتكافئ[1].

[1]- جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص ص 79- 81.

المبحث الثاني: السياسات التجارية

أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة أي عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع، ويرى فريق آخر ضرورة حمايتها وبالتالي تستخدم الدولة نفوذها وصلاحياتها في التأثير على اتجاه المبادلات الدولية على أن يكون هذا في بعض الحالات من الأمور الحيوية التي تقتضيها السياسة العليا، أو يكون ضرورة مؤقتة على أن تعود بعد ذلك الدولة إلى سياسة الحرية، ولإتباع كل سياسة تجارية هناك أدوات ووسائل تستخدم لوضع السياسة التي تخدم المصحلة الإقتصادية للبد والأهداف المرجوة من ذلك، وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، سنتناول من خلال المطلب الأول مفهوم السياسة التجارية وأنواعها، وفي المطلب الثاني فسنتناول فيه أدوات وأهداف السياسة التجارية، أما المطلب الثالث الذي ارتأينا من خلاله ابراز استراتيجية التنمية في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأنواعها

1-1) مفهوم السياسة التجارية:

إن محاولة كل دولة تحقيق مجموعة أهداف تتماشى وفق النظام الإقتصادي الذي تتبناه، يفرض على الدولة انتهاج سياسة تجارية تنسجم مع طبيعة نظامها الإقتصادي ما جعل مفهوم السياسة التجارية يأخذ عدة أوجه ومن بين المفاهيم مايلي:

- يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الإقتصادية الخارجية، بهدف التأثير عليها حجما أونوعا أوكلاهما معا، والغرض من ذلك هو تحقيق أهداف اقتصادية أوسياسية أواجتماعية[1].

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

- هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات[1].
- هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة، أوموقف للدول إزاء العلاقات الإقتصادية التي ينشؤها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج[2].

1-2) أنواع السياسة التجارية:

1-2-1) سياسة حرية التجارة:

يعتمد أنصار مذهب حرية التجارة على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم[3]:

- التخصص وتقسيم العمل الدولي: يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، مما يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وهذا يرفع من زيادة الناتج الوطني ومستوى الرفاه الاقتصادي، وبالتالي يوفر أحسن أنواع السلع وأقلها سعرا.
- إنخفاض أسعار السلع: إن التجارة الحرة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، مما يعود على المنتج والمستهلك بالفائدة من حيث حسن جودة السلع وميزة السعر، وينتفع المنتج من مزايا التخصص ويستغل موارده الاقتصادية على أحسن وجه.
- تشجيع التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى بروز منافسة حادة بين المنتجين ما يستدعي إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة، الأمر الذي يحتم على الدول للإسراع ومواكبة التطور الفني والتكنولوجي.

---

[1]- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 113.

[2]- جاسم محمد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 356-358.

- تضييق الخناق على قيام الاحتكارات:إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الاقل تصعب من قيامها، فالمشروعات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إلى الحجم الأمثل وبالتالي لا تستطيع خفض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، فحرية التجارة تخلق المنافسة المحلية فهي تفرض عليها السعر ونوعية المنتج، هذا ما يؤدي إلى تضييق الخناق على قيام الإحتكارات.

1-3) سياسة الحماية التجارية:

يعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم:

- حماية الصناعات الناشئة: حيث تأتي هذه الحجة بناءا على أن المنشآت الصناعية الناشئة تتعرض في البداية إلى تكاليف إنتاج مرتفعة ناتجة عن مستوى الإنتاج الأولي صغير الحجم، أونقص في البراعة والمهارة للتعامل مع التكنولوجيا المستخدمة، على هذا الأساس تكون التكاليف المتوسطة أوالحدية مرتفعة، ويقبل الاقتصاديين المحدثين هذا الضرب من الحماية إلا أنهم يتمسكون ببعض الشروط والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي[1]:

- أن تكون الحماية مؤقتة فلا تفرض إلا لأصل معين فإذا انتهى هذا فيجب على السلطات رفعها.

- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح أي أن تتوفر مقوماتها ويصبح في الإمكان إقامة صناعة اقتصادية كما يستطيع السوق استيعاب المنتجات. ومن الناحية التطبيقية كثيرا ما يصعب التحقق من تلك الشروط وهناك من يرى بعدم الأخذ بمبدأ الصناعة والاستعاضة عنه بتقديم الإعانات إلى الصناعات الناشئة.

- الحماية بغرض تنويع الإنتاج وحماية أمن الدولة في الداخل والخارج: يؤدي تنويع الإنتاج إلى تقليل أثر الكساد لأن الدولة ستقلل من اعتمادها على العالم الخارجي، ويؤدي كذلك إلى عدم حدوث التفكك الاقتصادي أثناء الحرب فلا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية،

[1]- عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973، ص ص 154-155.

ويذكر عن هذه الحجة أنها تؤدي إلى قيام اقتصاد متوازن كما أن زيادة الإنتاج يقابلها ضمان الحصول على السلعة.

إلا أن معارضي هذه الحجة يأخذون عليها أنه لايمكن القضاء على الكساد بتنويع الصناعات بل أن الكساد يكون في العادة نتيجة للقوى والعوامل الداخلية وبالأخص العوامل التي تنطوي تحت موضع الاستثمار، كما أنه توجد طرق عديدة يمكن عن طريقها محاربة الكساد دون التنويع في الإنتاج.

ومع ذلك نجد أن هؤلاء الذين يعترضون على الحماية يوافقون عليها إذا كانت تتعلق بالسلع الأساسية درءا لمخاطر انقطاع ورودها من الخارج.

- الحماية كوسيلة للحد من البطالة: إن وضع القيود على الواردات يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلع لمواجهة الطلب المحلي مما يتطلب زيادة حجم العمالة، فالعمالة تتناسب طرديا مع حجم الإنتاج، ولكن من ناحية أخرى يترتب على نقص الواردات نتيجة للسياسة الجبائية إلى تناقص الصادرات كرد فعل للدول الأخرى وبالتالي نجد أن الحماية استخدمت للحد من البطالة في قطاع معين، ولكنها أدت إلى البطالة في فرع آخر [1].
- الحماية من أجل تحسن الميزان التجاري: تكمن هذه الحجة في فرض ضريبة على الواردات مما يؤدي إلى خفض الواردات من السلع، مع افتراض بقاء الصادرات دون تغيير، وبهذا يضل التحسن في الميزان التجاري، ولكن المناقشات الهامة في السنوات الحديثة العهد طرقت موضوع العجز التجاري كظاهرة من ظواهر الاقتصاد الكلي الهامة، وأن الضريبة بحد ذاتها لا يوجد لها تأثير على الميزان التجاري لأنها لا تخاطب متغيرات الاقتصاد الكلي[2].
- الحماية بغرض الحصول على الإيرادات: هناك صعوبات في البلدان النامية والفقيرة في إيجاد التمويل اللازم على البنى التحتية، لذلك فهي تلجأ إلى الضرائب كمصدر رئيسي

[1]– محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، مصر، 2002، ص 67.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، 380.

للدخل وتطبق على الصادرات كما تطبق على الواردات وتعتبر ضريبة الصادرات ضريبة شائعة في البلدان النامية (مثل الضرائب على المحروقات).

- الحماية من أجل مقاومة الإغراق والممارسات الاحتكارية: يشكل الإغراق تهديدا للمنتجين

المحليين وذلك بسبب أسعار الواردات المنخفضة، فتقوم العديد من الدول بفرض رسوم لمكافحة الإغراق على الواردات من ذلك المنتج ويتم تعويض الفرق بين الأسعار المحلية المرتفعة والأسعار الأجنبية المنخفضة، أوقد يقوم المحتكر الذي يثبت أنه أغرق سوق دولة أخرى بأن يقوم برفع أسعار منتجاته[1].

المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة التجارية

تختلف أدوات وأهداف السياسة التجارية من دولة لأخرى ومن مرحلة لأخرى حسب مقتضيات الظروف الداخلية والخارجية وطبيعة السياسات الإقتصادية التنموية المدرجة في دولة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لأدوات السياسة التجارية وأهدافها.

2-1) أدوات السياسة التجارية

وتنقسم إلى الأساليب النقدية أو السعرية وأساليب تنظيمية وكمية وتكون وفق مايلي:

2-1-1) الأساليب النقدية أو السعرية

أولا: الرسوم الجمركية

من الأدوات التي تستخدم في تنفيذ السياسة التجارية الرسوم الجمركية أوالتعريفة الجمركية، والتعريفة هي ضريبة أورسم يفرض على السلعة التي يتم الاتجار بها وذلك عند إختراقها الحدود الوطنية لبلدها، أي هي أداة سعرية تفرض على الصادرات والواردات[2].

حيث يمكننا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات:[3]

---

[1]- إيمان عطية ناصف، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص173-174.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص277.

[3]- سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص ص181-182.

أ-الرسوم الجمركية النوعية: وتعني أن الرسم (الضريبة) يحتسب على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلعة المستوردة، بصرف النظر عن قيمة السلعة نفسها.

ب- الرسوم الجمركية القيمية: وتعني أن الضريبة تفترض وتحتسب على أساس نسبة قيمة البضاعة المستوردة، أي أن الضريبة عبارة عن نسبة معينة من سعر بيع أو إستيراد السلعة.

ت- الرسوم الجمركية المركبة: وقد تفرض التعريفة الجمركية بطريقة مركبة بمعنى يستخدم السعر القيمي أوالنسبي إضافة إلى التعريفة النوعية معا.

ثانيا: الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية[1]، وهو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل به من حيث البيع والشراء، وهي التي تحدد العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات العرض والطلب[2]. كما أن الدولة قد تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف مع أنه يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، ومن الأسباب التي تستدعي على الدولة تخفيض سعر الصرف مايلي[3]:

- علاج الإختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.
- يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.
- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.

[1]- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقا، العدد 4، ص241.

[2]- رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3]- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 293.

- زيادة مواد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح وفقا للسعر الجديد.

ثالثا: إعانات التصدير

تتمثل إعانات التصدير في تقديم الدولة مزايا نقدية أوعينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، وذلك لكسب أسواق في الخارج وتمكين المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح[1].

ويكمن ان نفرق بين نوعين من الإعانات[2] :

- إعانات مباشرة: تتمثل في أداء مبلغ من النقود يحدد على أساس قيمي أونوعي.
- إعانات غير مباشرة: وتتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية مثل: الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الإئتمانية منها ما تعلق بالقروض قصيرة الأجل أو بالقروض طويلة الأجل.

رابعا: سياسة الإغراق

هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أوالمشروعات الإحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون نفس السلعة بثمنين مختلفين أحدهما ثمن مرتفع في البلد المصدر والآخر ثمن منخفض في الأسواق الخارجية، أي يكون سعر السلعة في الخارج منخفض عن السعر في الداخل مضافا إليه نفقات النقل[3].

وهناك ثلاثة أنواع من الإغراق هي :

- الإغراق العارض: هو الإغراق الفجائي وذلك يكون عند ظرف التخلص من المخزون أوتغيير نوع الإنتاج.

1- عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

2- مدباني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 40.

3- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 291.

- الإغراق قصير الأجل: ويكون وفقا لهدف محدد ويزول مع تحقيق الهدف.
- الإغراق الدائم: يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطني، يعتمد هذا الإحتكار على وجود حماية للتخفيف من حدة المنافسة الأجنبية.

2-1-2) الأساليب الكمية

أولا: نظام الحصص: تنفذ عادة بواسطة تقييد منح التراخيص للشركات المحلية المستوردة أوعلى شكل مباشر إلى حكومات الدول المصدرة[1]، حيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها، وتهدف حصص الاستيراد إلى تقليل الواردات عن طريق القيود الكمية، وتخفيضها إلى المستوى الذي تقل فيه كما كانت تصله في السوق الحرة خلال فترة زمنية بدلا من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية[2]، وتختلف حصص الاستيراد عن الرسوم الجمركية في أن التقييد السعري الذي تحققه الرسوم الجمركية يتم أيضا عن طريق الحصص ولكن بصورة غير مباشرة.

ثانيا: تراخيص الإستيراد

هي تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد إستيراد سلعة معينة من الخارج، وتعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية[3]، حيث أنها تستخدم أحيانا كذريعة للحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية، فلا يسمح للتجار باستيراد سلعة من الخارج إلا بإذن من السلطات المختصة.

ثالثا: القيود الطوعية على التصدير (Les Restrictions volontaires aux exportations)

القيود الطوعية على التصدير، أو اتفاقات التقييد الطوعية وهي حصة على الواردات تديرها الدولة المصدرة بدلا من أن تكون من طرف الدولة المستوردة، وهذه القيود تفرض بصفة

---

[1] - Cours commerce international, Univesité de Rennes 1 Faculté des siences économiques :مأخوذة من الموقع
http : //www.cours -comptabilite.com/article-5502919.html

[2]– هانز خمان، ترجمة: مصطفى عبد الباسط، العلاقات الخارجية للدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977،ص126.

[3]– جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

عامة للظغط على البلد المستورد، حيث أن أثارها مماثلة تماما لحصص الإستيراد التي تخصص التراخيص للحكومات الأجنبية، والقيود الطوعية على التصدير تكون أكثر تكلفة بالنسبة للبلد المستورد مقارنة بالتعريفة الجمركية التي تحد من الواردات[1].

2-1-3) الأساليب التنظيمية

أولا: المعاهدات التجارية

هي عبارة عن اتفاق الدولة مع دولة أودول أخرى عن طريق أجهزتها الدبلوماسية(وزارة الخارجية)، حيث الغرض منه هو تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل نوعين من الأمور: نوع يغلب عليه الطابع السياسي منها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، ونوع يغلب عليه الطابع الإقتصادي مثل تنظيم الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري. وتتضمن المعاهدات التجارية مبادئ معينة: مبدأ المساواة، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو أكثرها شهرة ويقصد به أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يسري تلقائيا على جميع الدول الأعضاء بمعنى عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية[2].

ثانيا: الإتفاقيات التجارية

هي عبارة عن الترتيبات التي تتم بين دولتين أو أكثر لتنظيم التجارة بينهما وتعرف الإتفاقات التي توقع بين دولتين فقط باسم" الإتفاقيات الثنائية" بينما يطلق على الإتفاقيات التي تضم أكثر من دولتين اسم "الإتفاقيات المتعددة الأطراف"، حيث يحدد حجم التبادل التجاري بين طرفي أو أطراف الإتفاقية خلال مدة سريانها[3]، والفرق بين المعاهدة والإتفاق التجاري، يكون من حيث المدة فالإتفاق يكون أقصر من المعاهدة ويتضمن تفصيلا أوسع من المعاهدة التي تتناول مبادئ عامة في الغالب.

---

[1]– نفس المرجع: cours commerce international.

[2]– عادل أحمد حشيش، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[3]– عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 169.

2-2) أهداف السياسة التجارية

من خلال دراستنا لأنواع السياسة التجارية والأدوات التي تستخدم في إطارها، نرى أنه توجد عدة أهداف ترجى من اتخاذ نوع من السياسة التجارية تصبوا إلى الوصول إليه ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاثة أصناف هي كالآتي[1]: أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية وإستراتيجية.

2-2-1) الأهداف الاقتصادية:

*تحقيق موارد للخزانة العامة: فيلزم لتحقيق هذا الهدف تحديد طرق مناسبة لتجنب الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية.

*تحقيق توازن في ميزان المدفوعات: إذ يستدعي الأمر في هذه الحالة التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، فيتطلب هنا اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني.

*حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية: كتضخم عنيف أو إنكماش حاد، وبالتالي تكون السياسة الخارجية المتبعة لها الدور البارز لذلك طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج.

2-2-2) **الأهداف الإجتماعية**: وتتمثل في الآتي:

* حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين أوالمنتجين لسلعة معينة، أوالعمالة المشتغلين في صناعة معينة.

*إعادة توزيع الدخل الوطني: فتفرض رسوم جمركية أوتطبيق نظام الحصص على واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل لمنتجيها في الداخل.

---

[1]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ص،117-123.

2-2-3) الأهداف الاستراتيجية:

من الضروري على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل تحقيق هذا الهدف، فالأمر هنا يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أوالغذائي أوالعسكري، ما يستدعي توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي، ما يدفع لفرض رسوم جمركية أو نظام الحصص أومنع الاستيراد، ونفس الشيء ما يتعلق بأمن المجتمع وتوفير حد أدنى من الإنتاج الحربي، ما يكفي من طاقة خاصة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة التجارية

تتضمن استراتيجيات السياسة التجارية العمل على أساس تشيجع الصادرات وتحقيق التنمية في ظل اقتصاد تصديري واحلال الواردات في ظل اقتصاد حساس للواردات، حيث يعتبر التصدير من القضايا الوطنية لارتباطها الوثيق بتنمية الاقتصاد المستدام الذي يضمن لمواطني الدول التنوع في مصادر الدخل القائم على الكفاءة والفاعلية، وكذلك الأهمية البالغة بتحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية واستخدامها على أفضل وجه بما يدفع للتوسع في حركة التجارة الخارجية وتحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني، ومن جهة أخرى فقد نجحت الكثير من الدول التي قامت على تنفيذ استراتيجيات التوجه الداخلي، والاعتماد على بدائل الواردات.

3-1) استراتيجيات السياسة التجارية في ظل اقتصاد تصديري:

إن إستراتيجية اقتصاد تصديري تهدف إلى إنتاج بدائل الواردات وذلك بتوفير العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية، الأمر الذي يدعو لإتباع سياسة اقتصادية ملائمة إذا أمكن تطبيقها، وقد نجحت الكثير من الدول التي قامت على تنفيذ استراتيجيات التوجه الداخلي، والاعتماد على إحلال بدائل الواردات[1]، واعتماد مفهوم تصدير فائض الإنتاج، مما كان له الأثر في تخلف النشاط التصديري وعدم ملاحقته للقفزات التي لحقت بهذا النشاط على مستوى العالم، وأصبح الاقتصاد موجها إلى الداخل لما يتميز به

[1] ـ شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 41.

من تحقيق ربحية أعلى من السوق الخارجي لظروف الحماية الجمركية والنظم التي تمنع المنتج الأجنبي من منافسة المنتج المحلي.

كما تعمل الصادرات بشكل مباشر على خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية بما يحقق القدرة على تحقيق الميزة التنافسية، وإذ ينبغي لسياسات التصدير ضمان التنمية المستدامة، بمعنى أن الأرباح الحالية لن تمنع أجيال المستقبل من تحسين الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم[1]، وتوجد مجموعة من السياسات والبرامج التي اتفق عليها معظم الخبراء والعاملين لدفع معدلات نمو الصادرات في قطاعات الصناعة والخدمات هي كالآتي[2]:

أ- بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري: حيث يتميز التصدير أنه نشاط يتعامل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل، ويتعامل كذلك مع متغيرات الأسواق العالمية، ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة يعمل على إزالة الاختناقات ونقاط التعثر بدءا من مرحلة الإنتاج، ونهاية تقديمها إلى السوق العالمي مرورا لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق.

ب- سياسة تحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار: يعتبر رفع جودة الصادرات من أهم العوامل التي تتيح نفاذ الصادرات للأسواق الخارجية، كما يلعب مناخ الاستثمار السائد في الدولة دورا هاما في التأثير على أداء الصادرات.

ج-التمويل والائتمان والتأمين للصادرات: بأن العملية التصديرية ذات طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان ولذا يجب توفير التمويل والائتمان المناسب كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري للخارج، وقد يقدم الائتمان بالعملة المحلية أوالوطنية في الداخل أو في الخارج.

---

[1] - Murray Gibbs, Les Politique commerciales, Département Des affaires Economiques Et Sociales, New York, 2007, P 30-34 .

[2]- عبد الحميد رضوان، سياسة تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول، 2009، ص ص 2 - 12.

د- التسويق والترويج: يعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم المعوقات أمام تنمية الصادرات ويلزم تحديد قطاعات التصدير المستهدف تطويرها لتتمكن من المنافسة الدولية، ويجب أن يتولى تنفيذ حملات التسويق الخارجي للصادرات رجال ذوي خبرة في القطاعات الفرعية.

3-2) إستراتيجية السياسة التجارية في ظل اقتصاد حساس للواردات:

إنه معلوم أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي هو تأثير ايجابي، يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، بما

يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته[1]، ولتحقيق ذلك يستدعي أولا الأخذ والعمل بالمبادئ التالية[2]:

- في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محليا لابد من البدء بالصناعات الاستهلاكية التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية متقدمة.
- جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية، والحصص، وإجراءات أخرى، وبالتالي جعل إنتاج صناعات الواردات أمرا مربحا.
- في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لابد من التصنيع.

فيكون الهدف من الحماية هو التنويع في مصادر الدخل من خلال الحماية المؤقتة المرتبطة بتعزيز مبدأ الكفاءة.

- يترتب على ذلك اتجاه التعريفة الجمركية للانخفاض تدريجيا.

---

[1]- عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010، ص 152.

[2]- أحمد الكواز، دور التجارة الخارجية في النمو والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، مأخوذة من الموقع:
www.arab-api.org/course40/c40_first.htm

- الانتقال التدريجي من خلال السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة، ثم الرأسمالية، أوالانتقال من الإنتاج للسوق المحلي إلى السوق الخارجي (التصدير).

في حالة الابتعاد عن هذه الشروط يبتعد التطبيق عن النموذج الأمثل لسياسة إحلال الواردات.

3-3) إمكانية التوفيق بين السياستين الإستراتيجيتين:

- ضرورة تحديد دقيق للصناعات الناشئة الواجب حمايتها ودعمها، من حيث التأكد من توفير احتمال تنافسيتها في التصدير وفي إحلال الواردات من دون حماية بعد فترة معينة.
- التحول التدريجي من السوق المحلي إلى الخارجي أوالتحول من الصناعات الاستهلاكية الوسيطة ثم الاستثمارية.
- عدم إغفال دور القطاع الزراعي.
- الحد من ظاهرة الباحثين عن الريع Rent Seekers خاصة في مراحل تطبيق سياسة إحلال الواردات وذلك من خلال تفعيل قوانين مكافحة الفساد، علما بأن طبيعة الباحثين عن الريع تمثل أهم المشاكل المرتبطة مع تطبيق سياسة إحلال الواردات[1].

[1] .. أحمد الكواز، دور التجارة الخارجية في النمو والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة عن الصادرات والواردات

بعدما تطرقنا لنظريات التجارة الخارجية ومفهومها وأسباب قيام التبادل الدولي، وقياسا على موضوع بحثنا الذي يتعلق بالميزان التجاري فقد ارتأينا من خلال هذا المبحث أن نسلط الضوء على الميزان التجاري أي على كل من الصادرات والواردات والتطرق إلى المفاهيم العامة عن الصادرات والواردات ونشير من خلالها إلى المؤشرات المعتمدة في قياس التجارة الخارجية والتي نعتمد عليها في الفصل الثاني لتحليل تطور الميزان التجاري، أما جانب المتغيرات وتأثيرها على الميزان التجاري فقد خصصنا لذلك فصل تطبيقي نحدد فيه نموذج كل من الواردات والصادرات، وبالتالي سنقوم من خلال هذا المبحث بتحديد مفهوم الميزان التجاري والصادرات والواردات، ونحاول كذلك اشتقاق دالة الطلب على الواردات ودالة عرض الصادرات، ثم نتطرق بعد ذلك إلى المؤشرات المعتمدة في قياس التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري الصادرات والواردات:

1-1) مفهوم الميزان التجاري:

يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ووارداتها[1]، حيث يعتبر حساب تجارة السلع حسابا جزئيا من حساب العمليات الجارية، ويدون في هذا الحساب الصادرات والواردات من السلع ورصيد هذا الحساب قد يكون دائنا ويسمى في هذه الحالة فائض الميزان التجاري، أما إذا كان الرصيد مدينا فيقال له العجز في الميزان التجاري[2].

2-1) مفهوم الصادرات والواردات:

لقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أوتستورد، أوبمفهوم آخر تكمن عملية التصدير في أي تعامل في السلع والخدمات من مقيمين إلى غير مقيمين، أما عملية الإستيراد من غير مقيمين إلى مقيمين[3].

---

[1] . حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 20.

[2] – سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994، ص 1430.

[3] – دراسات في الأساليب، دليل الحسابات القومية، منشورات الأمم المتحدة، العدد85، نيويورك،2005، ص ص 23-24 .

أو بعبارة أخرى فإن الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن والصادرات ذلك الجزء المقتطع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فإن الفارق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات ويطلق عليه اسم الميزان التجاري[1].

و**تعرف الصادرات:** على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات من خلال حدود الدولة، حيث يتم بيع هذه السلع إلى الأجانب بالدول الأخرى، ومن جهة أخرى يمكن القول أن الصادرات هي المبالغ التي تنفقها الدول الأخرى على شراء السلع والخدمات المحلية التي تنتجها الدول المصنعة لتلك السلع والخدمات.

أما **الواردات:** فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، ومن جهة أخرى يمكن القول بأنها المبالغ التي تنفقها الدول المحلية على شراء السلع والخدمات الأجنبية المنتجة، أي ما ينفقه المواطنون على شراء السلع والخدمات الأجنبية[2]. حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن[3].

---

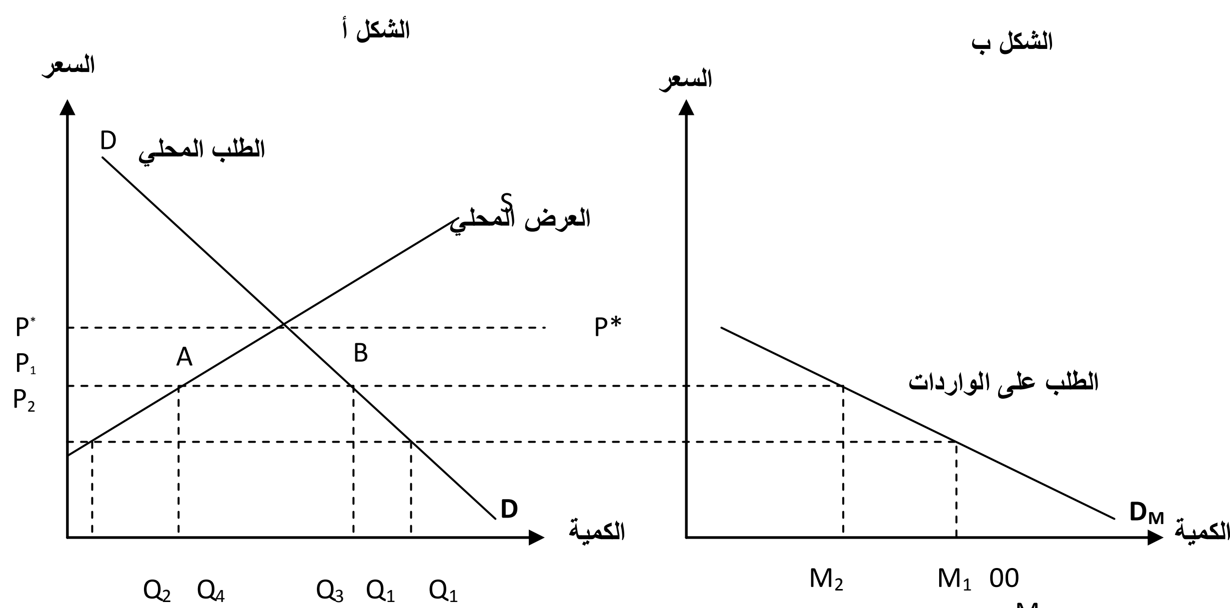
[1] . محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الأسس النظرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص 150.

[2] . صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 30-31.

[3] . عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 131-132.

المطلب الثاني: اشتقاق منحنى الطلب على الواردات وعرض الصادرات

2-1) اشتقاق منحنى الطلب على الواردات: يبين منحنى الطلب على الواردات العلاقة العكسية بين السعر المستورد وكمياتها، لذلك ففي حال ارتفاع سعرها تقل الكميات المطلوبة والعكس صحيح حيث الشكل الآتي يبين كيفية اشتقاق منحنى الطلب على الواردات.



الشكل رقم (02): اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

المصدر: حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص 25 .

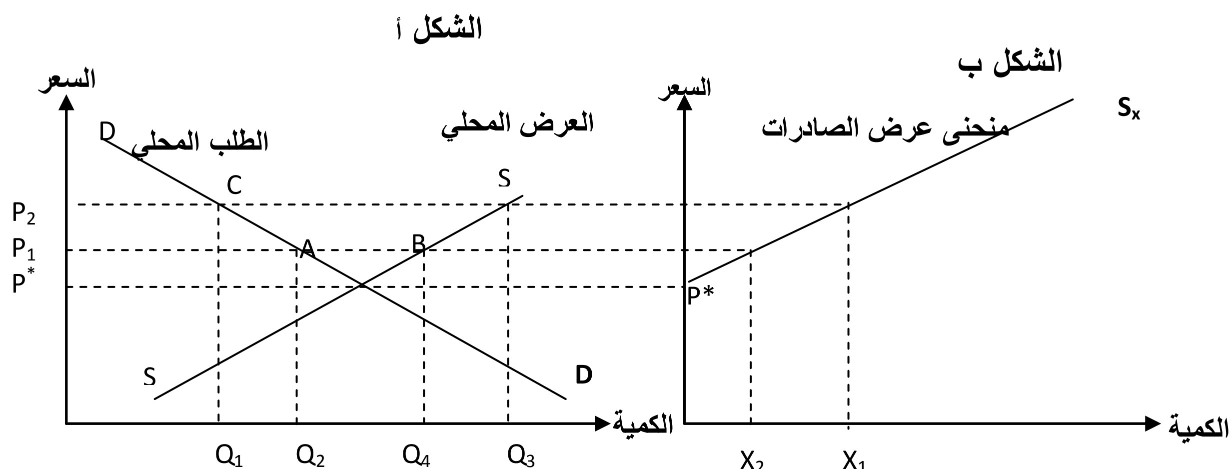
من خلال الشكل رقم(02) عند السعر التوازني:(P*) عند نقطة التوازن بين العرض المحلي (SS)والطلب المحلي (DD) يدل على أنه ليس هناك أي مكان للتجارة خارجية بمعنى أن الواردات تساوي صفر، وفي حالة لما يكون السعر العالمي أقل من السعر التوازني وليكن السعر المحقق P_1 الذي يتقابل عند A مع المنحنى (SS) ومع المنحنى (DD) عند النقطة B، وبالتالي الكمية المعروضة Q_1 والكمية المطلوبة Q_2، وعليه نجد أن هناك طلبا زائدا، حيث أن الكمية المطلوبة أكثر من الكمية المعروضة، وهي تعادل الكمية (M_1) التي توضح كمية الواردات في الشكل (ب)، والتي تقدر بالكمية (Q_2–Q_1).

ونفس الشيء عند السعر (P_2) الذي تقابله الكمية (M_2) التي توضح كمية الواردات التي تقدر بالكمية (Q_4-Q_3).

وعليه عند هاته الكميات (M_1) و(M_2) وما يقابلها من سعر (P_1) و (P_2) يمكن أن نتوصل إلى اشتقاق منحنى الطلب على الواردات حسب ما هو مبين في الشكل (2)، حيث يكون فيه منحنى الميل سالبا، الأمر الذي يوضح العلاقة العكسية بين ارتفاع السعر والكمية المستوردة مع بقاء العوامل الأخرى الثابتة.

2-2) اشتقاق منحنى عرض الصادرات:

من المعروف أن الصادرات التي تقوم أي دولة بعرضها في السوق الخارجي يمثل فائض الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي، ويتحقق هذا الفائض الذي يستوجب تصديره في حالة ما إذا كانت الأسعار العالمية أكبر من سعر التوازن في السوق المحلي والشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (03): اشتقاق منحنى عرض الصادرات

نفس المصدر السابق.

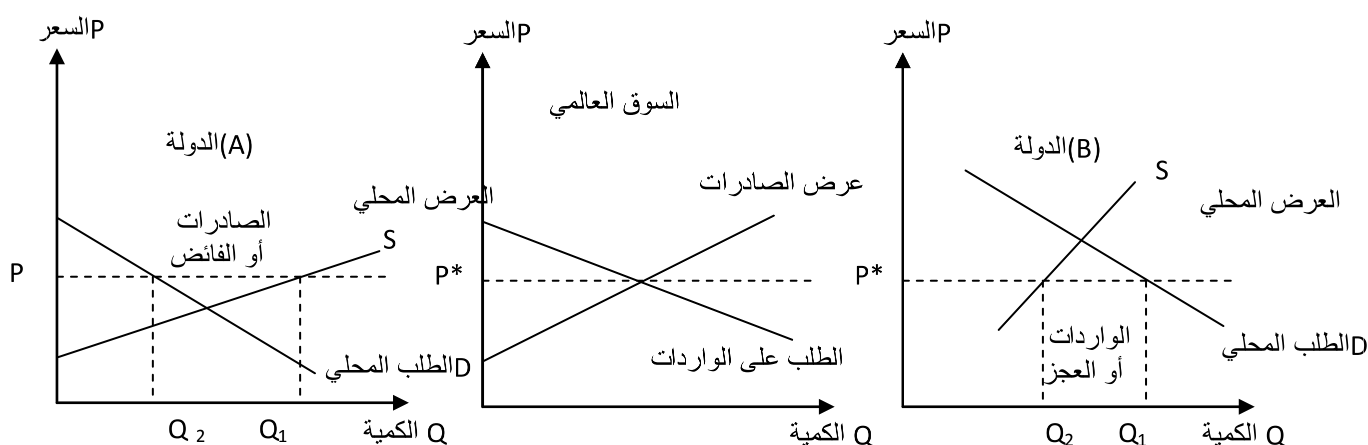
وبالتالي نجد من خلال الشكل رقم(03) أنه عند (*P) السعر التوازني لا يوجد فائض في الانتاج يمكن تصديره وحيث أنه كلما كان السعر العالمي أكبر من السعر التوازني (*P) فنكون أمام فتح باب التجارة من خلال الصادرات، مثلا عند (P_1) حيث أن الكمية المطلوبة عند هذا السعر تساوي (Q_1) والكمية المعروضة تساوي(Q_2) والفائض بين الكميتين يمثل

مقدار الصادرات x_1 وبنفس الشيء عند السعر (P_2) الذي يثبت الانتقال من المقدار (AB) إلى (CF) مما يعني زيادة كمية الصادرات من x_1 إلى x_2 وبالتالي ما يوصلنا إلى إمكانية اشتقاق منحنى عرض الصادرات حسب الشكل (2) حيث يكون فيه الميل موجب الذي يعبر عن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة من الصادرات مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

2-3) اشتقاق منحنى التوازن في السوق العالمي

بتجميع كل الخطوات السابقة المتعلقة باشتقاق كل من منحنى العرض والطلب نستطيع التوصل إلى كيفية تحقيق التوازن عالميا وأن الفائض في دولة ما ينبغي أن يتعادل أو سوف يتم امتصاصه من دولة أخرى نظرا لوجود طلب زائد من دولة أخرى.

ومن خلال الشكل رقم(04) نجد أنه في (الدولة A) هناك طلب زائد ممثل بالفرق (Q_2–Q_1) وهو عند السعر المحقق عالميا (السعر التوازني*P) حيث يتلاقى منحنى طلب وعرض الواردات، كما أنه عند هذا السعر فإن العرض الزائد في الدولة الأخرى (الدولة B) تم استخراجه عن طريق الفرق بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة (Q_2–Q_1) نفس الكمية التي سوف تطلب بواسطة الدولة الأخرى.



الشكل رقم (04): اشتقاق منحنى التوازن في السوق العالمي

نفس المصدر السابق.

وبالتالي فإن مثل هذا التوازن الذي افترضناه في حلقة واحدة المفروض أن يتحقق عالميا في العديد من السلع المختلفة، حيث أن إجمالي الطلب على منتجات معينة لا بد أن يتعادل مع إجمالي العرض الزائد مع المنتجات الأخرى والتي في طريق التبادل بين الدول المختلفة يؤدي إلى إلغاء هذا العجز أوالفائض في المنتجات المختلفة على المستوى العالمي.

ويعبر (P*) المتوصل إليه عن المستوى السعري الذي يتم فيه التقابل بين العجز في دولة معينة مع إجمالي الفائض لدى الدول الأخرى.

3-2) مضاعف التجارة الخارجية

مفهوم مضاعف التجارة الخارجية:

هو عبارة عن قيمة التغير في الدخل الوطني نتيجة تغير معين في التجارة الخارجية، أي في صافي التعامل الخارجي للدولة[1]، ويمكن التعبير عنه بالعبارة التالية :

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{\text{التغير في الدخل الوطني}}{\text{التغير في حجم التجارة الخارجية}} = \frac{\text{التغير في الدخل الوطني}}{\text{التغير في صافي التعامل الخارجي}}$$

حيث أن (صافي التعامل الخارجي= الصادرات – الواردات)

أما مضاعف الصادرات فيمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

$$\text{مضاعف الصادرات} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

وبالتالي تساهم الصادرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الميل الحدي للإستهلاك (MPC) على عكس الواردات التي تؤثر بشكل سلبي في الدخل الوطني عن طريق الميل الحدي للإستيراد(MPM) وبالتالي يمكن صياغة مضاعف التجارة الخارجية بدلالة كل من الميل الحدي للإستيراد(MPM) والميل الحدي للإستهلاك(MPC) بالعلاقة التالية:

[1] - حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 26- 27 .

مضاعف التجارة الخارجية = $\frac{1}{(1-\text{الميل الحدي للإستهلاك})+(\text{الميل الحدي للأستيراد})}$

$= \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار+الميل الحدي للإستيراد}}$

أو : $= \frac{1}{MPS+MPM}$

ويعرف الميل الحدي للإستيراد بأنه الزيادة في الإنفاق على السلع المستوردة إلى بلد ما نتيجة الزيادة في الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة.

حيث كلما زاد مقدار الميل الحدي للإستيراد انخفض مضاعف التجارة الخارجية، بينما كلما زاد الميل الحدي للإستهلاك زاد مضاعف التجارة الخارجية، وبالتالي كلما زاد الميل الحدي للإدخار انخفض مضاعف التجارة الخارجية[1].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التجارة الخارجية

3-1) معدل التبادل الدولي :

مفهوم معدل التبادل الدولي: يعرف في إطار نقدي بأنه العلاقة بين الأسعار التي يتلقاها البلد والأسعار المدفوعة مقابل شراء وارداتها، كما يعبر عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج. وهناك أنواع لمعدل التبادل الدولي تتمثل في[2]:

أ- **معدل التبادل الصافي:** يعرف بأنه الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوما على الرقم القياسي لأسعار الواردات، ويكون وفق العلاقة التالية:

معدل التبادل الصافي = $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$

إذا كان المعدل أكبر من 100 يعني أن الدولة تحصل على أكثر من وحدة من الواردات مقابل وحدة صادرات واحدة، فهذا الأكثر شيوعا نظرا لقابليته للقياس إحصائيا.

[1] - حسام علي داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 26-27

[2] - أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 62-65.

ب- **معدل التبادل الدخلي:** ويعبر عن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسي لكمية الصادرات.

$$\text{معدل التبادل الدخلي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي الكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

ج- معدل التبادل العواملي المفرد: يعبر عن معدل التبادل الصافي مضروبا في الرقم القياسي لإنتاجية قطاع التصدير، ويكون وفق العلاقة التالية :

معدل التبادل ع م = معدل التبادل الصافي × الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات .

د- معدل التبادل العواملي المزدوج: يعبر عن معدل التبادل الصافي معدلا بتغيرات الإنتاجية في قطاع الصادرات وتغيرات الإنتاجية في قطاع الواردات.

$$\text{معدل التبادل ع المزدوج} = \text{معدل التبادل الصافي} \times \frac{\text{الرقم القايسي لإنتاجية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لإنتاجية الواردات}}$$

و- معدل التبادل الإجمالي: يعبر عن التغيرات في كمية الصادرات والواردات من سنة لأخرى.

يكون بالعلاقة التالية : معدل التبادل الإجمالي= $\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}} \times 100$

2-3) مؤشر نمو التجارة الخارجية:

ويعبر كذلك على درجة انفتاح الإقتصاد الوطني على العالم الخارجي ويكون بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر نمو التجارة الخارجية} = 100 \times \frac{(X+M)}{\text{PIB}}$$

فيكون الإقتصاد مفتوحا، إذا كانت الصادرات والواردات تمثل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ويكون مغلقا في حالة العكس[1].

3-3) معدل التغطية:

ويقصد به تغطية الواردات للصادرات، وهناك نوعان من معدلات التغطية، معدل التغطية بالقيمة، ومعدل التغطية بالحجم، وقد يشمل مجموع المنتجات، أومنتجات بعض القطاعات، أومجموعة من القطاعات محددة بعينها، ويتحدد مستوى التوازن بـ:100 الذي يشير إلى التعادل بين الصادرات والواردات.

-معدل التغطية بالقيمة: هو عبارة عن النسبة بين قيمة كل من الصادرات والواردات وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times 100$$ خلال فترة زمنية معينة .

-معدل التغطية بالحجم: وهو عبارة عن النسبة بين حجم كل من الصادرات والواردات وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{حجم الصادرات}}{\text{حجم الواردات}} \times 100$$ خلال فترة زمنية.

حيث أن زيادة معدل التغطية بالقيمة عن معدل التغطية بالحجم يدل على أن أسعار الصادرات قد تحسنت بالنسبة لأسعار الواردات وبالتالي يعني ذلك أن معدل التبادل قد تحسن[2].

4-3) مؤشر القدرة على التصدير:

وهو عبارة عن نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{X}{\text{PIB}} \times 100$$ حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة فإن ذلك يدل على أن البلد يتوفر على قدرة أكبر على التصدير، والعكس صحيح[3].

[1]- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003، ص 331

[2]- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 332.

[3]- عبد الرشيد بن ديب، نفس المرجع، ص 331.

3-5) مؤشر القدرة الإستيرادية:

ويستعمل هذا المفهوم بشكل كبير من طرف البلدان النامية، وهو يشير إلى تطور القدرة الشرائية الدولية مع الأخذ بعين الإعتبار تطور كل من الأسعار النسبية الوحدوية للصادرات والواردات وكذا حجم صادرات البلد، فيقصد بالقدرة الإستيرادية على أنها تلك النسبة أوالعلاقة مابين أسعار الصادرات الوحدوية على أسعار الواردات الوحدوية مضروبة بحجم الصادرات وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\frac{P_x}{\mathrm{P_m}}\ \mathrm{Q_X} \times 100$$

حيث : P_{x} السعر الوحدوي للصادرات.

P_{m} السعر الوحدي للواردات. Q_{x} تمثل حجم الصادرات.

حيث يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة البلد على الإستيراد مع الأخذ بعين الإعتبار قدرته على التصدير [1].

[1]- السعودي محمد الطاهر، تقييم تخطيط التجارة الخارجية الجزائرية (1967-1983)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1985، ص 207.

خلاصة الفصل الأول:

تكمن أهمية التجارة الخارجية لارتباطها ارتباطا وثيقا ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، والدور الانمائي الذي تقوم به داخل الاقتصاد، فهي أحد فروع علم الاقتصاد وأحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية. ومايمكن استخلاصه من خلال النظريات التي تطرقنا لها أنها نظريات متكاملة فيما بينها حيث أن النظرية الكلاسيكية تطرقت لمعيار التكاليف المطلقة، أما الثانية فركزت على معيار التكاليف النسبية، وجاءت بعد ذلك نظرية القيم المطلقة لتثبت أن اختلاف الكفاءة النسبية لانتاجية العمل بين البلدين هو أساس تفسير قيام التجارة الخارجية، أما بخصوص النظرية النيوكلاسكية فيعتمد الأساس فيها على قيام التخصص والتبادل الدولي على وفرات عناصر الانتاج، وبالنسبة للنظرية الحديثة فقد أبرزت مساهمة التكنولوجيا في التخصص الدولي من خلال نموذج اقتصاديات الحجم ونموذج فجوة التكنولوجيا ونموذج دورة حياة المنتج.

أما السياسة التجارية عرفت مذهبين، فالأول أبرزنا فيه موقف المؤيدين لحرية التجارة وأما الثاني يدعو لتدخل الدولة والحماية التجارية، ولكل منهما مزايا وسلبيات، وللسياسة التجارية أدوات وأساليب تستخدم بما يتماشى ويتلائم مع وضعية الإقتصاد الوطني بما يحقق التنمية الإقتصادية .

وفي الأخير وبالنظر لطبيعة موضوع بحثنا فقد خصصنا مبحثا تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة عن الصادرات والورادات والميزان التجاري، ومؤشرات التجارة الخارجية التي سنستخدمها في الفصل الموالي، أما جانب تحديد المتغيرات المحددة لنموذج الصادرات والواردات فستنطرق لها في الفصل الثالث الذي سنقوم من خلاله بتحديد المتغيرات الإقتصادية المفسرة للصادرات والواردات بما يتوافق ومجريات الواقع الإقتصادي المعاش.

الفصل الثاني:

تحليل تطور الميزان التجاري ومؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر

تمهيد:

إن الجزائر كقطر من هذا العالم، لم تبق بمعزل عن التحولات التي شهدها العالم التجاري الدولي، حيث احتلت التجارة الخارجية أهمية نسبية خاصة في النشاط الإقتصادي للجزائر ، وانطلاقا من فكرة كون أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من المبادلات التجارية للسلع والخدمات، ولما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على اقتصاديات هذه الدول، فقد مر قطاع التجارة الخارجية بعدة مراحل وفقا لمتطلبات التنمية الوطنية واستجابة لمتطلبات النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، حيث تختلف السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية بين التقييد والتحرير، لذا يتطلب دراسة مراحل سياسة التجارة الخارجية، ودراسة التطور الزمني لعناصر التجارة الخارجية، التي تسمح لنا بمعرفة تطور كل من الصادرات والواردات وكذا تطور وضعية الميزان التجاري، سواء على شكل أرقام مطلقة أوعلى شكل معدلات نمو سنوية، كما تتيح لنا البيانات المتاحة عن الصادرات والواردات تحليل تطورهما عبر الزمن وقياس معدل نمو كل منهما، وتحديد تطور وضعية الميزان التجاري وتتبع مستوى درجة تغطية الصادرات والواردات.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كالتالي:

المبحث الأول: الذي نتناول فيه مراحل السياسة التجارية في الجزائر، بدءًا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية، ومن بعد ذلك مرحلة احتكار التجارة الخارجية ومن ثم تأميمها إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية. وإبراز التدابير المتخذة في إطار تحرير التجارة الخارجية.

والمبحث الثاني: تناولنا فيه تحليل مؤشرات التجارة الخارجية من خلال التوزيع السلعي لكل من الصادرات والواردات عبر المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية إلى نهاية سنة 2010، ومن جهة ثانية تطرقنا إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

أما المبحث الثالث: والذي سنتطرق فيه تحليل وضعية تطور الميزان التجاري، وتتبع مستوى درجة تغطية الصادرات للواردات، وكما تناولنا فيه أيضا نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي خلال مراحل السياسة التجارية في الجزائر، وفي الأخير سنتناول آفاق التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري.

المبحث الأول: مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

لقد صنعت الظروف الداخلية والخارجية خاصة، انتهجت الجزائر في خضمها سياسة تجارية مرت على ثلاث مراحل، حيث عملت وفقها على اتخاذ الإجراءات الرقابية والحمائية غداة الإستقلال، منتقلة بعدها إلى سياسة احتكارية لإحداث ترابط بين سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وصولا إلى حتمية إدخال تعديلات على سياستها التجارية باتجاه تحرير فرضته عليها الظروف الإقتصادية الدولية، فسنتطرق في هذا المبحث من خلال أربعة مطالب إلى مراحل السياسة التجارية والتدابير المتخذة في إطار الإنفتاح التجاري في الجزائر .

المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962– 1970)

إن تخطيط التنمية الاقتصادية، وفي كنف اقتصاد مخطط مركزيا يتطلب مراقبة المبادلات التجارية بغرض استغلال عوائد التجارة لتحويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الأمر الذي تجلى في كل من مؤتمر طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، حيث تميزت العلاقات التجارية مع العالم الخارجي بمرحلة رقابة الدولة على قطاع التجارة الخارجية تتطابق مع اتخاذ اجراءات مثل التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف ونظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء[1] وعليه اتخذت الجزائر الوسائل والأدوات التي تسمح بفرض الرقابة الفعلية على الصادرات والواردات وهي:

1-1) الرقابة على الصرف:

عملت الظروف التي وجد فيها الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال إلى اتخاذ إجراءات وتدابير تعمل على ما تدعو له السياسة التنموية من تخفيض تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج والرقابة على إبرام الصفقات التجارية مع الخارج وتحويل العملة وعلى كل أعمال الصرف. حيث بدأت الرقابة على الصرف منذ بداية إنشاء الدينار الجزائري، فكان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة وإجراء التحويلات الدولية، ولم يكن الدينار قابلا للتحويل ولم تكن هناك سوقا داخلية للصرف يتحدد عن طريقها سعر صرف

[1] -Yves Nizigiyimana et Mohamed Dahmani , Le taux d'ouverture de léconomie algerienne (1980-2005), Revue Compus,Univ Tizi-Ouzou, N^{0}04, 2006, p 21.

الدينار[1]، ولقد باشرت الجزائر هذا الإجراء ابتداء من شهر أكتوبر 1963 وهو تاريخ إنشاء البنك المركزي الجزائري. تم بعدها انشاء الدينار الجزائري في افريل 1964 وتزامنت هذه الفترة مع المخطط الثلاثي الأول(1967–1969) الذي تطلب استقرار سعر الصرف[2].

2–1) الرسوم الجمركية :

في إطار الرقابة على التجارة الخارجية أنشأت الجزائر أول تعريفة جمركية في 28 أكتوبر 1963[*]، واعتمدت التمييز بين صنفين من حيث فرض الرسوم الجمركية، فالأول بحسب المنتوج وطبيعته، أما الثاني فيكون على حسب الدولة (المصدر الجغرافي)، فتطبق التعريفة الجمركية على حسب المنتوج وطبيعته وفقا لثلاث أنواع من المنتجات[3]:

- المواد الأولية والسلع التجهيزية: نسبة تعريفتها الجمركية: (10%).
- المنتجات النصف المصغة: نسبة تعريفتها الجمركية: من (5%) إلى (20%).
- المنتجات التامة: نسبة تعريفتها الجمركية: من (15 %) إلى (20 %).

حيث تبين من خلال نسب التعريفة الجمركية على مختلف المنتجات توجه نحو تشجيع استيراد السلع التجهيزية والمواد الأولية.

أما بالنسبة للصنف الثاني فتطبق الرسوم الجمركية حسب المصدر الجغرافي ووفق نظام تفضيلي من خلال الأمر المؤرخ في 29 أكتوبر 1963، فقد عرف النظام الجمركي نظام التعريفات المتعددة، وهو الأساس الموروث عن النظام الجمركي الفرنسي حيث يمكن تحديد هذه التعريفات كما يلي[4]:

---

[1]– محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[2]– بربري محمد الأمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص 55.

[*]– الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بتاريخ: 29 أكتوبر 1963، ص:180.

[3]– مفتاح حكيم، السياسات التجارية والإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 99.

[4]- قريز مسعود، التجارة الخارجية بين التقيد والتحرير حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 148-149.

- تعريفة تفضيلية منخفضة إلى الحد الأدنى وتستفيد من هذه التعريفة البضائع والتجهيزات ذات المنشأ الفرنسي؛
- تعريفة تفضيلية أعلى من الأولى وتطبق على الواردات الوطنية القادمة من دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية(C.E.E) باستثناء فرنسا؛
- تعريفة الحق العام وهي عادة ما تطبق على الدول التي تقدم امتيازات وفوائد تعريفية للجزائر في نطاق الدولة الأكثر رعاية؛
- أما التعريفة الرابعة فتطبق على سلع الدول التي لا تمنح للجزائر شرط الدولة الأكثر رعاية وتتميز بكونها ذات معدل عال قد يصل إلى ثلاث أضعاف تعريفة الحق العام؛

فمن خلال هذا الصنف نجد أن فرض التعريفة الجمركية خلق امتيازا لكل من فرنسا والاتحاد الأوروبي، ما يتناقض مع ما سعت إليه الدولة من استقلالية الاقتصاد وخال من التبعية، ما افقد الأهمية والفعالية للتعريفة الجمركية 1963، فتم إدخال رسم جمركي بموجب الأمر 35/68 المؤرخ في 02 فيفري 1968، والذي تم من خلاله إلغاء التعريفة المخصصة لفرنسا ودفع الرسوم الجمركية على الاستيراد .

ومن خلال هذه التعريفة تم تصنيف الرسوم الجمركية حسب طبيعة المنتجات المستوردة حسب الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (01): معدلات الضريبة الجمركية على نوعية السلع المستوردة.

نوعية السلعة	سلع صناعية	سلع غير صناعية
سلع استهلاكية ضرورية	من 30% إلى 50%	من 20% إلى 40%
سلع استهلاكية كمالية	من 10% إلى 150%	من 20% إلى 30%
سلع التجهيز	30%	20%

المصدر: العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطوير ميزان المدفوعات الجزائري، نفس المرجع ، ص 81 .

[1] – العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطوير ميزان المدفوعات الجزائري، جامعة الجزائر، 2002، ص 81 .

من خلال الجدول رقم(01) نرى أن التعريفة الجمركية 1968 كانت أكثر استجابة وفعالية من خلال التوجه نحو تدعيم السلع الصناعية .

3-1) نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء :

فبالنسبة لنظام الحصص فهو بمثابة إجراء وسيط بين الحظر المطلق وحرية الاستيراد وقد كان هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم: 188/63 المؤرخ في:16ماي1963[*]، والذي تم من خلاله وضع ثلاث معايير تحكم استيراد السلع في الجزائر هي:

أ) المنح أو الحظر؛

ب) الحصص؛

ت) حرية الاستيراد ؛

ولقد اهتم هذا النظام بمجموعتين أساسيتين هما[1]:

- **سلع الاستهلاك:** تخص بصفة أساسية المواد الغذائية بالإضافة إلى المواد الاستهلاكية الصناعية.
- **السلع الوسيطية:** تتمثل في السلع النصف المصنعة والمواد الزراعية أوالموجهة للتحويل الصناعي.

ويتجلى الهدف من هذه الإجراءات المنصوص عليها في نظام الحصص فيما يلي[2]:

- إعادة توجيه الواردات الحالية حسب امكانيات المناطق المصدرة إليها؛
- الحد من استيراد السلع الكمالية بهدف الإقتصاد من العملة الصعبة؛
- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على الإحتياطي من الصرف الأجنبي؛

[*]– الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 1963، ص:177.

[1]– العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطوير ميزان المدفوعات الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] - Mohamed El Hocine Benissad, La reforme économique en algerie, opu, alger, 1991, p 75.

وكذلك من بين الإجراءات التي انتهجتها الدولة في ظل الرقابة على التجارة الخارجية إنشاء التجمعات المهنية للشراء(GPA): وذلك طبقا للمرسوم:(64–233) المؤرخ في 10أوت1964، فهي عبارة عن مجموعات من الشركات، تعمل كمؤسسة احتكارية للواردات تدخل في فروع النشاط الخاص بها. وتقوم هذه التجمعات بتسطير برامج الإستيراد السنوية والإتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية: وتختلف حسب اختصاصها حيث تنقسم إلى[1]:

- الحليب ومشتقاته؛
- النسيج الصناعي والقطن؛
- الجلود ومشتقاتها؛
- الخشب ومشتقاته؛
- المنتجات النسيجية الأخرى؛

حيث تخضع هذه التجمعات لرقابة الدولة على المستوى الإداري والمستوى المالي .

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970–1989)

لقد أبرزت المرحلة التي انتهجتها الجزائر بخصوص الرقابة على التجارة الخارجية قصورا من خلال الهيئات السابقة في تنظيم التجارة الخارجية، وتزامنا مع المخطط الرباعي الأول (1970–1973)، بدأ مسار السياسة التجارية يأخذ اتجاه أكثر حماية تماشيا مع متطلبات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى بالدولة إلى انتهاج واتخاذ عدة إجراءات تعمل على الوصول الى احتكار القطاع وتأهيله كلية، حيث كان الهدف من الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي والإجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة[2].

وعليه فقد تميزت هذه المرحلة باتخاذ الإجراءات الآتية وفق التطورات التالية :

[1]– شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية (حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]– صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970–2002)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006، ص 32.

2-1) المؤسسة العمومية وتأهيل الاستيراد :

طالبت المؤسسات العمومية في هذه المرحلة ببسط الاحتكار، تزامنا مع حل المجمعات المهنية للشراء(GPA) فمع بداية1967 تم خضوع الاستيراد لمؤسسات عمومية مهنية احتكار الاستيراد، حيث استفادت من احتكار(80%) من التجارة الخارجية، وقد كانت تقارب حوالي 20مؤسسة ممارسة للاحتكار[1]، تختلف على حسب طبيعة وظيفتها، فقد تكون مؤسسة إنتاجية أومؤسسة توزيع أوإنتاج وتوزيع .

2-2) الرخص الإجمالية للاستيراد (AGI):

تعتبر الرخص الإجمالية وسيلة لمعالجة العملة الصعبة وتوزيعها فهي أداة تنظيمية للتجارة الخارجية وذلك وفقا للأمر(74-12) المؤرخ في:1974/12/30 الذي يتعلق بشروط استيراد البضائع وخاصة المرسوم (74-12) الذي يتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد*، حيث تنقسم حسب نوع المواد المستوردة إلى خمسة أقسام[2]:

أ- الرخص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية: فمن خلال هذه الرخص يكون من حق المؤسسات التي أوكل إليها احتكار استيراد كل من السلع الاستهلاكية أوالاستهلاك الإنتاجي أوالاستثماري.

ب- الرخص الإجمالية للإستيراد بالأهداف المخططة: ويكون الغرض منها تمويل المشاريع الاستثمارية المخططة دون اللجوء إلى المؤسسة الاحتكارية.

ت- الرخص الإجمالية بدون تسديد: وهي متعلقة بالمؤسسة الأجنبية التي لها سوق بالجزائر، لتحقيق مشاريعها الإنتاجية والاستثمارية ولا تخضع لأي نوع من الإجراءات المصرفية.

---

[1]- زاهي محمد الأمين، أثر الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها لـ:OMC، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 40.

*- الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ: 15 فيفري 1974، ص ص 215-225.

[2]- مفتاح حكيم، السياسات التجارية والإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

ث- الرخص الإجمالية بالاستعمال: تمنح للمؤسسات من أجل تمويل عملياتها الإنتاجية والحفاظ على إستمراريتها، ولا تكون السلع المستوردة موضعا للتجارة إلا في حالات استثنائية وبموافقة الوزارة الوصية.

ج- الرخص الإجمالية بدون تحويل: تخضع هذه الرخص إلى التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تمنح إلى كل من مؤسسات القطاع الخاص والهيئات العمومية لتمويل برامجها السنوية .

حيث تخضع التراخيص الإجمالية للاستيراد للرقابة على ثلاثة مستويات، على مستوى المؤسسة والبنوك والجمارك[1]، وأما كيفية إعداد هذه التراخيص فيكون وفق ما جاء به المرسوم رقم (74-11) الصادر بتاريخ 1974/01/30[*]، حيث تقوم الشركات بتقديم كشف عن الحالة التقديرية لوارداتها من مستلزمات الإنتاج وبعد مصادقة الحكومة عليها تقوم البنوك والجمارك بمراقبة العمليات الاستيرادية التي تمت وإعلام وزارة التجارة دوريا.

ومع بداية السبعينات وتدعيما للسياسة التنموية، لإرساء قاعدة صناعية والتخلي عن استيراد السلع التي يمكن إنتاجها محليا، وفي إطار القوانين والإجراءات التي تنظم الاحتكار من خلال التعريفة الجمركية وفق الإصلاح الجبائي من خلال الأمر(72/68) المؤرخ في 1972/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1973 تم تصنيف السلع والمنتجات حسب المناطق الجغرافية المستورد منها إلى عمودين وفق ما يلي[2]:

- تعريفة الحق العام(**Tarif de droit commun**) وتطبق على المنتجات التي مصدرها الدول الأكثر رعاية (**Les notion les plus favorises**).
- تعريفة خاصة بمجموعة من البلدان والتي تمنح مقابل ميزات متبادلة.

---

[1]- زاهي محمد الأمين، أثر الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها لـ:OMC، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[*]- الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة الحادية عشر (15 فبراير سنة 1974)، ص 214.

[2]- شقبقب عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري (1970-2005)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 62-63.

أما معدلات التعريفة الجمركية المطبقة على مختلف السلع تمثلت فيما يلي:

- إعفاء بعض المنتجات ذات الإستهلاك الواسع؛
- معدل منخفض يطبق على المنتجات الأساسية كالمنتجات الصيدلانية؛
- معدل يطبق على السلع الوسيطية في عملية الإنتاج (10%)؛
- المعدل العادي (25%) يفرض على جميع السلع؛
- المعدل المرتفع وفي هذا المعدل نجد ثلاث معدلات: (40%)، (70%)، (100%)، تطبق على السلع الكمالية؛

ولقد بقيت تعريفة 1973 إلى غاية 1980، حيث ارتفع عدد المعدلات الجمركية من 05 إلى19 معدل بموجب قانون المالية التكميلي رقم (86-08) المؤرخ في:25 جوان1986 وقد تم كذلك رفع الرسم الجمركي الأقصى من (100%) إلى (200%).

❖ **تعزيز احتكار التجارة الخارجية:**

برزت بوادر تكريس احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفق ما جاء به الميثاق الوطني 1976 وموازاة مع عدم الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال قانون(74-11)، أصدرت الدولة قانون(78-02) الذي ينص على ضرورة احتكار الدولة لجميع عمليات التصدير والاستيراد، إضافة إلى ذلك جاءت التعليمة الرئاسية في 17جوان1978 مدعمة للقانون(78-02)[*]، وبينت المبادئ التي يجب أن تتبعها المؤسسات العمومية في تعاملها مع المؤسسات الأجنبية، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أ- الأخذ بعين الاعتبار الطاقات الإنتاجية الوطنية التي يمكنها تلبية الحاجيات المحلية قبل أي استيراد؛

ب- تكون الأولوية في التعامل مع الدول التي لها علاقة مع الجزائر؛

---

[*]- الجريدة الرسمية، العدد07،الصادرة بتاريخ: 14 فبراير سنة 1978، ص: 171 .

[1]- حمدوش فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية في الجزائر (1967-2000)، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 43.

وقد نص القانون(78-02) على أن عمليات تصدير السلع والخدمات بكل أشكالها تخضع لاحتكار الدولة، وأن كل الاتفاقيات والعقود مع المؤسسات لا يمكن أن تتم إلا عن طريق هيئة تابعة للدولة، فقد كانت الأهداف المرجوة من تأميم التجارة الخارجية هي[1]:

- حماية الإنتاج المحلي، تقوية قدرة التفاوض مع الخارج، توفير شروط أضمن للتموين؛
- تنويع العلاقات مع الخارج، ضمان نقل التكنولوجيا، مراقبة حركة رؤوس الأموال؛
- تلبية متطلبات التنمية وتخطيط التجارة الخارجية؛

فرغم هذه الأهداف إلا أنه تمخض عنها سلبيات مست تسيير الموارد من العملة الصعبة.

لم يكن الاحتكار المتطرف حلا لتفعيل قطاع التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بإعادة النظر في نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإعادة النظر في قانون(78-02)، واتخاذ إجراءات تهدف إلى تخفيف حدة الاحتكار، بغرض رفع مستويات الإنتاج الوطني وأداء مؤسسات التصدير، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة وظائف التجارة الخارجية، فقد جاء في إطار القانون(82-11) في:11أوت1982 المتعلق باستثمار القطاع الخاص الوطني إلى فتح المجال أمام الشركات المختلطة، وتماشيا مع الوضعية الاقتصادية في الداخل ومواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية المتعلقة بشروط الأسواق الخارجية[2].

وأمام الظروف التي مرت بها الدولة بعد أزمة النفط 1986، من تدهور في أسعار النفط وما يقابلها من انخفاض إيرادات الصادرات بالإضافة إلى قيمة الدولار ما جعل الإيرادات الحقيقية تنخفض انخفاضا مضاعفا، حيث قامت الدولة باتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الأزمة واصلاح قطاع التجارة الخارجية دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من بينها[3]:

- تخفيض في الواردات من السلع العمومية وتشجيع الصادرات؛

[1]- بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الإقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 133.

[2] - Mohamed El Hocine Benissad, la reforme économique en Algérie op-cit . p 88

[3]- صرارمة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الإنتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007، ص 347.

- تحريرالتجارة الخارجية؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات؛
- منح الإستقلالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية؛
- القيام باصلاحات جبائية وجمركية وتجميد الأجور؛

وعليه فقد أصبحت ممارسة احتكار التجارة الخارجية بعد ذلك حسب القانون (88-29) في1988/07/19*، يكون بمنح امتياز* للمؤسسات العمومية أو إلى الهيئات العمومية أو إلى مجموعات المصالح المشتركة(**Groupements D'intérêts communs**) وهو امتياز يتم التراضي عنه من خلال دفتر شروط يحدد حقوق وواجبات صاحب الامتياز[1](**La concessionnair**) حيث تنجز برامج استيراد السلع والخدمات وتصديرها في إطار برنامج شامل للتجارة الخارجية، كما تم استبدال نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية[2].

فرغم كل هذه الإجراءات إلا أنها لم تتوافق مع الظروف ومتطلبات الساحة الدولية، فلم تحقق سياسة التجارة الخارجية ما كانت تصبو إليه، وبالتالي وجدت نفسها أمام منفذ التحرير كسياسة تعمل إلى تفعيل الاقتصاد الوطني متجهة وبتدرج نحو تحرير التجارة الخارجية بغرض الاستفادة من مكاسب التبادل الدولي .

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

لقدعملت العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية بالأخص، على إجبار السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر في هذه الرحلة إلى مسايرة ومواكبة التطورات الدولية ماستلزم

---

*- الجريدة الرسمية، العدد 29، 1988 حسب القانون 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 ص1062.

*- الامتياز هو نشاط عن طريقه تسعى الدولة لمتعامل اقتصادي بان يقوم بأعمال التجارة الخارجية.

[1]- كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص309 .

[2]- كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الإقتصادية، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 2008، ص187.

إعادة النظر في طبيعة السياسة التجارية المنتهجة، وكانت أزمة النفط 1986 وما انجز عنها، الأثر البالغ على السياسة الاقتصادية والسياسية التجارية خاصة، وبذلك تأكدت فشل تجربة التصحيح الهيكلي بعيدا عن صندوق النقد الدولي، الأمر الذي استدعى على السلطات ضرورة تخطي مرحلة الاحتكار والعمل على انتهاج سياسة تجارية مرنة توافق منطق التحرير، فبدأت السلطات التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتعزيز التوجه نحو التحرير التدريجي، فاظطرت الجزائر إلى إجراء اتصالات سرية مع صندوق النقد الدولي منذ 1988 إلى أن تم التوصل إلى إتفاق "**Stand-By**" في 30 ماي 1989م، وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة[1]:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- رفع الدعم عن الأسعار؛
- تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير؛
- رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات؛

وأمام حتمية اتخاذ الإجراءات والقوانين التي تعمل على تحرير التجارة الخارجية جاءت هذه القوانين وفق ثلاث مراحل لتحرير التجارة الخارجية :

- مرحلة التحرير المقيد (1990-1991).
- مرحلة إعادة مراقبة التجارة الخارجية (1992- 1993).
- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (من 1994 إلى اليوم).

3-1) مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990-1991) :

فقد تم في هذه المرحلة اتخاذ أول إجراء يوجه الإصلاحات نحو تحرير التجارة الخارجية من قبل الدولة من خلال قانون النقد والقرض رقم(10/90) المؤرخ في14افريل1990[*]، الذي تضمن الإصلاحات من خلال حرية الاستثمار الأجنبي وما يتعلق بمجال الاستيراد والتصدير [1].

---

[1]- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[*]- الجريدة الرسمية، العدد: 16، الصادرة بتاريخ: 18 افريل سنة 1990، ص 520 ، القانون 10.90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض.

كما تدعم إتجاه تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية والإستيراد، حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أومعنوي له صفة التاجر أن يقوم بالإستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين لدى بنك وسيط معتمد[2].

رغم الإجراءات المتخذة في إطار تحرير التجارة الخارجية حسب ما جاء من قوانين سنة 1990 إلا أنها لا تدفع بالتحرير إلى الأمام من خلال نقص في إطار الإجراءات المتعلقة بالتصدير والإستيراد من قبل المؤسسات الوطنية أوالأجنبية حيث يتجلى هذا النقص فيما يلي[3]:

- عدم امكانية اجراء منافسة بين البنوك وذلك من أجل تمويل عمليات التصدير والإستيراد؛
- الإلتزام بعدم بيع أو شراء السلع إلا بعض المنتجات المرخصة؛
- التزام أصحاب الإمتيازات غير المقيمين بالتكفل بانتاج السلع المحلية؛

ما جعل الدولة تقوم باصدار المرسوم التنفيذي رقم:(91-37) المؤرخ في 13فيفري1991[*]، مؤكدا مبدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية، كما أنه في هذا الصدد ولكي يتسنى ممارسة نشاط التجارة الخارجية في جو حر أصدر البنك المركزي التعليمة (91-03) في أفريل1991 التي توضح شروط وقواعد تمويل الإستيراد[4].

غير أن هذه الشروط وماسبقها أكدت أنه رغم القوانين الصادرة في هاته الفترة والداعية لتحرير التجارة الخارجية، إلا أنها جاءت بشكل غير مضبوط وفوضوي، ماجعل هدف المستثمرين في عمليات الإستيراد هو الحصول على الربح، فلم تكن الإجراءات والشروط

---

[1]- عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي (1990-2006)، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010، ص 138.

[2]- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004، ص 196.

[3]- Bennissad Hocine, La Réforme économique en algérie, op-cit,p 92.

[*]- الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ: 20مارس 1991، ص 418.

[4]- شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية (حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المفروضة متماشية مع الغاية المرجوة للتحرير، الأمر الذي استدعى إلى سن واتخاذ قوانين أعطت صبغة جديدة على مسار تحرير التجارة الخارجية.

2-3) مرحلة إعادة مراقبة التجارة الخارجية(1992- 1993) :

لقد جاءت هذه المرحلة جراء ما انبثق عن سابقتها من سلبيات دعت إلى مراجعة بعض الإجراءات ودفع لتدخل الدولة في السياسة التجارية، غير أنه تدخل لا يرمي إلى إلغاء النصوص الخاصة بتحرير التجارة الخارجية ولكن بغية تأطير عمليات التجارة الخارجية لمعالجة القرارات السابقة المتعلقة بالتمويل والنقد الأجنبي وضبط مجال نطاق الواردات، التي أثرت سلبا على الدين الخارجي والعملة الصعبة، فكانت الإجراءات التالية :

إصدار التعليمة(625) المؤرخة في:18أوت1992 من أجل وضع إطار تنظيمي لعمليات التجارة الخارجية يستهدف بالخصوص[1]:

- تعيين معايير ونظام أولويات واضحين للحصول على العملة الصعبة؛
- إدراة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر ؛
- حماية الإنتاج الوطني؛
- تشجيع مختلف العمليات التجارية شريطة أن لاتجر معها مزيدا من المديونية؛
- وضع حد لمشكل التمويل الخارجي والتسيير المحكم لوسائل الدفع الدولية وأولويات الحصول على العملة الصعبة؛

ولتحقيق الأهداف المذكورة تم انشاء لجنة خاصة لمتابعة عمليات التجارة الخارجية(**AD-HOC**)[*]في 29نوفمبر1992 مكلفة بمتابعة العمليات التجارية يكمن دورها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استعمال عقلاني للموارد المالية والمتعلقة بالحصول على تمويل.

عرفت هذه التعليمة انتقادات الكثير من المتعاملين والإقتصاديين، والتي تمثلت في[1]:

[1]- حراق مصباح، التجارة الخارجية وسياستها الجبائية في ظل التحولات الإقتصادية الجديدة للجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 28-29.

*- " **AD-HOC** " : لجنة تضم ممثلين عن بنك الجزائر، وزارة الخارجية ووزارة الصحة برأسها وزير التجارة

- المعاملة التمييزية للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، من حيث تخفيض الإعتمادات المالية الموجهة للإستيراد؛
- ضغط الواردات إلى أقصى حدودها ماجعلها في صورة أنها تعليمة تعبر عن اجراءات إقتصاد حرب، وذلك لطبيعة التقييد المتطرف في إجراءات تنظيم التجارة الخارجية؛[1]

وبالتالي فمن خلال هاته الإجراءات التي أصدرتها الدولة، نجد أنها تعود بالسياسة التجارية إلى مرحلة الرقابة، إلا أنه لم تستطع الدولة تجسيد إجراءاتها، نتيجة الأزمة الإقتصادية بالإضافة إلى ندرة الموارد المالية، ماجعلها تعيد النظر في طبيعة الإجراءات المتخذة بما يخدم المصلحة داخليا وبما يفرضه عليها الواقع خارجيا، متجهة نحو التحرير التام للتجارة الخارجية.

3-3) مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (ابتداءا من 1994) :

لقد عملت السلطات على معالجة سلبيات المرحلة التي سبقت(مرحلة إعادة مراقبة التجارة الخارجية) بما يخدم السياسة التجارية حتى تكون مرنة تتماشى مع العوامل الخارجية والداخلية، وبما يفرضه عليها الواقع حتى لا تكون بمعزل عن دول العالم، فأمام ماتعرضت له الدولة خلال المراحل السابقة في إطار سياستها التجارية التي أكدت فشلها، وأمام حتمية أن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي تكون أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتكيف مع الصدمات الخارجية، فكانت الإجراءات التالية:

حيث قامت الدولة في إطار برنامج التثبيت الإقتصادي* بتوقيع اتفاق قصير المدى مع صندوق النقد الدولي بين ماي1994 إلى أفريل1995 ويقوم هذا الإتفاق على اتخاذ الإجراءات والسياسات التالية[2]:

---

[1]– بيبي يوسف، السياسة الإقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 149.

* **برنامج التثبيت الإقتصادي**: يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول الأعضاء، قصد الوصول إلى الإستقرار والحفاظ عليه، وتركز على جانب الطلب، ومدتها قصيرة، ومعيار النجاح فيها هو حجم الإحتياطات الدولية للبلد.

[2]– ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007، ص 91.

- تخفيض قيمة المديونية، تحرير التجارة الخارجية؛
- الحد من الواردات مؤقتا، تحرير الأسعار المحلية؛
- تخفيض العجز في الميزانية وتخفيض خدمات المديونية الخارجية؛

إلا أنه قد سبق الإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإجراء يلمح على حسن نية الدولة في تهيئتها للمضي قدما نحو عملية الإنفتاح التجاري، ويكمن هذا من خلال التعليمة رقم (94-20) المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات، التي أصدرها بنك الجزائر، التي بموجبها تم حل اللجنة الخاصة (AD HOC) المكلفة بعملية تمويل الواردات، فمن خلال هذه التعليمة يعود الإعتبار للبنك كممول رئيسي للتجارة الخارجية، وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة[1].

كما أنه تبعا للأوضاع السائدة وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي* وجدت الدولة نفسها مضطرة لإعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي من 22 ماي1995 إلى 21ماي 1998 .

وعليه فمن خلال أهم الإجراءات التي انتهجتها السلطات وضعت السياسة التجارية في رواق يكاد تحرير التجارة الخارجية فيه أن يكون كاملا، وذلك من خلال إصلاح مؤسسات القطاع العام وتهيئتها للخوصصة وإصلاح النظام الضريبي وإلغاء القيود المالية على الواردات، وتحرير الصادرات والسعي لتفعيلها خارج قطاع المحروقات.

المطلب الرابع: التدابير المتخذة في إطار الإنفتاح التجاري

إن أهم ماجاء به كل من برنامج التثبيت الإقتصادي والتعديل الهيكلي، هو ضرورة تحرير التجارة الخارجية ومعالجة العجز في الميزان التجاري وإصلاح نظام الصرف وتحريره، ومن أجل تحقيق ذلك فقد تميزت هذه المرحلة بالمحاولات الجادة من قبل الدولة لتغيير الوضع والإتجاه

[1]- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 440.

* **برنامج التعديل الهيكلي**: ويسمى أيضا برامج التكييف الهيكلي، وتأتي بعد برامج التثبيت، ويرعاها البنك الدولي، حيث إدارة جانب العرض، وتتعلق بالفترة المتوسطة والطويلة، وتكون سياساته توسعية وتشمل مجموعة من الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الإقتصادية المتغيرة، سواء كانت خارجية أوداخلية، وذلك لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الإقتصادية للبلد المعني، ورفع الكفاءة الإقتصادية للدولة من خلال عدة مؤشرات لتحقيق تنمية مستدامة وإحداث توازن في ميزان المدفوعات.

نحو الإنفتاح على العالم الخارجي، ما جعلها تسعى إلى اتخاذ إجراءات وتدابير ترسخ فكرة التحرير والأخذ بها قدما تماشيا مع ما تفرضه عليها الظروف الخارجية، فعملت الدولة على هيكلة نوعية مختلفة لتبادلاتها، حتى لا تكون رهينة مورد مالي وحيد وهو عائد المحروقات، هذا الأخير الذي يكون تحت رحمة الأسواق العالمية وتذبذب الأسعار والصدمات المصاحبة لها، ما جعل الدولة تهدف إلى احداث تغييرات في هيكل الصادرات والتوجه إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن هنا قامت الدولة باتخاذ عدة اجراءات لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات وبما يخدم تحرير التجارة الخارجية.

1)الإجراءات المالية والجمركية:

1-1) سياسة سعر الصرف:

حيث اتخذت الدولة في إطار هاته السياسة الإجراءات التالية[1]:

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة (50%) سنة1994، وانشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والنبوك التجارية؛
- تحويل حصص التثبيت إلى سوق الصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين 1995؛
- وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة ؛

وبدخول الأورو حيز المعاملات التجارية جانفي 2002، عرف الدينار الجزائري تخفيضا خلال شهري ديسمبر 2002، وجانفي 2003، غير أنه وأمام الإنخفاض الذي مس قيمة الأورو خلال الثلاثي الأول من سنة 2006 فقد جنى الدينار الجزائري مكاسب هامة مقابل الأورو[2].

[1]– عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 95.

[2]– محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مرجع سبق ذكره، ص 248.

2-1) الإجراءات الجمركية:

أما بخصوص الإجراءات الجمركية فقد خفضت الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى (50%) سنة 1996، ثم (45%) عام 1997، لتصل سنة 1998 إلى (40%)، وقد قام الإصلاح التعريفي سنة 2001 باعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية وأصبحت التعريفة تمتاز بانخفاض عدد النسب التعريفية ومستوى توزيعها وكذا انخفاض معدلاتها، حيث أصبحت التعريفة الجمركية الحالية على ثلاث نسب زيادة على الإعفاءات وهي: (5%)، (15%)،(30%) كأقصى معدل، وقد أسفر الإصلاح التعريفي على انخفاض محسوس في الحماية الإسمية حيث انخفض المعدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية: من (11%) سنة2000 إلى (10%) سنة2001 ثم(9.1%) سنة 2004 ليصل إلى (8.9%) سنة 2005[1].

2)هيئات دعم وتوجيه الصادرات:

2-1) وزارة التجارة:

تعتبر من أهم الهيئات الحكومية، يحكمها المرسوم التنفيذي رقم:(94-207) المؤرخ في: 1994/07/16م، لها الدور الأساسي من حيث التنظيم وتنسيق وترقية التجارة الخارجية حيث لا تنحصر مهامها في الحدود الخاصة بالوزارة بل تتعداها إلى الهيئات التي تعمل تحت وصايتها، كما تسعى إلى اتخاذ إجراءات أكثر أهمية وفعالية للتسيير الحسن في مجال الصادرات خارج المحروقات[2].

[1]- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية حالة (الجزائر- مصر)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2011، ص 144.

[2]- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خراج المحروقات على النمو الإقتصادي حالة الجزائر(1970-2006)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 138.

2-2)الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX:

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: (76-327) المؤرخ في 1996/10/01م من مهامه[1]:

- المساهمة في تطبيق السياسة الوطنية للتجارة وترقيتها خاصة في مجال التصدير خارج المحروقات؛
- العمل على تطوير استراتيجية التجارة الخارجية وتثمين وتطوير المبادلات؛
- المساهمة في تطبيق الإجراءات العمومية لدعم الصادرات عن طريق رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق الخارجية بهدف تصريف المنتجات الجزائرية؛

غير أنه قد تم تحويله إلى:

❖ **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX:** حيث جاءت في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والتكامل العالمي، وقد تم انشاء(ALGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم:(04-174) في 12 جوان 2004 بغرض تقديم الدعم الفعال للصادرات خارج قطاع المحروقات[2].

2-3) الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI:

انشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:96-93 المؤرخ في:03 مارس 1996، ومن مهامها[3]:

- تقديم المعلومات والأداء، والإقتراحات المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية أوالخدماتية إلى السلطات العمومية؛
- تنجز كل الدراسات والأعمال التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية؛

---

[1]- بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الإقتصاد الموجه والإصلاحات، مرجع سابق، ص 169.

[2] - www.algex.dz

[3]- يحياوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي حالة الجزائر(1970-2009)، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 124.

2-4) الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE:

تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح الدولة إعانات عن طريق الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بانتاج ثروات أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة[1]:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛

2-5) الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX:

هي شركة مساهمة عامة انشئت في عام 1971، ومن مهام هاته الشركة مايلي[2]:

- تنظيم المعارض التجارية على المستويين المحلي والإقليمي؛
- تقديم المساعدة إلى الفاعلين الإقتصاديين في التجارة الدولية؛
- تنظيم اللقاءات المهنية والندوات والمؤتمرات وتوضيح إجراءات التصدير للمصدرين وتقديم معلومات حول الأنظمة المعمول بها في التجارة الخارجية لدى الدول؛

2-6) الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX:

فبعد أن كانت تتم عملية التأمين عن طريق شركات تأمين غير متخصصة(الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم انشاء نظام جديد للتأمين وضمان الصادرات(CAGEX)، بموجب المرسوم التنفيذي رقم:(06-96) المؤرخ في:10 جانفي 1990، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار

---

1 - www.mincommerce.gov.dz

2 - www.safex-algerie.com/fr/safex/qui-somme-nous.html

التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة[1].

وأمام هاته الإجراءات والتدابير التي سعت الدولة من خلالها لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تحقق ما كانت تصبو إليه وذلك بسبب التداخل في المهام الموكلة للهيئات المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، ما أدى إلى غياب التنسيق وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، وفقدان استراتيجية محددة المعالم للتصدير، ومايبرز ذلك هو غياب التواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.

[1] – وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002، ص 11.

المبحث الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية

إن قيام التجارة الخارجية وفق العديد من المؤشرات الاقتصادية يعطي لنا مدى تطور حالة ووضعية المبادلات الخارجية، فمن خلال هذه المؤشرات يمكن معرفة ومتابعة عمليات التصدير والاستيراد من حيث كيفية توزيعها، سواء وفق تركيبتها الجغرافية أوالسلعية، وبصورة عامة تبرز لنا مدى اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

حيث تنقسم المؤشرات المعتمدة في قياس التجارة الخارجية إلى قسمين: المؤشرات العامة، والمؤشرات الخاصة ونتطرق من خلال هذا المبحث إلى المؤشرات الخاصة، التي سنتطرق فيها إلى إشكالية وكيفية توزيع كل من الصادرات والواردات، من حيث توزيعها السلعي وتوزيعها الجغرافي، الأمر الذي يساعد على تحليل وضعية الميزان التجاري.

المطلب الأول: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية

1-التوزيع السلعي للتجارة الخارجية :

يقصد بالهيكلة السلعية للمبادلات التجارية ماهيتها من حيث طبيعة السلع التي تكون موضوعا للتبادل ونسبة كل سلعة إلى باقي مجموعات السلع الأخرى، يعني مدى مساهمة المجموعات السلعية في إجمالي الصادرات والواردات .

أ) درجة التركيز السلعي للصادرات: وهو مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أومجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أوعدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتعدى النسبة التي يمكن اعتبارها مألوفة، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف قدرتها التنافسية، وتبعيتها للخارج ترتفع، ويكون الأمر أخطر لما يتعلق التركيز السلعي بالسلع الأولية.

ب) درجة التركيز السلعي للواردات: وهو مدى غلبة سلعة أومجموعة من السلع المستوردة على مجموع وارداتها، ويمكن تفسير توجه الدولة إلى الإستيراد المرتفع للمواد الإستهلاكية مثلا تبعيتها في هذا المجال، وفي حالة التركيز على السلع الإستثمارية يفسر بالسياسة التنموية الجادة التي قد تعمل على تقليل التبعية في المستقبل عند دخول هذه الإستثمارات حيز الإنتاجية الفعلية[1].

[1]- عبابسة نوال، التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009، ص 229.

1-1) التوزيع السلعي للصادرات للفترة: (1970-1989)

يتضح أن تحليلنا لمؤشرات التجارة الخارجية في هذه المرحلة سيمر على فترة زمنية طويلة تعبر عن المرحلة الاحتكارية للتجارة الخارجية أوبنظرة أخرى فهي تغطي فترة المخططات بداية من مخطط الرباعي الأول:(1970-1973) إلى غاية المخطط الخماسي الثاني: (1985-1989)، وعليه سنحاول في إطار تحليلنا تقسيم الجدول على مرحلتين: المرحلة الأولى (1970-1977) والثانية(1978-1989) وتخص الأولى مرحلة احتكار التجارة الخارجية أما الثانية فمتعلقة بإلزامية الاحتكار وما بعد ذلك.

سيكون تحليلنا بناءا على الصادرات من المحروقات باعتباره يمثل حصة الأسد من إجمالي الصادرات، وأما باقي السلع فهي تمثل في مجملها نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات وبالتالي نقوم بالإشارة لتحليلها في إطار الصادرات خارج المحروقات.

❖ المرحلة الأولى (1970-1977):

الجدول رقم (02) التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة (1970-1977)

الوحدة: مليون دج

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	957	486	516	872	650	669	602	526
النسبة (%)	**19,21**	**11,55**	**8,81**	**11,66**	**3,32**	**3,60**	**2,71**	**2,15**
التموين الصناعي N.D.A	427	328	349	277	558	454	374	405
النسبة (%)	**8,57**	**7,79**	**5,96**	**3,70**	**2,85**	**2,45**	**1,68**	**1,66**
الطاقة والمحروقات	3456	3150	4816	6206	18261	17273	21097	23445
النسبة (%)	**69,38**	**74,86**	**82,27**	**82,98**	**93,20**	**93,05**	**95,01**	**96,05**
آلات وسلع التجهيز	25	129	95	42	58	118	1	2
النسبة (%)	**0,50**	**3,07**	**1,62**	**0,56**	**0,30**	**0,64**	**0,00**	**0,01**
معدات نقل ولواحقها	72	70	34	36	25	21	11	17
النسبة (%)	**1,45**	**1,66**	**0,58**	**0,48**	**0,13**	**0,11**	**0,05**	**0,07**
السلع الإستهلاكية N.D.A	42	44	43	41	42	28	21	15
النسبة (%)	**0,84**	**1,05**	**0,73**	**0,55**	**0,21**	**0,15**	**0,09**	**0,06**
سلع أخرى	1	1	1	5	-	-	-	-
النسبة (%)	**0,02**	**0,02**	**0,02**	**0,07**	**-**	**-**	**-**	**-**
خارج قطاع المحروقات	1525	1058	1038	1273	1333	1290	1108	965
النسبة (%)	**30,62**	**25,14**	**17,73**	**17,02**	**6,80**	**6,95**	**4,99**	**3,95**
المجموع	4981	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410

من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات (ONS)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) أن قيمة صادرات المحروقات على طول هذه الفترة ساهمت بحظ وافر في إجمالي الصادرات، حيث قدرت في سنة 1970 بقيمة (3456 م.دج)

بنسبة (69.38%) من إجمالي الصادرات سنة1970، وقد وصلت إلى ماقيمته(22445م.دج) أي بنسبة(96.04%) من إجمالي الصادرات سنة 1977، أما الصادرات خارج المحروقات فقد كانت نسبتها ضعيفة جدا حيث قدرت بقيمة(1525م.دج) أي بنسبة(30.61%) من إجمالي الصادرات سنة1970، وانخفضت إلى قيمة(96م.دج) أي بنسبة(3.95%) من إجمالي الصادرات سنة 1977، ويرجع تفسير ذلك بما تميزت به هذه الفترة بتأميم البترول سنة1971م في إطار إرجاع الثروات الوطنية ما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات هذا من جهة، وما يقابلها الإنخفاض في الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة المنتجات الزراعية بسبب هجرة المعمرين الأوروبيين للأراضي الزراعية وجهل الفلاح الجزائري لطرق الإستغلال الزراعية الحديثة من جهة أخرى، وقد ارتفعت الصادرات من المحروقات أكثر خاصة بداية من 1974 بنسبة(93.20%) بسبب الصدمة البترولية لسنة 1973 اثر قرار المنظمة العربية المصدرة للبترول بتخفيض إنتاج البترول وحصر تصديره إلى البلدان الغربية، أما الصادرات خارج المحروقات قدرت بـ:(1333م.دج) أي بنسبة(6.80%) من إجمالي الصادرات فبداية هذه السنة1974 تعبر عن قيمة السقوط الحر الذي وصلت إليه الصادرات خارج المحروقات.

❖ المرحلة الثانية (1978-1989) :

الجدول رقم(03): التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة (1978-1989)

الوحدة: مليون دج

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	562	401	431	519	324	178	235	281	123	145	178	264
النسبة (%)	**2,32**	**1,09**	**0,82**	**0,83**	**0,54**	**0,29**	**0,37**	**0,44**	**0,35**	**0,35**	**0,39**	**0,37**
التموين الصناعي N.D.A	370	473	476	619	754	702	1204	863	761	729	1462	1711
النسبة (%)	**1,53**	**1,29**	**0,90**	**0,99**	**1,25**	**1,16**	**1,89**	**1,34**	**2,18**	**1,75**	**3,22**	**2,38**
الطاقة والمحروقات	23279	35859	51715	61677	59391	59824	62297	63299	34003	40700	42934	68927
النسبة (%)	**96,06**	**97,56**	**98,23**	**98,15**	**98,20**	**98,52**	**97,71**	**98,04**	**97,33**	**97,52**	**94,52**	**95,82**
آلات وسلع التجهيز	4	3	5	6	4	1	8	17	16	61	609	510
النسبة (%)	**0,02**	**0,01**	**0,01**	**0,01**	**0,01**	**0,00**	**0,01**	**0,03**	**0,05**	**0,15**	**1,34**	**0,71**
معدات نقل ولواحقها	4	-	1	5	2	-	1	92	6	60	146	371
النسبة (%)	**0,02**	**-**	**0,00**	**0,01**	**0,00**	**-**	**0,00**	**0,14**	**0,02**	**0,14**	**0,32**	**0,52**
السلع الإستهلاكية N.D.A	14	18	20	11	3	17	13	12	26	41	92	154
النسبة (%)	**0,06**	**0,05**	**0,04**	**0,02**	**0,00**	**0,03**	**0,02**	**0,02**	**0,07**	**0,10**	**0,20**	**0,21**
سلع أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النسبة (%)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خارج قطاع المحروقات	955	895	933	1160	1087	898	1461	1265	932	1036	2487	3010
النسبة (%)	**3,94**	**2,44**	**1,77**	**1,85**	**1,80**	**1,48**	**2,29**	**1,96**	**2,67**	**2,48**	**5,48**	**4,18**
المجموع	24234	36754	52648	62837	60478	60722	63758	64564	34935	41736	45421	71937

من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات (ONS)

تأتي هذه المرحلة مع بداية الزامية الإحتكار فنلاحظ من خلال الجدول رقم(03) أن قيمة صادرات المحروقات قبل سنة 1986 تقريبا متقاربة غير أنها ارتفعت مقارنة بسنة 1977، حيث تقدر في سنة 1978 بقيمة(23279م.دج) أي بنسبة(96.05%) من إجمالي الصادرات، و(34003م.دج) بنسبة(97.33%) من إجمالي الصادرات سنة1986، وبالنسبة للصادرات خارج المحروقات فهي في مستوى ضعيف جدا حيث وصلت إلى قيمة(1265م.دج) بنسبة(1,96%) من إجمالي الصادرات سنة 1985.

أما بعد سنة 1986 والتي تمثل الصدمة البترولية العكسية التي أدت إلى انخفاض صادرات المحروقات حيث قدرت بـ(42934م.دج) بنسبة(94,52%) سنة1988، وعاودت الارتفاع فوصلت قيمة(68927م.دج) بنسبة(95.81%) سنة 1989، أما الصادرات خارج المحروقات وصلت قيمة(2487م.دج) أي بنسبة(5,48%) من إجمالي الصادرات سنة 1988 وانخفضت مرة ثانية ووصلت نسبة (4.18%) من إجمالي الصادرات سنة 1989، وما ميز هذه المرحلة أيضا هو صدور قانونين أساسيين هما قانون(78-02) الصادر في:1978/02/11م الذي يكرس تأميم احتكار التجارة الخارجية أما القانون الثاني رقم(88-29) الصادر في1989/07/19 جاء في إطار إعادة النظر في احتكار التجارة الخارجية والاهتمام بالصادرات خارج المحروقات وقد صدر هذا القانون وفقا لما انجر عن الصدمة البترولية العكسية وارتفاع الديون الخارجية(زيادة المديونية).

وعليه يتضح من خلال هذه الفترة(1970-1989) أن الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير متمثلا في صاردات المحروقات التي وصلت إلى نسبة(98.5%) أما الصادرات في الميدان الزراعي والصناعات مثلت نسبا ضعيفة جدا، الأمر الذي جعل المحروقات هي المورد الأول والدائم تقريبا من العملة الصعبة ما انعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري وانجلى ذلك واضحا في ارتفاع المديونية وعدم التطبيق الفعلي لإقامة قاعدة صناعية ما فتح مجال التبعية للعالم الخارجي وبذلك بدأت خطوات التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية وتدعيم قطاع خارج المحروقات .

2-1) التوزيع السلعي للصادرات الفترة (1990-2008) :

نلاحظ أن مرحلة التحرير استوفت فترة طويلة فمن الأرجح تقسيمها إلى فترتين لكل فترة إجراءات وتدابير تم اتخاذها خلال كل فترة، وعليه يمكن تقسيمها إلى فترتين :

- الفترة الأولى: (1990-1998).
- الفترة الثانية: (1999-2010).

❖ الفترة الأولى(1990-1998):

الجدول رقم (04): التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليون دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	450	957	1743	2265	1159	5233	9260	1979	2002
النسبة (%)	**0,37**	**0,41**	**0,70**	**0,95**	**0,36**	**1,05**	**1,25**	**0,25**	**0,34**
التموين الصناعي N.D.A	2216	4077	7425	8077	10791	17886	44226	25257	18372
النسبة (%)	**1,81**	**1,75**	**2,98**	**3,37**	**3,33**	**3,59**	**5,97**	**3,19**	**3,12**
الطاقة والمحروقات	118600	226800	237545	228120	311362	473064	682139	762709	566616
النسبة (%)	**96,99**	**97,09**	**95,40**	**95,23**	**96,00**	**94,91**	**92,08**	**96,33**	**96,22**
آلات وسلع التجهيز	547	1227	1727	356	434	1616	2371	475	883
النسبة (%)	**0,45**	**0,53**	**0,69**	**0,15**	**0,13**	**0,32**	**0,32**	**0,06**	**0,15**
معدات نقل ولواحقها	107	124	182	38	72	84	222	791	235
النسبة (%)	**0,09**	**0,05**	**0,07**	**0,02**	**0,02**	**0,02**	**0,03**	**0,10**	**0,04**
السلع الإستهلاكية N.D.A	187	403	388	695	520	568	2593	554	765
النسبة (%)	**0,15**	**0,17**	**0,16**	**0,29**	**0,16**	**0,11**	**0,35**	**0,07**	**0,13**
سلع أخرى	-	172	1	-	1	-	-	-	-
النسبة (%)	**-**	**0,07**	**0,0**	**-**	**0,0**	**-**	**-**	**-**	**-**
خارج قطاع المحروقات	3679	6789	11465	11432	12976	25387	58672	29058	22259
النسبة (%)	**3,01**	**2,91**	**4,60**	**4,77**	**4,00**	**5,09**	**7,92**	**3,67**	**3,78**
المجموع	**122279**	**233589**	**249010**	**239552**	**324338**	**498451**	**740811**	**791767**	**588875**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

من خلال الجدول رقم(04) نرى استمرارية الهيمنة الكاملة للطاقة والمحروقات على إجمالي الصادرات، حيث نجد أنها قدرت سنة1991 بقيمة(226800م.دج) بنسبة(97.09%) من إجمالي الصادرات، أما الصادرات خارج المحروقات بقيت مساهمتها ضئيلة جدا حيث مثلت قيمة (6789م.دج) في سنة1991 أي بنسبة(2,91%) من إجمالي الصادرات، ويرجع تفسير ذلك بسبب إندلاع حرب الخليج ما أدى لارتفاع أسعار البترول، واستمرت الصادرات من المحروقات في الارتفاع إلى أن وصلت سنة1997 قيمة(762709م.دج) أي نسبة(96.33%) من إجمالي الصادرات، وقد عاودت الإنخفاض في سنة 1998 يرجع السبب في ذلك للوضع

الذي شهدته السوق البترولية من أزمة انخفاض الأسعار بسبب الأزمة الإقتصادية التي حلت بدول آسيا حيث قدرت بـ(566616م.دج)، أما الصادرات خارج المحروقات سجلت أكبر قيمة لها في سنة1996 قدرت(58672م.دج) أي بنسبة(7,92%) من إجمالي الصادرات، غير أنه نجد أنها لا زالت زهيدة جدا رغم التحرك الطفيف وفق السياسة المنتهجة في إطار تدعيم وترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اتفاق ما يسمى "تسهيل التمويل الموسع" في1995 وإنشاء الشركة الجزائرية لضمان الصادرات، والديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية في سنة1996 .

❖ الفترة الثانية(1999–2010):

الجدول رقم(05): التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة (1999 - 2010)

الوحدة: مليون دج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	1570	2432	2172	2772	3706	4751	4946	5330	6140	7659	8193	23405
النسبة (%)	0,2	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,5
الطاقة والمحروقات	811172	1611145	1430668	1445000	1850000	2276827	3355000	3895736	4121790	4970025	3270227	4220106
النسبة (%)	96,5	97,2	96,6	96,3	97,3	97,4	98,1	97,9	97,8	97,5	97,7	97,4
مواد أولية	617	1110	924	921	756	408	370	1369	897	507	392	803
مواد خام	2142	2169	1927	3078	3098	6457	9433	12793	10859	21035	11909	6173
مواد أولية ومواد خام	2759	3279	2851	3999	3854	6865	9803	14162	11756	21542	12301	6976
النسبة (%)	0,3	0,2	0,2	0,3	0,2	0,3	0,3	0,4	0,3	0,4	0,4	0,2
سلع نصف مصنعة	18840	35010	38637	41653	39419	44311	47725	57385	68842	89308	50258	78567
النسبة (%)	2,2	2,1	2,6	2,8	2,1	1,9	1,4	1,4	1,6	1,8	1,5	1,8
سلع التجهيز الفلاحي	1675	836	1713	1621	42	24	34	64	42	67	19	58
النسبة (%)	0,2	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
سلع التجهيز الصناعي	3165	3566	3384	4016	2290	3582	2642	3162	3188	4334	3 075	2235
النسبة (%)	0,4	0,2	0,2	0,3	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
سلع استهلاكية	1335	947	910	2130	2742	1087	1398	3161	2405	2084	3 559	2237
النسبة (%)	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1
خارج قطاع المحروقات	29344	46070	49667	56191	52053	60620	66548	83264	92373	124994	77405	113478
النسبة (%)	3,49	2,78	3,36	3,74	2,74	2,59	1,94	2,09	2,19	2,45	2,3	2,6
المجموع	840516	1657215	1480335	1501191	1902053	2337447	3421548	3979000	4214163	5095019	3347636	4333587

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن الصادرات من المحروقات لازالت في ارتفاع حيث قدرت في سنة 1999 بـ(811172 م.دج) أي بنسبة (96,5%) من اجمال الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية واستمرت في الإرتفاع وقد عرفت قفزة نوعية بداية

من سنة 2003 سجلت ما قيمته (1850000م.دج) أي بنسبة(97.21%) من إجمالي الصادرات والسبب يرجع إلى الحرب على العراق الوضع الذي سمح بارتفاع أسعار البترول، وواصلت الصادرات من المحروقات في الإرتفاع إلى غاية سنة 2008 قدرت بقيمة (4970025م.دج) أي نسبة (98%) من إجمالي الصادرات، وبعد ذلك انخفضت في سنة 2009 وقدرت بقيمة (3270227م.دج) وتفسير ذلك راجع إلى الأزمة المالية العالمية ودخول الإقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مستوى الطلب وبالتالي مداخيل الدول النفطية ، أما الصادرات من خارج المحروقات لم يظهر عليها أي تحسن وإن وجد فهو طفيف جدا، حيث قدرت سنة 1999 بـ(29344م.دج) أي بنسبة(3.49%) من إجمالي الصادرات، أما في سنة 2008 قدرت بـ(124994م.دج) أي بنسبة:(2,45%) من إجمالي الصادرات وانخفضت في 2009 بقيمة (77405م.دج) أي بنسبة(2,3%)، أما في سنة 2010 عرفت الصادرات من المحروقات ارتفاعا قدر بقيمة(4220106م.دج) أي بنسبة(97.4%) وسجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات ما قيمة(113478م.دج) أي بنسبة(2.6%).

فنجد أن صادرات خارج قطاع المحروقات طوال المرحلة كانت لا تمثل إلا الجزء الضئيل جدا من الصادرات وذلك رغم كل الإجراءات والتدابير التي حاولت من خلالها الحكومة ترقية صادراتها من غير المحروقات إلا أنها باءت بالفشل، وبالمقابل ضلت الصادرات من المحروقات مرتفعة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري يعتمد على الطابع الريعي ويكون تحت رحمة الثروة الناضبة وتذبذبات أسعار السوق العالمي .

2-1) التوزيع السلعي للواردات الفترة: (1970-1989)

وبالنسبة لدراسة التوزيع السلعي للواردات نقوم بتقسيم الدراسة حسب المراحل التي مرت بها سياسة التجارة الخارجية ولكل مرحلة إجراءات وتدابير خاصة بها.

الجدول رقم(06): التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (1970-1977)

الوحدة: مليون دج

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	680	1848	1139	1218	3544	4633	3595	4488
النسبة (%)	**10,96**	**30,66**	**17,02**	**13,72**	**19,96**	**19,50**	**16,17**	**15,23**
التموين الصناعي N.D.A	2422	2256	2449	3325	7120	7548	6527	9170
النسبة (%)	**39,03**	**37,43**	**36,59**	**37,46**	**40,10**	**31,77**	**29,37**	**31,11**
الطاقة والمحروقات	112	180	125	118	196	347	381	335
النسبة (%)	**1,80**	**2,99**	**1,87**	**1,33**	**1,10**	**1,46**	**1,71**	**1,14**
آلات وسلع التجهيز	1813	1849	1927	2377	4036	6922	6670	9442
النسبة (%)	**29,22**	**30,67**	**28,79**	**26,78**	**22,73**	**29,14**	**30,01**	**32,03**
معدات نقل ولواحقها	691	551	650	1155	1730	2831	3919	4434
النسبة (%)	**11,14**	**9,14**	**9,71**	**13,01**	**9,74**	**11,92**	**17,63**	**15,04**
السلع الإستهلاكية N.D.A	648	341	400	678	1117	1457	1114	1601
النسبة (%)	**10,44**	**5,66**	**5,98**	**7,64**	**6,29**	**6,13**	**5,01**	**5,43**
سلع أخرى	3	3	4	5	11	17	21	4
النسبة (%)	**0,05**	**0,05**	**0,06**	**0,06**	**0,06**	**0,07**	**0,09**	**0,01**
المجموع	**6205**	**6028**	**6694**	**8876**	**17754**	**23755**	**22227**	**29475**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

الجدول رقم (07): التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (1978-1989)

الوحدة: مليون دج

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	5029	5174	7782	8399	8745	9209	7833	9728	7261	7096	9296	19965
النسبة (%)	**14,60**	**15,98**	**476,00**	**17,22**	**17,71**	**18,50**	**15,28**	**19,66**	**16,73**	**20,78**	**21,41**	**28,49**
التموين الصناعي N.D.A	10655	10835	13680	17469	17256	17693	21627	18517	16798	13730	17774	25197
النسبة (%)	**30,94**	**33,46**	**33,76**	**35,81**	**34,94**	**35,54**	**42,19**	**37,41**	**38,71**	**40,20**	**40,93**	**35,96**
الطاقة والمحروقات	422	550	854	847	317	881	894	712	619	643	668	707
النسبة (%)	**1,23**	**1,70**	**2,11**	**1,74**	**0,64**	**1,77**	**1,74**	**1,44**	**1,43**	**1,88**	**1,54**	**1,01**
آلات وسلع التجهيز	11501	10660	11324	11831	11983	12854	12029	12492	10970	7631	10043	15786
النسبة (%)	**33,40**	**32,92**	**27,95**	**24,25**	**24,26**	**25,82**	**23,47**	**25,24**	**25,28**	**22,34**	**23,13**	**22,53**
معدات نقل ولواحقها	5026	3371	4176	7034	7314	5062	5626	5250	4842	3136	3272	4075
النسبة (%)	**14,59**	**10,41**	**10,31**	**14,42**	**14,81**	**10,17**	**10,98**	**10,61**	**11,16**	**9,18**	**7,53**	**5,82**
السلع الإستهلاكية N.D.A	1798	1778	2697	3193	3759	3959	3203	2714	2854	1821	2327	4191
النسبة (%)	**5,22**	**5,49**	**6,66**	**6,55**	**7,61**	**7,95**	**6,25**	**5,48**	**6,58**	**5,33**	**5,36**	**5,98**
سلع أخرى	8	10	6	7	10	124	45	78	50	96	47	151
النسبة (%)	**0,02**	**0,03**	**0,01**	**0,01**	**0,02**	**0,25**	**0,09**	**0,16**	**0,12**	**0,28**	**0,11**	**0,22**
المجموع	**34439**	**32378**	**40519**	**48780**	**49384**	**49782**	**51257**	**49491**	**43394**	**34153**	**43427**	**70072**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ من خلال الجدولين (06) و(07) أن الواردات خلال هذه المرحلة (1970-1989) في الغالب تعرف تزايدا مستمرا باستثناء الفترة (1986-1988) التي عرفت انخفاضا بسبب

الصدمة البترولية العكسية التي أدت إلى نقص قيمة عائدات البترول، ويتضح أن السلع الأساسية المساهمة في قيمة الواردات بشكل أساسي في هذه المرحلة هي على التوالي: سلع التموين الصناعي، سلع التجهيز، والمواد الغذائية وسلع الاستهلاك بشكل اقل.

حث تقدر السلع المستوردة في كل من سنتي1970 و1985 حسب ترتيب نسبة مساهمتها من اجمالي الواردات الترتيب كالآتي :

- سلع التموين الصناعي تقدرب :(2422م.دج) بنسبة(39.03%) من إجمالي الواردات سنة1970 وفي سنة 1985 تقدر بـ(18517م.دج) أي نسبة(37.41%) من إجمالي الواردات.
- سلع التجهيز فتقدر بـ(1813م.دج) أي نسبة(29.22%) من إجمالي الواردات سنة1970 وفي سنة1985 تقدر بـ(12492م.دج) أي نسبة (25.24%) من إجمالي الواردات.
- المواد الغذائية بـ(680م.دج) أي نسبة(10.96%) من إجمالي الواردات سنة1970 ووصلت سنة1985 إلى:(1985م.دج) أي نسبة(19.66%) من إجمالي الواردات سنة1985.

أما في الفترة: (1986–1988) فقد انخفضت حيث قدرت قيم السلع المستوردة في سنة1987 حسب الترتيب الآتي :

- سلع التموين الصناعي:(13730م.دج) أي نسبة(40.20%) من إجمالي الواردات.
- سلع التجهيز (7631م.دج) أي نسبة (22.34%) من إجمالي الواردات.
- مواد غذائية (7096م دج) أي نسبة (20.78%) من إجمالي الواردات.

وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى تأثير الصدمة البترولية العكسية على العائدات البترولية ما اثر على قدرات الدفع.

وفي سنة 1989 تعاود قيم السلع المستوردة الارتفاع من جديد إلى أن وصلت حسب الآتي :

- سلع التموين الصناعي: (25197م.دج) أي نسبة:(35.96%) من إجمالي الواردات.
- سلع التجهيز (15786م.دج) بنسبة (22.35%) من إجمالي الواردات.
- مواد غذائية: (19965م.دج) بنسبة: (28.49%) من إجمالي الواردات.
- مواد استهلاك: (4191م.دج) بنسبة: (5.98%) من إجمالي الواردات.

2-2) التوزيع السلعي للواردات الفترة (1990-2010) :

ما يلاحظ على الواردات الجزائرية في هذه المرحلة هي استحواذ سلع التجهيز الصناعي على رأس الترتيب من إجمالي الواردات وتأتي بعده حسب الترتيب كل من: المواد الغذائية، والمواد النصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، إلا أنه تغير ترتيب هذه السلع بداية من سنة 2003 ما عدا سلع التجهيز الصناعي التي حافظت على مركزها طوال المرحلة ويرجع تفسير ذلك إلى فتح مجال الإستثمار وعمل السياسة التجارية على توفير متطلبات ذلك، ولتسهيل تحليلنا نقوم بتقسيم هذه المرحلة إلى فترتين حيث: الفترة الأولى (1990-1998) الفترة الثانية (1999-2010).

❖ الفترة الأولى: (1990-1998)

الجدول رقم (08): التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليون دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	16907	30860	50696	47555	93515	132962	138928	141358	145413
النسبة (%)	**19,43**	**22,16**	**26,89**	**23,19**	**27,49**	**25,91**	**27,88**	**28,18**	**26,33**
التموين الصناعي N.D.A	26867	50555	84017	98353	165203	236944	157639	145210	163414
النسبة (%)	**30,88**	**36,31**	**44,56**	**47,97**	**48,57**	**46,17**	**31,63**	**28,95**	**29,58**
الطاقة والمحروقات	840	3393	2380	2679	1762	5138	5533	7378	6896
النسبة (%)	**0,97**	**2,44**	**1,26**	**1,31**	**0,52**	**1,00**	**1,11**	**1,47**	**1,25**
آلات وسلع التجهيز	26415	38966	34178	40445	49552	90345	108154	119061	127980
النسبة (%)	**30,36**	**27,98**	**18,13**	**19,73**	**14,57**	**17,60**	**21,70**	**23,74**	**23,17**
معدات نقل ولواحقها	11707	9888	11492	12156	24224	34397	55012	51207	61766
النسبة (%)	**13,45**	**7,10**	**6,10**	**5,93**	**7,12**	**6,70**	**11,04**	**10,21**	**11,18**
السلع الإستهلاكية N.D.A	3980	5572	5567	3535	4881	13002	32227	36750	46908
النسبة (%)	**4,57**	**4,00**	**2,95**	**1,72**	**1,43**	**2,53**	**6,47**	**7,33**	**8,49**
سلع أخرى	302	7	217	310	1005	405	833	613	4
النسبة (%)	**0,35**	**0,01**	**0,12**	**0,15**	**0,30**	**0,08**	**0,17**	**0,12**	**0,00**
المجموع	**87018**	**139241**	**188547**	**205035**	**340142**	**513193**	**498326**	**501579**	**552358**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(08) في هذه الفترة أن قيم السلع المستوردة جاءت بالترتيب الآتي: سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، منتجات نصف مصنعة، سلع استهلاك غير غذائية، أما باقي السلع من المواد الخام والطاقة والمحروقات وسلع التجهيز الفلاحي فقد كانت تمثل نسب ضئيلة جدا من إجمالي الواردات .

فقد قدرت سلع التجهيز الصناعي في سنة: 1991بـ(50555م.دج) أي بنسبة(36.31%) من إجمالي الواردات وهي في تزايد مستمر إلى أن وصلت (236944م.دج) بنسبة(46.17%) من إجمالي الواردات سنة 1995، إلا أنه مسها انخفاض طفيف في سنة 1997، أما المواد الغذائية فقد قدرت (30860م.دج) سنة 1991 بنسبة(22.16%) من الإجمالي الواردات، ووصلت إلى قيمة(141358م.دج) بنسبة (28.18%) كأعلى نسبة لها سنة 1997.

أما باقي السلع فقدرت أعلى وأدنى قيمة لها بالنحو الآتي:

- آلات وسلع التجهيز(127980م.دج) بنسبة (23.17%) من إجمالي الواردات سنة 1998، وأدنى قيمة لها في 1990 قدرت بـ(26415م.دج) بنسبة(30.36%) من إجمالي الواردات.
- معدات النقل ولواحقها قدرت (61766م.دج) بنسبة(11.18%) من إجمالي الواردات سنة 1997، وأدنى قيمة في 1991 قدرت بـ(9888م.دج) بنسبة(7.10%) من إجمالي الواردات.
- السلع الإستهلاكية قدرت (46908م.دج) بنسبة(7.33%) من إجمالي الواردات سنة 1998، وأدنى نسبة في سنة 1993 قدرت بـ(3535م.دج) أي بنسبة(1.72%) من إجمالي الواردات.

❖ الفترة الثانية (1999-2010) :

الجدول رقم (09) التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (1999 - 2010)

الوحدة: مليون دج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	153730	181777	184024	218391	207283	259428	263207	276026	343661	507947	425967	450807
النسبة (%)	25,2	26,3	24,1	22,8	19,8	19,7	17,6	17,7	17,9	19,7	14,9	15,0
الطاقة والمحروقات	10247	9725	10707	11551	8795	12082	15536	17748	22494	38460	39861	71100
النسبة (%)	1,7	1,4	1,4	1,2	0,8	0,9	1,0	1,1	1,2	1,5	1,4	2,4
مواد أولية	19591	18386	29268	41569	49996	51471	47002	52448	78013	81115	79937	96987
مواد خام	11660	13810	7462	3119	3350	4711	8101	8779	13880	9409	7262	7851
مواد أولية ومواد خام	31251	32196	36730	44688	53346	56182	55103	61227	91893	90524	87199	104838
النسبة (%)	5,1	4,7	4,8	4,7	5,1	4,3	3,7	3,9	4,8	3,5	3,1	3,5
سلع نصف مصنعة	103095	124573	143896	186183	221100	262313	299932	358387	492874	652452	738552	751436
النسبة (%)	16,9	18,0	18,8	19,5	21,1	20,0	20,1	23,0	25,7	25,4	25,9	24,9
سلع التجهيز الفلاحي	4832	6395	11983	11812	9958	11999	11723	6968	10137	11269	16926	25405
النسبة (%)	0,8	0,9	1,6	1,2	1,0	0,9	0,8	0,4	0,5	0,4	0,6	0,8
سلع التجهيز الصناعي	214499	230963	264818	352501	383509	512186	620175	619446	695517	988340	1210590	1282234
النسبة (%)	35,1	33,5	34,6	36,8	36,6	39,0	41,5	39,7	36,3	38,4	42,4	42,6
سلع استهلاكية	93015	104794	112701	131910	163447	200206	227966	218736	260249	283037	335706	325985
النسبة (%)	15,2	15,2	14,7	13,8	15,6	15,2	15,3	14,0	13,6	11,0	11,8	10,8
المجموع	**610673**	**690425**	**764862**	**957039**	**1047441**	**1314399**	**1493644**	**1558540**	**1916829**	**2572033**	**2854805**	**3011807**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

ففي هذه الفترة من خلال الجدول رقم(09) بقي الترتيب نفسه للسلع المستوردة إلا أنه تغير تقريبا بداية من2003 حيث أصبحت تحتل المواد الغذائية المرتبة الثانية والمواد نصف

مصنعة المرتبة الثالثة وبقيت سلع التجهيز الصناعي في الصدارة حيث سجلت السلع المستوردة القيم الآتية حسب الترتيب التالي: من سنة(1999-2010)، حيث سجلت أعلى وأدنى قيمة لها خلال السنتين 1999و2010 حسب الاتي:

- سلع التجهيز الصناعي: قدرت أعلى قيمة لها في سنة 2010 بـ:(1282234 م.دج) أي بنسبة(42.6%) من إجمالي الواردات وأدنى قيمة قدرت بـ(214499م.دج) بنسبة(35.10%) من إجمالي الواردات سنة1999.
- المواد الغذائية: أعلى قيمة في سنة 2008 قدرت بـ(507947م.دج) أي بنسبة (19.7%) وأدنى قيمة هي(153730م.دج) أي بنسبة (25.2%) سنة 1999من إجمالي الواردات.
- مواد نصف مصنعة: أعلى قيمة لها في سنة 2009 (738552م.دج) أي نسبة(25.9%) وأدنى قيمة في سنة1999 قدرت بـ(103095م.دج) بنسبة (16.9%) من إجمالي الواردات.

يكمن تفسير الترتيب الذي جاء وفقه التركيب السلعي للواردات إلى متطلبات وظروف المناخ الإقتصادي الجزائري والسياسة المنتهجة في اطار تطوير الهيكل الإنتاجي وهذا ما يبرز تصدر سلع التجهيز الصناعي طيلة مراحل السياسة التجارية إلا أنها ارتفعت قيمتها في مرحلة التحرير التجاري في ظل فتح المجال للقطاع الخاص والإستثمار الأجنبي، فرغم هاته المساعي غير أنه لم يعرف الهيكل الإنتاجي تطورا وهذا يثبت من خلال احتلال المواد الغذائية والمواد النصف مصنعة المرتبة الثانية والثالثة لتغطية مستلزمات والإحتياجات الداخلية.

وعليه من خلال الجدول رقم(08) نستخلص أنه بداية من سنة 2003 ارتفعت قيمة الواردات بشكل كبير والسبب في ذلك مايقابها من التسهيلات الجمركية وتخفيضات التعريفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكمن في المورد المالي الذي عرفته البلاد خلال هاته المرحلة ومحاولة استغلاله في إطار سياسة الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو إلا أنها لم ترقى لما هو مأمول ولم تؤثر على انخفاض الواردات بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي مما تطلب تغطية ذلك عن طريق الأسواق الأجنبية.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

1- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

أما بخصوص التوزيع الجغرافي نقوم بدراسة ومعرفة اتجاه المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) نحو أهم المناطق الاقتصادية والأقاليم الجغرافية، ومدى مساهمة كل تجمع اقتصادي أوإقليمي جغرافي وحصته من إجمالي الصادرات أوالواردات الجزائرية .

حيث أن تنوع الشركاء التجاريين يسمح للدولة بتقليص درجة تبعية اقتصادها، وتفادي ما قد يتسبب فيه أي انقطاع للتموين بالمواد الضرورية الذي من شأنه احداث أزمة داخلية، وفي الحالة المعاكسة تفادي كساد المواد الموجهة للتصدير.

أ) **درجة التركيز الجغرافي للصادرات:** أي مدى اعتماد الدولة على دولة واحدة أوعدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أوالدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الدولة في تبعية، حيث يمكن لهذه الأخيرة ممارسة ضغوطات على الدولة بالإمتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع، وقد يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار، كما يكتسي تنويع الصادرات من حيث تركيزها الجغرافي أهمية كبيرة، حيث يسمح بتنويع سلة العملات الأجنبية.

ب) **درجة التركيز السلعي للواردات:** وهي مدى اعتماد الدولة على دولة واحدة أوعلى مجموعة من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات، فذلك من شأنه إعطاء فكرة عن تبعية الإقتصاد من حيث تموينه بالسلع الضرورية سواء كانت استهلاكية أواستثمارية، أوتعرضه لنقص أوانقطاع في التموين[1].

1-2) التوزيع الجغرافي للصادرات خلال المرحلة (1970-2010):

نقوم بدارسة التوزيع الجغرافي للصادرات وفق مرحلتين اعتبارا على مراحل السياسة التجارية وبناءا على ذلك تم تقسيم إلى مرحلتين (1970-1989) التي تعبر عن مرحلة احتكار

[1]- عبابسة نوال، التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 230.

التجارة الخارجية أما المرحلة الثانية(1990-2010) فتعبر على مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

2-1-1) التوزيع الجغرافي للصادرات خلال المرحلة (1970-1989)

نلاحظ من خلال الملحقين(01) و(02) في هذه المرحلة أن شبكة المعاملات التجارية الخارجية لم تبقى ثابتة وعرفت تغيرا في إطار التوزيع الجغرافي للصادرات، حيث عرفت صادراتنا توزيعا في سنة 1970 حسب ترتيب مجموعات الدول التي يصدر إليها وفق الآتي:

- المجموعة الاقتصادية الأوربية:(78,36%) بقيمة(3903م.دج) منها فرنسا بنسبة (53,54%).
- مجموعة الدول الأوروبية الاشتراكية (8 %) بقيمة(398م.دج)
- دول أروربية أخرى: (4,52%) بقيمة(225م.دج)
- محموعة دول أمريكا الجنوبية (2,95%) بقيمة(147م.دج)
- مجموعة الدول العربية: (2,03%) بقيمة(101م.دج)
- مجموعة الدول الإفريقية:(2,01%) بقيمة(100م.دج)
- مجموعة الدول الآسيوية:(1,28%) بقيمة(64م.دج)
- مجموعة دول أمريكا الشمالية:(0,82%) بقيمة(41م.دج) منها الو.الأمريكية (0,80%).

وقد بقيت المجموعة الإقتصادية الأوروبية تحتل الصدارة إلى غاية سنة 1975 ومن ثم عرفت الصادرات نحوها انخفاضا مستمرا وخاصة فرنسا، أما مجموعة دول أمريكا الشمالية فعرفت العكس حيث ارتفعت الصادرات نحوها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة(1976-1981)، وتفسير ذلك يرجع إلى موقف فرنسا من تأميم الجزائر للمحروقات ومقاطعة البترول الجزائري، فتغيرت بذلك وجهة الصادرات نحو أمريكا مما أدى إلى ارتفاع في قيمة الصادرات نحوها، حيث تحتل الجزائر عربيا المرتبة الثالثة بعد كل من العربية السعودية وليبيا من حيث الواردات الأمريكية من المحروقات، ومع هذا التغير عرفت الصادرات توزيعا جغرافيا جديدا في الفترة(1976-1981) حيث احتلت مجموعة دول أمريكا الشمالية في سنة

1978 المرتبة الأولى بنسبة (52.47%) بقيمة(12716م.دج) منها أمريكا بنسبة(51.54%) والمجموعة الإقتصادية الأوروبية المرتبة الثانية بنسبة(33.40%) بقيمة(8095م.دج) منها فرنسا بنسبة(10.99%)، إلا أنه سرعان ما رجع الترتيب إلى ما كان عليه لصالح المجموعة الاقتصادية وفرنسا بداية من سنة 1982 واستمرت إلى غاية1989 حيث كانت قيم الصادرات نحو هذه الدول في ارتفاع، وانخفضت في سنة1986 بسبب الصدمة البترولية العكسية وصلت قية الصادرات نحو مجموعة الدول في سنة1989 كالآتي:

- المجموعة الاقتصادية الأوربية: (57,41%) بقيمة(41300م.دج)منها-فرنسا: (17,35%).
- مجموعة دول أمريكا الشمالية:(24%) بقيمة(17262م.دج).
- مجموعة الدول الأوروبية الأخرى: (10,71%) بقيمة(7705م.دج).

أما باقي الدول فقد كانت الصادرات الجزائرية تجاههم ضئيلة جدا حيث قدرت سنة 1989:

-مجموعة الدول العربية: (1,85%) بقيمة(1333م.دج).

-الدول الإشتراكية الأوروبية: (1,90%) بقيمة(1368م.دج).

-مجموعة الدول الآسيوية: (2%) بقيمة(1442م.دج).

-مجموعة الدول الإفريقية: (0.04%) بقيمة(33م.دج).

إن التراجع الذي تتعهده صادراتنا نحو المجموعة الاقتصادية الأوربية تقابله زيادة في صادراتنا نحو مجموعة دول أمريكا الشمالية مما يدل بأن هذه الأخيرة تعد سوقا بديلا للسوق الأوربية.

2-2-2)التوزيع الجغرافي للصادرات في المرحلة (1990-2010):

من خلال المحلقين (03) و(04) يتضح أن المعاملات التجارية من خلال التوزيع الجغرافي للصادرات بقيت نفسها مع الأقاليم والمناطق الاقتصادية في المرحلة (1990-2010) حيث تركزت على القارات(أوربا، أمريكا، آسيا) وجاءت نسب توزيع صادراتنا على المناطق الاقتصادية من خلال الجدول، وبقيت مجموعة دول الاتحاد الأوربي تحتل الصدارة فقد حافظت على المرتبة الأولى من حيث اعتبارها الزبون الأول لصادراتنا إلا أن نسب الصادرات إليها انخفضت عنها في الفترة (1990-1994)، حيث قدرت نسبة الصادرات الموجهة إلى الاتحاد

الأوربي في سنة1992 بـ:(72,8%) وهي أكبر نسبة حيث بلغت قيمة(181294م.دج) خلال هذه المرحلة، أما في 2007 فقدرت نسبة الصادرات بـ:(43,5%) وهي أدنى نسبة بلغت قيمة (1835573م.دج). أما الشيء الذي يميز هذه المرحلة في دول الاتحاد الأوربي هو تراجع صادراتنا إلى فرنسا بالعكس ما يقابل صادراتنا نحو إيطاليا، حيث احتلت إيطاليا المرتبة الأولى، أما فرنسا فقد كانت في المرتبة الثانية، حيث سجلت الصادرات إلى كل من إيطاليا وفرنسا حسب الترتيب سنة 1991 قدرت بـ (23,7%) و(18,8%) كأعلى نسبة لهما، أما أدنى نسبة لهما على الترتيب: (13,24%) و(6,81%) سنة 2007.

مجموعة دول أمريكا الشمالية: لقد احتلت هذه المجموعة المرتبة الثانية حيث قدرت أعلى نسبة لها سنة 2007 (37,83%) بقيمة (1594014م.دج) وأدنى نسبة لها في سنة 1992 بنسبة (14,2%) أي بقيمة (35474م.دج)، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة بشكل أساسي لهذه المجموعة حيث كانت نسبتها من الصادرات الموجهة إليها متقاربة أحيانا بالنسبة لفرنسا بين انخفاض وارتفاع وعليه نجد أن السياسة التي انتهجتها السلطات في إطار توسيع المنافذ التسويقية نجحت إلى حد ما، وقدرت أعلى نسبة للصادرات الموجهة للو. المتحدة الأمريكية سنة 2007 بـ:(30,07%) وأدنى نسبة لها في سنة1992 بـ:(13,9%) وقد ارتفعت الصادرات نحو الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ خاصة بعد سنة 2003 وذلك راجع إلى سياسة أمريكا الخارجية الاستيطانية بعد الحرب على العراق.

وجاءت كل من الدول الأوربية خارج الاتحاد الأوربي ودول أمريكا الجنوبية بنسب متقاربة بين ارتفاع وانخفاض حيث سجلت الدول الأوربية أعلى نسبة في1996 بـ:(11,4%) أي بقيمة (84518م.دج) وأدنى نسبة سنة 1990 بـ(2,34%) أي بقيمة (2859م.دج)، أما دول أمريكا الجنوبية فأعلى نسبة لها في سنة 1999 تقدر بـ:(8,9%) بلغت قيمة (75058م.دج) أما أدنى نسبة ففي سنة 1990 قدرت بـ:(2%) بقيمة(2120م.دج).

وتأتي بعد ذلك: مجموعة الدول الآسيوية والتي كانت اليابان الزبون الرئيسي في المجموعة حيث قدرت الصادرات الموجهة للدول الآسيوية كأعلى نسبة في سنة 2009

بـ:(7,84%) بلغت قيمة (262725م.دج) وأدنى نسبة لها في سنة 2000 تقدر بـ:(1,1%) بلغت قيمة(18395م.دج) .

أما الباقي من دول إفريقية وعربية ومغاربية فقد كانت الصادرات الموجهة إليها بنسب ضئيلة جدا ويرجع السبب في ذلك:

- يعود إلى طبيعة الإنتاج في هذه الدول، والذي يتميز ببدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية والعربية خاصة.
- ميول شعوب هذه الدول إلى تفضيل شراء السلع الاستهلاكية المتأتية خاصة من البلدان الصناعية المتقدمة.

2-2) التوزيع الجغرافي للواردات خلال المرحلة (1970-2010)

وسندرس التوزيع الجغرافي بناءا على حسب مراحل السياسة التجارية حيث يكون وفق مرحلتين، الأولى تعبر على مرحلة احتكار التجارة الخارجية (1970-1989) والثانية (1990-2010) تدل على مرحلة التحرير التجاري.

2-2-1) التوزيع الجغرافي للواردات خلال المرحلة (1970-1989)

من خلال الملحقين (05) و(06) تركزت الواردات الجزائرية من القارات الثلاث:(أوروبا، أمريكا، آسيا) وبالأخص أوروبا التي كانت جل الواردات متأتية منها ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة احتياجات الاقتصاد الجزائري والتي تمثلت كما رأيناها من خلال تحليلنا للبنية السلعية للواردات الجزائرية وبالتالي تكون معاملاتها مع الدول الصناعية المتقدمة في كل من: سلع التجهيز الصناعي، الموارد الغذائية منتجات نصف مصنعة.

وعليه نجد أن نسب الواردات في سنة 1970 كانت كالآتي:

- المجموعةالاقتصاديةالأوربية: (65,41%) بقيمة (4059م.دج) – منها فرنسا:(42,40%)
- الدول الأوروبية أخرى: (10,77%) بقيمة (668م.دج)
- مجموعة دول أمريكا الشمالية:(9,3%) بقيمة (577م.دج)-الولايات الأمريكية:(8.03%).

- مجموعة الدول الأوروبية الاشتراكية:(5,6%) بقيمة (350م.دج) .
- مجموعة دول أمريكا الجنوبية:(2,97%) أي بقيمة(184م.دج).
- مجموعة الدول الآسيوية: (2,51%) بقيمة (156م.دج).

وبقي هذا الترتيب إلى غاية 1989، إلا أنه تغير الترتيب بالنسبة لمجموعة الدول الآسيوية لترتفع المعاملات معها واصبح يتراوح ترتيبها بالنسبة للمناطق الجغرافية الأخرى بين المرتبة الثالثة والرابعة، كما انخفضت نسب دول أوربا وفرنسا نوعا ما في بعض السنوات وخاصة سنة:1971 و1986 ولكل سنة مدلول يعطي خلفية سبب الانخفاض، فسنة 1971 تمثل تأميم المحروقات وبداية فتور العلاقات بين فرنسا والجزائر حيث قدرت نسبة التعامل مع المجموعة الإقتصادية بـ (61.18%) وفرنسا (37.71%)، وأما سنة 1986 فتمثل الصدمة البترولية العكسية قدرت نسبة التعامل في المجموعة الاقتصادية الأوربية: (57.16%) وفرنسا (23.98%)

وقد قدرت نسب الواردات في سنة 1989 حسب الترتيب كالآتي:

- المجموعة الاقتصادية الأوربية: (49,3%) بقيمة(34545م.دج) – فرنسا: (17,35%).
- مجموعة دول أمريكا الشمالية:(15,5%) بقيمة(10861م.دج).– الو الأمريكية: (11,9%).
- مجموعة الدول الأوروبية الأخرى: (13,70%) بقيمة(9600م.دج).
- مجموعة الدول الأوروبية الإشتراكية: (7,30%) بقيمة(5115م.دج).
- مجموعة الدول الآسيوية:(6,70%) بقيمة (4695م.دج)

أما باقي الدول فكانت الواردات المتأتية منها لا تمثل إلا نسب ضئيلة جدا، وأما تفسير ذلك يعود لسبب احتلال دول المجموعة الاقتصادية الأوربية وفرنسا للصدارة، يرجع لتمركز أكبر عدد من البلدان الصناعية فيها، وأيضا موازاة مع متطلبات حاجيات الاقتصاد الجزائري هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى الأهمية الجغرافية التي تحتلها الجزائر بالقرب من أوربا والرصيد التاريخي الذي يخلق ربط السوق الجزائرية الأوربية والفرنسية بالأخص.

2-2-2) التوزيع الجغرافي للواردات خلال المرحلة (1990-2010)

من خلال ما يتضح لنا من الملحقين(07) و(08) وبناءا على انتهاج الدولة سياسة تجارية تعمل على تحرير التجارة الخارجية لمواكبة ما يفرضه الواقع الدولي في إطار منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، نجد أن المعاملات التجارية مع الأقاليم الجغرافية مرتبطة بطبيعة بما نستورده من سلع، وبما أن السلع المستوردة تستدعي التعامل مع الدول الصناعية، حيث تبقى دول الاتحاد الأوربي تحتل الصدارة، وعليه فإن الواردات الجزائرية المتأتية من الأقاليم الجغرافية كانت كالآتي:

مجموعة دول الاتحاد الأوربي: والتي بقيت تقريبا في نفس المستوى ما بين ارتفاع وانخفاض في مجال أعلى نسبة كانت في سنة 1992(63,3%) أي بقيمة(119271م.دج) وأدنى نسبة في 2010 تقدر بـ:(50,4%) بقيمة(1520000م.دج)، وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في مجموعة دول الإتحاد الأوربي بأعلى نسبة في سنة 1993 بـ:(25,5%) وأدنى نسبة في سنة2010 بـ:(15,07%) أما إيطاليا فقد احتلت المرتبة الثانية بأعلى نسبة لها في سنة 1992 بـ:(14,4%) وأدني نسبة لها في سنة 2005 بـ:(7,5%)، والسبب في احتلال الاتحاد الأوربي الصدارة يعود بالأساس لكونه يضم الدول الصناعية، ولأهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر، والرصيد التاريخي الذي يربط الجزائر مع بلدان الدول الأوربية.

أما المرتبة الثانية في هذه المرحلة فقد كانت من نصيب مجموعة الدول الآسيوية التي سجلت أعلى نسبة لها في سنة 2010 مقدرة بـ:(24,25%) بقيمة (730613م.دج) وأدنى نسبة في سنة 1990 مقدرة بـ: (6,6%) بقيمة (5733م.دج)، وقد ظهرت الصين في هاته المرحلة شريكا أساسيا للجزائر واحتلت المرتبة الأولى في الدول الآسيوية من حيث الوارادات المتأتية منها حيث بلغت أعلى نسبة لها بـ: (12,08%) بقيمة (345145م.دج) سنة 2009 وأدنى نسبة لها (1,92%) بقيمة(14715م.دج) سنة 2001 واحتلت اليابان المرتبة الثانية في مجموعة الدول الآسيوية حيث قدرت صادرات اليابان نحو الجزائر(5%) كأعلى نسبة بقيمة(6922م.دج) سنة 1991، وأدنى نسبة لها (2%) بقيمة(15539م.دج) سنة 2001.

أما مجموعة دول أمريكا الشمالية فقد احتلت المرتبة الثالثة في هذه المرحلة، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في هاته المجموعة حيث قدرت أعلى نسبة

(14,9%) في سنة 1993 بقيمة (30592م.دج) وأدنى نسبة في سنة 2008 بـ: (2,5%) أي بقيمة(63403م.دج) .

وتأتي بعد هذا دول أمريكا الجنوبية لتسجل أعلى نسبة لها في سنة 2008 (7%) بقيمة (179792م.دج) وأدنى نسبة لها في سنة 1993 (1,8%) بقيمة(3728م.دج).

أما باقي مجموعات الدول من دول نامية وعربية منها فقد كانت الواردات المتأتية منها في هذه المرحلة ضئيلة جدا وتفسير ذلك يعود إلى ضعف الهيكل الإنتاجي لهذه الدول؛ حيث تختص هذه الدول في إنتاج وتصدير المنتجات والسلع الأولية.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا المبحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من خلال توضيح حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة، ودرجة تغطية الصادرات للواردات، وفقا لما مرت به السياسة التجارية في الجزائر من مراحل وصولا إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى إبراز تأثير كل من الصادرات والواردات على الاقتصاد الوطني وتطور التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ومن وجهة نظر أخرى نبرز درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

وعليه سنقوم أولا بدراسة تحليل تطور الميزان التجاري، ثم نتطرق بعد ذلك إلى دراسة تطور الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري

لقد مرت مراحل السياسة التجارة الجزائرية بثلاث مراحل وهي: مرحلة الرقابة(1963-1969)، مرحلة الاحتكار(1970-1989)، ومرحلة تحرير التجارة الخارجية(1990-2010)، وعليه ستكون دراستنا لتحليل تطور الميزان التجاري وفق مرحلتين مرحلة الإحتكار ومرحلة التحرير.

1-1) تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970-1989) :

الجدول رقم (10) تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1970- 1989)

الوحدة: مليون دج

السنوات	**1970**	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
الواردات	6205	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29475	34439	32378
الصادرات	4981	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234	36754
الميزان التجاري	**-1224**	**-1820**	**-840**	**-1397**	**1840**	**-5192**	**-22**	**-5065**	**-10205**	**4376**
معدل التغطية	80,27	69,81	87,45	84,26	110,36	78,14	99,90	82,82	70,37	113,52
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	40519	48780	49384	49782	51257	49491	43394	34153	43427	70072
الصادرات	52648	62837	60478	60722	63758	64564	34935	41736	45421	71937
الميزان التجاري	**12129**	**14057**	**11094**	**10940**	**12501**	**15073**	**-8459**	**7583**	**1994**	**1865**
معدل التغطية	129,93	128,82	122,46	121,98	124,39	130,46	80,51	122,20	104,59	102,66

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) .

من خلال الجدول(18) يتضح لنا في هذه المرحلة أن وضعية الميزان التجاري في الغالب كانت في فترة السبعينات على عكس فترة الثمانينات، ففي فترة السبعينات شهد الميزان التجاري عجزا باستثناء السنتين: 1974 و1979، وقد ميز هذه المرحلة حدثين هما:

الأول في سنة **1971** والمتعلق باتخاذ السلطات إجراء تأميم المحروقات والذي أنجز عنه أحجام السلطات الفرنسية في استقبال الصادرات الجزائرية حيث قدر الميزان التجاري في سنة 1971 ب:(1820- م.دج) واستمر العجز إلى سنة1973، أما سنة1974 فقد عرفت العكس حيث شهد الميزان التجاري فائضا(1840م.دج) ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع السريع في سعر البترول، أما الفترة (1975-1978) فقد شهد فيها الميزان التجاري عجزا من جديد إلى أن تحسن وضع الميزان التجاري في سنة1979 فعرف فائضا قدربـ(4376م.دج)، بقي هذا التحسن إلى غاية سنة1985 والتي قدر فيها بـ(15073م.دج)، والسبب يرجع في ذلك إلى الصدمة البترولية الثانية سنة1979 حيث عرفت زيادة في أسعار البترول.

وبالنسبة لسنة1986 والتي تسجل الإستثناء لقطاع التجارة الخارجية فقد سجل الميزان التجاري عجزا قدر بـ(8459- م.دج)، ويفسر ذلك بالانخفاض الحاد لأسعار البترول في ظل الصدمة البترولية العكسية، هذا ما يؤكد أن اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات في أسعار المواد الأولية وخاصة النفط، أما في سنة 1987 عرف الميزان التجاري فائضا قدر بـ(7583م.دج)، واستمر الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة1989 قدر بـ:(1865م.دج) والسبب في ذلك الارتفاع الطفيف لأسعار البترول[1].

أما معدل التغطية فقد كان هو أيضا مقرونا بأسعار البترول اعتبارا على أن طبيعة سلع الصادرات تمثل الطاقة والمحروقات فيها حصة الأسد، فقد جاءت نسبة معدل التغطية وفق السنوات التي تم الاستشهاد بها لرصيد الميزان التجاري كالتالي حيث قدرت في سنة1971 نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ(69.8%) أما في سنة1974 فقد كانت نسبة التغطية تقدر

[1]- سكينة بن حمود ، إستراتجية الصادرات من غير المحروقات – الصادرات الصناعية ، مجلة علوم الإقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 17 ، 2008، ص 166.

بـ(110.51%)، وفي سنة 1986 قدرت بـ(80,51%) إلى غاية1989 قدرت نسبة التغطية بـ(102.66%) .

1-2) تحليل تطور الميزان التجاري الفترة (1990-2010):

الجدول رقم (11) تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1990-2010)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الواردات	87018	139241	188547	205035	340142	513193	498326	501579	552358	610673	690425
الصادرات	122279	233589	249010	239552	324338	498451	740811	791767	588875	840516	1657215
الميزان التجاري	**35261**	**94348**	**60463**	**34517**	**-15804**	**-14742**	**242485**	**290188**	**36517**	**229843**	**966790**
معدل التغطية	140,52	167,76	132,07	116,83	95,35	97,13	148,66	157,85	106,61	137,64	240,03
السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	
الواردات	764862	957039	1047441	1314399	1493644	1558540	1916829	2572033	285805	3011807	
الصادرات	1480335	1501191	1902053	2337447	3421548	3979000	4214163	5095019	3347636	4333587	
الميزان التجاري	**715473**	**544152**	**854612**	**1023048**	**1927904**	**2420460**	**2297334**	**2522986**	**492831**	**1321780**	
معدل التغطية	193,54	156,86	181,59	177,83	229,07	255,30	219,85	198,09	117,26	143,88	

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات (ONS)

من خلال ما يتضح لنا من الجدول(11) أن الميزان التجاري سجل طيلة هذه المرحلة فائضا باستثناء كل من سنتي(1994-1995) التي سجل فيها الميزان التجاري عجزا، فمع بداية المرحلة في 1990 قدر رصيد الميزان التجاري بـ(35261م.دج)، واستمر هذا الفائض إلى غاية سنة1993 حيث قدر بـ(34517م.دج)، وهي الفترة التي تميزت بتراجع الدولة في إدارة التجارة الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص.

أما سنتي1994 و1995 فعرف فيهما الميزان التجاري عجزا قدر على التوالي(15804-م.دج) و(14742-م.دج)، والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول بسبب خروج العراق من غزوها للكويت ودخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة .

وبعد ذلك عاد الميزان ليسجل الفائض من جديد بداية من سنة 1996 غير أنه انخفض نوعا ما في سنة1998 قدر بـ(36517م.دج) بسبب انخفاض أسعار البترول، واستمر الميزان التجاري يشهد فائضا وتزايدا بشكل تصاعدي قدر في سنة 2003 بـ(854612م.دج)، وهي سنة احتلال

أمريكا للعراق وبالتالي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا، وفي سنة 2008 وصلت قيمة الفائض في الميزان التجاري بـ(2522986م.دج) غير أنه انخفضت قيمة الفائض في سنة 2009 قدرت بـ(492831م.دج) وارتفعت من جديد في سنة 2010 بقيمة(1321780م.دج) وتفسير ذلك الإنخفاض يرجع إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية ويكون الإرتفاع في سنة 2010 بسب أيضا تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت به الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة .

وأما معدل التغطية الذي يعبر على نسبة تغطية الصادرات للواردات فهو كذلك عرف في أغلب السنوات معدلات مرتفعة غير أنه سجل أدنى معدل له في سنتي(1994و1995) حيث قدر المعدل على الترتيب بـ(95.35%) و(97.12%)، وأكبر نسبة لمعدل التغطية كانت في سنة 2006 تقدر بـ(255.30%) وكما عرف هو كذلك انخفاضا في سنة 2009 قدر معدل التغطية بـ(117,26%) ليرتفع من جديد سنة 2010 بنسبة(143,88%) .

لقد كانت التجارة الخارجية وبالأخص الميزان التجاري في الجزائر ومدى تأثره بأسعار البترول الدولية الأثر البالغ على الاقتصاد الوطني، حيث أن الفائض الذي سجله الميزان التجاري طيلة هذه المرحلة وبالأخص بداية من 1996 إلى غاية 2010 التي لم تعرف عجزا لا تفسر بمرونة القطاعات الإنتاجية أوتغير الخصائص الهيكلية بالنسبة التجارة الخارجية في الجزائر أو الإصلاحات التي طرحت لتفعيل الجهاز الإنتاجي[1] وانما يكمن السبب في ذلك لارتفاع أسعار البترول.

المطلب الثاني: تطور الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(PIB) .

إن العلاقة التي تربط كل من الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (PIB) تعطى على شكل ثلاث مؤشرات حيث أن هذه المؤشرات تمثل علاقة كل من الصادرات

[1]- بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية مع الإشارة لحالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 176 .

والواردات بالناتج المحلي الإجمالي كل واحد على حدى هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمثل علاقة كل منهما معا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (PIB) .

فعلاقة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تبرز من خلال مؤشر القدرة على التصدير أي نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي وما مدى قدرة الصناعات التصديرية على المنافسة في الأسواق الخارجية[1].

وهناك مؤشر ثان وهو نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي. وكما لا يقتصر ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي على التصدير فقط، بل على الاستيراد أيضا لاعتماده بشكل كبير على الأسواق الخارجية في سد احتياجاته المتزايدة إلى مختلف السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وعليه فإن ارتفاع أو انخفاض نسبة قيمة الاستيراد في الناتج المحلي الإجمالي على مدار الوقت، إنما يعكس مدى زيادة أو تقليل الاعتماد على العالم الخارجي في سد احتياجات الاستهلاك والإنتاج[2] بالإضافة إلى قياس معدل اختراق الواردات والذي من خلاله يمكن معرفة ماهي نسبة الطلب الداخلي المضمونة من السلع المستوردة أو تلك النسبة من السلع المنتجة محليا.

أما المؤشر الثالث فهو متعلق بدرجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج أو بعبارة أخرى درجة الانكشاف التجاري للدولة حيث أنه كلما ارتفعت درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي دَلَّ ذلك على زيادة أهمية المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي وزيادة تأثير العوامل الخارجية في سير النشاط الاقتصادي الوطني، ويتراجع في حالة ركود نشاط هذه الاقتصاديات، أو من جانب مساهمة الأسواق الأجنبية في تموين السوق المحلية بمختلف أنواع السلع الضرورية للنشاط الوطني، وكلما كان متذبذبا يفسر على مدى حساسية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية.

[1] . بيبي يوسف، نفس المرجع، ص 172.

[2] . السعودي محد الطاهر، تقييم تخطيط التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1983، ص 155.

وعليه سنقوم بتحليل هذه المؤشرات وفق الجدول التالي، الذي تبرز فيه نسب هذه المؤشرات على مرحلتين: المرحلة الأولى(1970–1989) والمرحلة الثانية (1990–2010).

2–1) تطور الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(PIB) في (1970–1989):

الجدول رقم (12): نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1989)

الوحدة: مليون دج

السنة	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات	الواردات	نسبة الصادرات من PIB	نسبة الواردات من PIB	معدل نمو التجارة الخارجية	معدل اختراق الواردات
1970	21210	4981	6205	23,48	29,26	26,37	31,05
1971	21628	4208	6028	19,46	27,87	23,66	30,43
1972	26521	5854	6694	22,07	25,24	23,66	26,07
1973	30532	7479	8876	24,50	29,07	26,78	30,47
1974	49295	19594	17754	39,75	36,02	37,88	34,72
1975	53646	18563	23755	34,60	44,28	39,44	49,03
1976	65252	22205	22227	34,03	34,06	34,05	34,07
1977	76887	24410	29475	31,75	38,34	35,04	41,04
1978	92080	24234	34439	26,32	37,40	31,86	42,06
1979	112904	36754	32378	32,55	28,68	30,62	27,61
1980	143343	52648	40519	36,73	28,27	32,50	26,06
1981	169035	62837	48780	37,17	28,86	33,02	26,64
1982	181076	60478	49384	33,40	27,27	30,34	25,70
1983	203580	60722	49782	29,83	24,45	27,14	23,21
1984	231010	63758	51257	27,60	22,19	24,89	21,05
1985	252836	64564	49491	25,54	19,57	22,56	18,47
1986	250465	34935	43394	13,95	17,33	15,64	17,93
1987	260754	41736	34153	16,01	13,10	14,55	12,73
1988	290039	45421	43427	15,66	14,97	15,32	14,87
1989	357045	71937	70072	20,15	19,63	19,89	19,52

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات (ONS)

يتضح لنا من خلال الجدول(12) أن تطور الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة كان بشكل منتظم في (1970–1979) باستثناء سنة 1971 التي عرفت فيها الصادرات انخفاضا يرجع تفسيره إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض من قبل فرنسا بسبب تأميم البترول الجزائري، وبالتالي قدرت نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي سنة 1971 بـ: (19,46%)، وهي أخفض نسبة في هذه المرحلة، أما أكبر نسبة عُبّر عنها في سنة 1974 والتي قدرت بـ: (39,75%) بسبب زيادة أسعار البترول إثر التصحيح الذي حدث لأسعار البترول في سنة 1974.

أما بالنسبة للواردات فقد سجلت اخفض نسبة لها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في سنة 1972 قدر بـ:(25,24%)، أما أكبر نسبة لها قدرت بـ:(44,28%) سنة 1975، وبالتالي نجد أن الزيادة في قيمة الواردات مقرونة بالزيادة في نسبة الصادرات، إذ نجد كذلك أن نسبة الواردات بالنسبة لـ:(PIB) في هذه الفترة أكبر منها من نسبة الصادرات بالنسبة لـ:(PIB) باستثناء سنة 1974 التي عرفت ارتفاعا في قيمة الصادرات، والفترة من(1980-1989) مثلت فيها سنة 1986 الاستثناء لنتائج تطور كل من الصادرات والواردات بالنسبة لـ:(PIB) والتي سجلت فيها قيمة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أدنى نسبة قدرت بـ:(13,10%) أما قيمة الواردات بالنسبة لـ:(PIB) قدرت بـ:(17,33%)، وقد وصلت قيمة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي سنة 1989 بـ:(20,15%) وأما الواردات بالنسبة لـ:(PIB) فقدرت بـ:(19,63%).

أما بالنسبة لمعدل نمو التجارة الخارجية فقد كان يتراوح بين أعلى وأدنى نسبة على التوالي قدرت بـ:(39,44%) و(14,55%) خلال السنيتن 1975 و1987 الأمر الذي يثبت أن معدل نمو التجارة الخارجية أي معدل الإنفتاح متلعق بتذبذب أسعار البترول فكلا السنتين لها ارتباط بأسعار البترول حيث الأولى تعبر عن ارتفاع أسعار البترول وأما الثانية فتمثل نتاج الصدمة البترولية العكسية.

أما معدل اختراق الواردات فهو أيضا كان يترواح بين أعلى وأدنى نسبة في السنيتن 1975 و1987 على التوالي (49,03%) و(12,73%) بسبب تذبذب أسعار البترول التي تؤثر على حركة الواردات، حيث يتميز هذا المعدل بحركته البطيئة في الدول المتقدمة وتذبذبه بالنسبة للدول النامية خاصة منها الدول المصدرة للبترول.

وعليه نرى أن تفسير نسبة ارتفاع وانخفاض التجارة الخارجية للجزائر بسبب ارتفاع أو انخفاض الصادرات التي هي بدورها مربوطة بصادرات المحروقات وتأثرها بالتقلبات الخارجية.

1-3)تطور الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(PIB) (1990-2008):

الجدول رقم (13) نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2010)

الوحدة: مليون دج

السنة	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات	الواردات	نسبة الصادرات من PIB	نسبة الواردات من PIB	معدل نمو التجارة الخارجية	معدل اختراق الواردات
1990	472805	122279	87018	25,86	18,40	22,13	17,13
1991	752592	233589	139241	31,04	18,50	24,77	16,44
1992	918623	249010	188547	27,11	20,52	23,82	19,26
1993	1005031	239552	205035	23,84	20,40	22,12	19,72
1994	1279440	324338	340142	25,35	26,59	25,97	26,92
1995	1743631	498451	513193	28,59	29,43	29,01	29,68
1996	2256712	740811	498326	32,83	22,08	27,45	19,94
1997	2432462	791767	501579	32,55	20,62	26,59	18,42
1998	2444370	588875	552358	24,09	22,60	23,34	22,26
1999	2825227	840516	610673	29,75	21,62	25,68	19,99
2000	3698683	1657215	690425	44,81	18,67	31,74	14,80
2001	3754870	1480335	764862	39,42	20,37	29,90	17,11
2002	4023413	1501191	957039	37,31	23,79	30,55	20,95
2003	4700040	1902053	1047441	40,47	22,29	31,38	18,86
2004	5545851	2337447	1314399	42,15	23,70	32,92	20,01
2005	6930153	3421548	1493644	49,37	21,55	35,46	16,86
2006	7836997	3979000	1558540	50,77	19,89	35,33	15,19
2007	8567941	4214163	1916829	49,19	22,37	35,78	17,64
2008	10002133	5095019	2572033	50,94	25,71	38,33	20,53
2009	8808700	3347636	2854805	38,00	32,41	35,21	30,69
2010	10428714	4333587	3011807	41,55	28,88	35,22	25,63

من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

يتضح لنا من خلال الجدول(13) في هذه المرحلة أن الناتج المحلي الإجمالي(PIB) عرف تطورا ملحوظا غير أنه في الفترة (1990-1995) كان التطور بشكل متباطئ مقارنة بالسنوات التي بعدها، الأمر الذي يعكس الإهترزازات التي تبعت التخلص من التخطيط المركزي، فالكساد الذي أصاب الاقتصاد الجزائري في (1990-1995) لم يكن متوقعا من طرف السلطات الجزائرية[1]، فنسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي عرفت هي الأخرى تطورا غير أنه شهدت تذبذبا في بعض سنوات هذه المرحلة حيث قدرت أعلى نسبة لها في سنة 2009 قدرت بـ:(32,41%) وأدنى نسبة سنة 1990قدرت بـ(18,40%).

وبالنسبة للصادرات فقد عرفت ارتفاعا ولكن أكبر مما شهدته الواردات ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه المرحلة، وبالتالي نجد أن نسبة الصادرات بالنسبة للناتج

[1]- صالح تومي، ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي؟، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 11، 2004، ص 15.

المحلي الإجمالي (PIB) وصلت أعلى نسبة لها في سنة: 2008 قدرت بـ:(50,94%) وأدنى نسبة لها قدرت بـ:(23,84%) في سنة 1993.

أما معدلات نمو التجارة في هذه المرحلة هي الأخرى شهدت تطورا ملحوظا حيث سجلت أعلى نسبة لها في سنة 2008 بنسبة تقدر بـ:(38,33%) وأدنى نسبة لها في سنة 1993 تقدر بـ:(22,12%) وهذا مقرونا بانخفاض أسعار صادرات البترول دوليا وتأهب الجزائر لدخول في مفاوضات لاعادة الجدولة مع صندوق النقد الدولي.

وبالنسبة لمعدل اختراق الواردات فيتراوح بين أعلى وأدنى نسبة في كل من سنتي 2009 و2000 هي على التوالي (30,69%) و(14,80%) والذي يبقى مقرونا بتذبذبات أسعار البترول بما يؤثر على حركة الواردات.

فمن خلال هذه المعدلات التي سجلتها نسبة الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(PIB) نصل إلى تحليل يبرز لنا مواطن الضعف في الاقتصاد الوطني، فارتفاع نسبة الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(PIB) يرجع تفسيره لأسباب عدة منها عدم مرونة العرض المحلي سواء فيما يخص الحاجات الغذائية أوالسلع التحويلية، ونمو الطلب على السلع الاستهلاكية التي يصعب تقليصها، أما فيما يتعلق بنسبة الصادرات لـ(PIB) فتعود أهمية الصادرات للناتج المحلي الإجمالي للمكانة المميزة التي تحتلها المحروقات في الصادرات والتي يتم تحديد الطلب عليها من قبل الدول الصناعية، الأمر الذي جعل البلد تابعا للسوق الخارجية في تزويده بالسلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية فَتُحَمِلُهَا بذلك الارتفاع المتواصل للأسعار.

المطلب الثالث: آفاق تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري

بعد المحاولات المتكررة والعديدة في اطار السياسات التجارية المنتهجة بغية الوصول إلى تحرير التجارة الخارجية بما يحقق نموا اقتصاديا، قررت الجزائر التخلي عن نظام الإقتصاد الموجه، والتوجه نحو الإنفتاح التجاري وفقا لقواعد السوق تحت تأثير وتوجيه المؤسسات المالية

الدولية، حيث أنه من أجل إنجاح عملية التحول الإقتصادي وطي صفحة الإقتصاد المسير نحو الإقتصاد الحر بما يحقق تحرير التجارة الخارجية، يتطلب الأخذ بمايلي[1]:

- الفهم بأن عملية التحول لاقتصاد السوق عملية معقدة لا تتم إلا من خلال دور فعال للدولة .
- ضرورة الإستمرار في إجراءات التحرير لعدة سنوات وأن ظهور بعض السلبيات خلالها يعتبر شيئا مقبولا.
- ضرورة توافر أدنى حد من المصداقية بين السلطات العامة والأفراد في شكل تفاعل إيجابي للأفراد والمؤسسات مع النشاط الإقتصادي.

وفي إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية لمواكبة التطورات الدولية والبحث عن سبل الاندماج في الإقتصاد العالمي حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية بما يخدم مصالحها ويضمن بقائها، ماجعل الجزائر تعمل على توسيع التعاملات التجارية بعقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي واتخاذ الإجراءات الكفيلة إلى الإنضمام لمنظمة التجارة الخارجية.

3-1) تحرير التجارة الخارجية في ظل توسيع المبادلات التجارية:

- معدلات نمو صناعية متدنية وغياب استراتيجية زراعية؛
- عدم تنوع في الصادرات وانتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات؛
- ضعف هيكل الإقتصاد الوطني تكنولوجيا؛

وبناءا على وضعية الإقتصاد الوطني وطبيعة المعاملات التجارية مع الإتحاد الأوربي، وكذلك أمام السعي إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، نجد أن معالم التبادل تعبر عن تعامل دولة نامية مع دول متقدمة بما يعكس عدم التكافؤ والتناظر في هذه العلاقة، وتكمن معالم هذا التبادل في العناصر التالية[2]:

[1]- بيبي يوسف، الثابت والمتغير في اصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 16، 2007، ص 47.

[2]- زايري بلقاسم، انعكاسات وتحديات الأورو على الإقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأور-متوسطية، الملتقى الوطني: الإقتصاد الجزائري في الفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 11.

- الإختلاف الواسع في مستويات التنمية، والقدرات التكنولوجية والمالية والقوة التفاوضية؛
- عدم التكافؤ في حجم السوق من ناحية العرض والطلب، و القدرة في التحكم والتعامل إزاء الصدمات الإقتصادية الكلية الخارجية وأثرها في هيكل المبادلات؛
- الإختلاف الواسع في الثقل البشري، الإقتصادي والسياسي؛

وبعد عرض لوضعية الإقتصاد الجزائري وطبيعة التبادل في إطار توسيع المعاملات التجارية، يكون لهاته المبادلات التجارية آثارا سلبية وأخرى ايجابية، وبالتالي يمكن تحديد الآثار السلبية المتوقعة في النقاط التالية[1]:

- يترتب على تحرير السلع انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية، باعتبار أن هذه الرسوم تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات، ويؤدي ذلك إلى عجز في ميزان المدفوعات.
- التأثير على المنتج الوطني لعدم جاهزية المؤسسات الإقتصادية لمنافسة الشركات العالمية، بما يجعل الجزائر سوقا للمنتجات الأجنبية؛
- التخوف من الإجراءات المتخذة في إطار المنظمة العالمية للتجارة للسيطرة على أسواق الدول النامية من الربط بين التجارة ومعايير العمل والبيئة؛
- ويكمن الأثر البارز والكبير على الميزان التجاري من خلال التفكيك الجمركي من جانب واحد ازاء السلع الصناعية القادمة من أوروبا، بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية بوتيرة أكبر من الصادرات[2].

فرغم الأثار السلبية الا أنه توجد بعض الأثار الإيجابية[3]:

---

[1]– بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 168.

[2]– سمية عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص 156.

[3]– بلعة جويدة، القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد10، 2010، ص 243.

- زيادة النمو الإقتصادي الوطني وتشجيع التجارة الخارجية بسبب ارتفاع الطلب على بعض الصادرات نتيجة الإنتعاش الإقتصادي العالمي؛
- التحفيز على الإهتمام بالزراعة والغاء الرسوم الجمركية على صادرات وواردات المدخلات الزراعية، وتحقيق أرباح هامة في هذا المجال نظرا لارتفاع أسعار الواردات الزراعية المستوردة نتيجة لرفع الدعم عنها؛
- الإستفادة من الوضعية الخاصة والتفضيلية للدول النامية والحماية الناجمة عن الإتفاقيات الملزمة لجميع الأطراف في المنظمة؛

2-3) الأثار المتوقعة على الميزان التجاري:

وسنتطرق فيها إلى الآثار المتوقعة على الصادرات السلعية، وعلى الواردات السلعية.

❖ **الآثار المتوقعة على الصادرات السلعية:**

في ظل السياسات الإقتصادية التي تهدف إلى احداث تغيير في التركيب الهيكلي والقيمي للصادرات تُطَور بموجبه سلعا بديلة جديدة تكسب من خلالها اسواقا خارجية، غير أنه (98%) من صادرات السلع الجزائرية لا تستفيد من أية مزايا، وذلك بناءا على كون أن سوق المنتجات البترولية والغازية غير مشمول بالمعالجة ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العاليمة.

❖ **الآثار المتوقعة على الواردات السلعية:** وتكمن في:

- **الأثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات:** إن تحرير التجارة الخارجية بموجب الإتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة على صادراتها من المنتوجات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وأما الأثار الإيجابية لهذا التحرير أن يدفع إلى إعادة الإعتبار للقطاع الفلاحي وتنمية الميزة التنافسية للقطاع الزراعي، وبالمثل بالنسبة للسلع الصناعية.
- **أثار تدفق الواردات على الإقتصاد الوطني:** بالغاء الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية خاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ومع قرب استكمال الترتيبات للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، سوف تلتزم الجزائر بالمعدلات

المحددة بالنسبة للبلدان النامية سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أوالزراعية، مايعني تدفق الواردات السلعية في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية[1].

وأمام توسيع المعاملات التجارية وبالنظر لعدم التكافؤ في العلاقة مابين الجزائر والدول المتقدمة سواء في ظل المنظمة العاليمة للتجارة أو الإتحاد الأوروبي، فإنه يمثل التكتل الإقتصادي العربي الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول العربية للتعامل الإيجابي مع المستجدات العالمية، نظرا لما توفره من شروط أفضل في التعامل مع العالم الخارجي.

ومن أجل الإستفادة من الأثار الإيجابية والمزايا التي تاتي في ظل الإنضمام للمنظمة العاليمة للتجارة وتوسيع المبادلات التجارية يجب اتباع واتخاذ الخطوات التالية[2]:

- وضع سياسة اقتصادية وتجارية، واعتماد سياسة استراتيجية تنموية بعيدة المدى؛
- إعطاء عناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية، والعمل على تنمية طاقة التصدير بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى.

---

[1]– خالدي خديجة،أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري، مجلة شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 02، 2005، ص ص 89–90.

[2]– ناصر دادي عدون، متناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2005، ص 71.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد كان تحرك الجزائر، بعد استقرار الأوضاع السياسية في عام 1965، في اتجاه تخفيف حدة التبعية، حيث أنها قطعت شوطا لابأس به في التحرك نحو التنمية بالإعتماد على نموذج "الصناعات التصنيعية" وتنويع الهيكل الإنتاجي، فقد كانت مسيرة السياسات التجارية تبدأ من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واحتكارها لسياسة التجارة الخارجية حتى أواخر السبعينات، إلا أن الوضع أخذ في الجمود منذ مطلع الثمانينات، ومع بداية التسعينات أخذت بالتوجه نحو سياسة التحرير كتوجه جديد، بما يتماشى والنهج الاقتصادي الجديد المبني على اقتصاد السوق بما يحقق الحرية الاقتصادية والتجارية.

وعليه فقد سمحت لنا دراسة الوضعية الوصفية والتحليلية للتطور الزمني للميزان التجاري وجود خلل هيكلي في تطور الميزان التجاري ناجم أساسا عن تلك السياسات والتوجهات التنموية الاقتصادية والتجارية المتبعة هذا من جهة، ومدى تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من الريوع البترولية والتي تحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض والطلب في الأسواق الدولية من جهة أخرى، الأمر الذي يبرز عدم وجود انسجام في تطور كل من الصادرات والواردات، وهشاشة الاقتصاد الوطني أمام الهزات والأزمات الاقتصادية الخارجية، خاصة العوامل الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف.

وعليه تتضح وضعية الميزان التجاري خلال طول الفترة(1970–2010) أنه سجل القيم التالية: (1224– م دج) عجز في سنة 1970، أما سنة 1980 فقد سجل فائضا قدر بـ: (12129م دج)، أما سنة 1986 فقد رجع ليسجل عجزا قدر بـ: (8459– م دج) إلى أن وصل إلى الفائض كأكبر قيمة سجلها خلال المرحلة سنة 2008 قدر بـ: (2522986 م دج) وسجل في 2010 فائضا قدر بـ:(1321780م.دج).

أما بالنسبة للصادرات فقد غلب على طبيعة التركيبة السلعية قطاع الطاقة والمحروقات على العكس بالنسبة للتركيبة السلعية للواردات التي كانت أكثر تنوعا مقارنة بها، حيث تمثلت في كل من سلع التجهيز الصناعية والمنتجات النصف المصنعة والسلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فقد انحصرت تعاملاتنا مع (زبائننا ومموردينا) في مناطق تمثلت في القارة الأوربية والشمال الأمريكي وآسيا.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية للصادرات والواردات في الجزائر

تمهيد:

تحاول النظريات الإقتصادية تفسير سلوك الإقتصاديين لفهم محددات قراراتهم، وتصاغ هذه التفسيرات في شكل نموذج اقتصادي، حيث تشكل النماذج الاقتصادية الكلية عاملا أساسيا في تقييم السياسات الاقتصادية في مختلف الدول، ويعتبر الإقتصاد القياسي من أهم الأدوات الكمية التي يعتمد عليها في تفسير وتحليل الظواهر الإقتصادية والتنبؤ بمستقبلها، إذ يمكن تبسيط العلاقات الإقتصادية بين المتغيرات إلى معادلات رياضية، توضح العلاقة السببية بينها وهكذا يتم تسهيل عملية اتخاذ القرار، وبحثنا يتعلق بالدراسة القياسية للميزان التجاري خلال الفترة (1970-2010)، وبالتالي نقوم بتحديد نموذجي كل من الصادرات والواردات والمتغيرات المؤثرة فيهما، وبعدها نقوم بتقدير معلمات النموذجين وتقييمها من الناحية الإقتصادية الإحصائية والقياسية وفي الأخير نختبر صلاحية النموذجين للقدرة على التنبؤ مستقبليا للظاهرة، ويكون ذلك عن طريق الإختبارات التي تمكننا من قبول النموذج .

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين جاءت وفق الآتي:

المبحث الأول تناولنا فيه تقدير دالة الطلب على الصادرات الجزائرية وأما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى تقدير دالة الطلب على الواردات الجزائرية، وقد كانت طريقة تقدير كل من الصادرات والورادات اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى (MCO).

المبحث الأول: تقدير دالة الطلب على الصادرات الجزائرية

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقدير دالة الصادرات وفق ثلاثة مطالب، نتطرق في المطلب الأول إلى تحديد المتغيرات المفسرة لدالة الطلب على الصادرات الجزائرية، أما المطلب الثاني والذي فيه نحدد الشكل الرياضي لدالة الصادرات مع تقييم للنتائج من الجانب الاقتصادي والقياسي، أما المطلب الثالث فنتناول فيه اختبار الارتباط الذاتي.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات المفسرة وصياغة النموذج

نرى أنه قبل تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج نشير إلى طبيعة الشكل الذي يمكن أن يأخذه النموذج، فمن خلال الدراسات التطبيقية التي عنيت بدراسة معادلات الميزان التجاري (دالتي الصادرات والواردات) تكون بالشكل اللوغاريتمي كأحسن صياغة لدالة الصادرات[1].

ويكون تحديد المتغيرات المفسرة بناءا على الدراسات السابقة وواقع دراستنا لهذا المتغير، وبهذا نجد أن ما يؤثر على صادرات البلد بشكل واضح هو ما يتوقف على الطلب الخارجي عليها، وعليه يكون الطلب الخارجي على الصادرات متغيرة أساسية في تفسير الصادرات، وبالنظر لطبيعة الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية ومعاملاتها التجارية نجد سيطرة تامة من الطرف الدول المتقدمة وخاصة دول الإتحاد الأوروبي، وبصفة خاصة مع دول منظمة التعاون الاقتصادية (OCDE) وعليه يمكن تحديد الطلب الخارجي للصادرات من خلال الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة، أما المتغيرة الثانية المفسرة لدالة الصادرات فهي الميزة التنافسية للصادرات أو مؤشر الأسعار الدولية، وبالإضافة لذلك هناك متغيرات تفسيرية لدالة الصادرات تتمثل في أسعار البترول، سعر الصرف الحقيقي، والاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلال هاته المتغيرات التي نراها مفسرة يمكن تحديد العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات والتغير في الصادرات الجزائرية كالآتي:

---

[1]- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970–2002)، مرجع سبق ذكره 2006، ص 38.

$$LX_t = f\left(LPIB_OCDE_t، \mathbf{LPoil} ، \ LPXW ، LIDE \ ، \ LTCH\right) \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

وعليه من المعادلة(12) نجد تتوافق المتغيرات المفسرة هي:

LX_t: لوغاريتم الطلب على الصادرات، فالصادرات هي المتغير التابع في النموذج: وتمثل جزءا من الإنتاج الوطني المباع إلى العالم الخارجي، أي هي جزء من الطلب على الإنتاج الوطني[1].

LPIB_OCDE: لوغاريتم للطلب الخارجي والذي يعبر عن مجموع الناتج الداخلي الخام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE).

LPoil: لوغاريتم أسعار البترول.

LPxw: لوغاريتم مؤشر الأسعار الدولية أو التنافسية الدولية

حيث يعبر على نسبة الأسعار المحلية إلى أسعار العالم الخارجي ويعبر عليه بالعلاقة التالية:

$$Pxw = \frac{\mathbf{P_x}}{\mathbf{P_W \ \times TCH}}$$

حيث Px: مؤشر أسعار الصادرات Pw: مؤشر الأسعار الدولية

TCH: سعر الصرف الحقيقي

ولعدم وفرة المعطيات الخاصة بمؤشر الأسعار الدولية، عوضناه بالرقم القياسي الضمني للناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية(GDP déflator USA) حيث:

$$GDP\ déflator = \frac{\text{GDP current}}{\text{GDP constant}}$$

LIDE: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر.

LTCH: لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي.

1- صالح تومي، عيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 12، 2005، ص 25.

وللقيام بالدراسة التطبيقية في الاقتصاد القياسي، نحتاج إلى جمع المعطيات الخاصة بالنموذج المراد تقديره، حيث أن المعطيات المستعملة في هذا البحث هي متغيرات اقتصادية كلية مقدرة بالدولار الأمريكي وسنة الأساس هي (2000=100) أما فترة الدراسة فاستوفت المرحلة (1970–2010) بحسب المعطيات المتوفرة التي تم الاعتماد عليها من قاعدة المعطيات للديوان الوطني للإحصائيات، وكذا البنك الدولي.

وبهذا تكون دالة الصادرات ممثلة بالنموذج التالي:

$$\boldsymbol{LX_t = c + \beta_1 LPIB_OCDE_t + \beta_2 LIDE_t + \beta_3 LPIOL_t + \beta_4 LPXW_t + \beta_5 LTCH_t + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{13})$$

وفي هذا الصدد لا بد أن ننوه إلى مسألة استعمال القيم الاسمية للمعطيات المراد تقديرها فإنه من المفيد دائما أن نعبر عن المتغيرات الاقتصادية باستخدام قيمتها الحقيقية بدلا من القيم النقدية (الاسمية)، لذلك سنقوم باستعمال قيم المتغيرات بالقيم الحقيقية وذلك بإتباع الطريقة التالية:

$$\text{القيمةالحقيقية} = \frac{\text{القيمة الاسمية}}{\text{الرقم القياسي الاسعار}} \times 100$$

وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (**EVIEWS6**) في معالجة المتغيرات واختبارها وكذلك تقدير النموذج.

المطلب الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

بعد ضبط المتغيرات التي تبين لنا أنها ذات تأثير على دالة الصادرات وباستخدام طريقة المربعات الصغرى(**MCO**)، قمنا بعدة تقديرات النموذج السابق بالاستعانة ببرنامج (**Eviews**6) في التقدير، النتائج المحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات الجزائرية

المتغيرات التفسيرية	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث		النموذج الرابع	
	المعلمات	إحصائية (t)	المعلمات	إحصائية (t)	المعلمات	إحصائية (t)	المعلمات	إحصائية (t)
(الحد الثابت)	-22.14	-6.752	-22.32	-7.049	-20.32	-8.526	-20.21	-21.484
$LPIB_OCDE$	1.04	9.343	1.04	9.88	0.980	12.31	0.97	31.574
$LIDE$	0.015	3.486	0.015	3.573	0.014	3.479	0.013	3.948
$LPIOL$	0.016	0.264	-	-	-	-	-	-
$LPXW$	-0.044	-0.597	-0.026	-0.960	-	-	-	-
$LTCH$	0.027	0.344	0.007	0.309	0.001	-0.053	-	-
R^2	0.971		0.971		0.970		0.970	
$\bar{R}^2$	0.967		0,967		0.967		0.968	
F-stat	235,68		302,39		403,72		621,90	
DW	1.637		1.661		1.658		1.659	
عدد المشاهدات	41		41		41		41	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS6)

2-1) دراسة النموذج الأول

من خلال الجدول(15) أعلاه، ومن العمود الأول يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$LX_t = -22.14 + 1.04LPIB_OCDE_t + 0.015LIDE_t + 0.016LPIOL_t$$
$$t \quad (-6.752) \qquad (9.343) \qquad (3.486) \qquad (0.264)$$
$$-0.044LPXW_t + 0.027LTCH_t \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$
$$(-0.59) \qquad (0.344)$$
$$R^2 = 0.971 \quad \bar{R}^2 = 0.967 \quad \text{F-stat} = 235,68 \qquad DW = 1.63 \qquad Obs = 41$$

❖ **تقييم النموذج:**

من خلال نتائج التقدير لنموذج دالة الطلب على الصادرات والمعبر عنها في المعادلة(14)، يتضح أننا نقبل النموذج من الناحية الإقتصادية بناءا على طبيعة علاقة المتغيرات المستقلة في النموذج والطلب على الصادرات من خلال ما تبرزه إشارة المعلمات وبما يتماشى والنظرية الإقتصادية، حيث أن حيث أن الطلب الدولي (PIB_OCDE) له علاقة طردية مع الصادرات فكلما ارتفع دخل(OCDE) باعتباره زبون رئيسي زاد الطلب على الصادرات، وكذا الأمر بالنسبة لأسعار البترول والاستثمار الأجنبي المباشر، فبارتفاع أسعار البترول يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات لأن ما نسبته (98%) من الصادرات هي محروقات فهي تمثل حصة الأسد من التركيبة السلعية للصادرات، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر(IDE) والذي يعمل هو الآخر على زيادة إجمالي الصادرات من خلال مساهمته في ترقية الهيكل الإنتاجي وإعادة تأهيل قطاع خارج المحروقات حتى وان كانت نسبة مساهمته ضئيلة، وأما سعر الصرف(TCH) فهو كذلك يتوافق بعلاقة طردية مع الطلب على الصادرات حيث أنه بانخفاض قيمة العملة الوطنية يرتفع الطلب على الصادرات.

إلا أن إشارة مؤشر الأسعار العالمية (P_{xw}) تظهر العكس بالنسبة للعلاقة التي تربطه بالطلب على الصادرات، حيث أنه بزيادة مؤشر الأسعار العالمية أي ارتفاع الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية أدى ذلك إلى خفض الطلب على الصادرات وقد يعود هذا إلى عدم تناسق المعطيات المستعملة أو لتأثير عامل من العوامل الأخرى مع عدم معنويته.

هذا من الجانب الاقتصادي، أما من الجانب الإحصائي والقياسي ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ الذي يساوي $(\bar{R}^2 = 0.967)$ يوضح أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر ما نسبته (96.7%) من الطلب على الصادرات، ومن خلال نتائج اختبار ستيودنت فإن كل من مؤشر الأسعار العالمية وأسعار البترول وسعر الصرف غير معنوية لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أقل من المجدولة أي $(t_{cal} < t_{tab}(41) = 2.02)$ وبالتالي نقبل فرضية(H_0)، وأما معلمات الطلب الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر والحد الثابت معنوية لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من المجدولة $(t_{cal} > t_{tab}(41) = 2.02)$ وعليه نرفض

فرضية(H_0) وهذا ما يعني أن المعلمات معنويا تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$). وكذلك بالنسبة لاحصائية فيشر حيث($F_{cal} > F_{tab}(41) = 2{,}63$) ما يدل على أنه توجد علاقة بين المتغيرات المفسرة في النموذج(x_i) والمتغير التابع الطلب على الصادرات (y_i)، أما من خلال إحصائية داربن واتسن تدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لأن قيمة داربن واتسن(DW=1.63) تقع في مجال الشك (1.23 1.79)عند مستوى معنوية (5%).

وكنتيجة عامة فإن النموذج الأول غير مقبول من الناحية الاقتصادية وغير مقبول من الناحية الإحصائية، ومن أجل الوصول إلى نموذج مقبول لدالة الطلب على الصادرات الجزائرية يتماشى وفق ما تتميز به الوضعية الاقتصادية في الجزائر قمنا في كل مرة بحذف واحد من المتغيرات وقد كانت النتائج وفق النماذج الآتية:

2-2)- دراسة النموذج الثاني بعد حذف أسعار البترول

من خلال الجدول رقم(15) أعلاه وفي العمود الثاني يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$\mathbf{L}X_t = -22.32 + 1.04LPIB_OCDE_t + 0.01LIDE_t - 0.02LPXW_t$$
$$t\ \ (-7.049)\qquad (9.882)\qquad (3.573)\qquad (-0.960)$$
$$+0.007LTCH_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$
$$(0.309)$$
$$R^2 = 0.971 \quad \bar{R}^2 = 0.967 \quad \mathrm{F-stat} = 302{,}39 \quad DW = 1.66 \quad Obs = 41$$

❖ **تقييم النموذج:**

من خلال نتائج النموذج الثاني الموضحة في المعادلة(15) فهو مقبول من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية والقياسية، فإنه من خلال قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0.967$) أي أن المتغيرات المدرجة في النموذج ما نسبته(96.7%) من الطلب على الصادرات، وأما بالنسبة لنتائج اختبار ستيودنت فإن كل من معلمة مؤشر الأسعار

العالمية وسعر الصرف غير معنوية لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة اقل من المجدولة أي ($t_{cal} < t_{tab}(41) = 2.02$)، وأما بالنسبة لمعلمة الطلب الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر والحد الثابت فهي معنوية لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من المجدولة أي ($t_{cal} < t_{tab}(41) = 2.02$)، وإحصائية داربن واتس (DW=1,66) تدل أيضا على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء تقع في مجال الشك (1.23 1.79) عند مستوى معنوية (5%). وبالتالي نفس الملاحظة في هذا النموذج فهو مقبول اقتصاديا وغير مقبول إحصائيا.

3-2) دراسة النموذج الثالث بعد حذف مؤشر الأسعار العالمية

من خلال الجدول(15) أعلاه وفي العمود الثالث يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$\begin{aligned}
&\boldsymbol{LX_t = -20.32 + 0.980LPIB_OCDE_t + 0.014LIDE_t} \\
&\qquad \boldsymbol{t\ \ (-8.526)\ \ (12.313)\qquad\qquad (3.479)} \\
&\boldsymbol{-0.001LTCH_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)} \\
&\boldsymbol{(-0.053)} \\
&\boldsymbol{R^2 = 0.970\quad \bar{R}^2 = 0.967\quad F-stat = 403,72\quad DW = 1.65\quad Obs = 41}
\end{aligned}$$

❖ **تقييم النموذج:**

من خلال نتائج التقدير يتضح من المعادلة (16) أن النموذج غير مقبول من الجانب الاقتصادي وذلك بسبب أن سعر الصرف يرتبط بطلب على الصادرات بعلاقة عكسية الأمر الذي يتنافى والسياسة المنتهجة في اطار اعطاء تنافسية للسلع المحلية هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن معظم صادرات الجزائر يتم تحصيلها بالدولار الأمريكي وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار سيؤثر على الطلب على الصادرات لأن نتكلم عن (1 دينار= دولار)، ومن الجانب الإحصائي والقياسي فإن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي ($\bar{R}^2 = 0.967$)، وبالنسبة لنتائج اختبار ستيودنت فإن معلمة سعر الصرف غير معنوية لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أقل من المجدولة أي ($t_{cal} < t_{tab}(41) = 2.02$) أما معلمة كل من الطلب الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر والحد الثابت فهي معنوية لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة

أكبر من المجدولة أي ($t_{cal} > t_{tab}(41) = 2.02$)، إحصائية داربن واتسون(DW=1,65) نفس الشيء فهي تدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وعليه يكون النموذج غير مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

2-2) دراسة النموذج الرابع بعد حذف سعر الصرف

من خلال الجدول(15) أعلاه وفي العمود الرابع يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$LX_t = -20.21 + 0.97LPIB_OCDE_t + 0.01\beta_2 LIDE_t \dots\dots\dots (17)$$

$$t \quad (-21.484) \qquad (31.574) \qquad (3.948)$$

$$R^2 = 0.970 \quad \bar{R}^2 = 0.968 \quad \mathrm{F-stat} = 621,90 \quad DW = 1.65 \quad Obs = 41$$

❖ **تقييم النموذج:**

من خلال نتائج التقدير يتضح أن النموذج مقبول اقتصاديا، وأما الجانب الإحصائي والقياسي فإن معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0.968$) ويعبر على أن المتغيرات تفسر (96.8%) من الطلب على الصاردات، أما نتائج احصائية ستيودنت تثبت معنوية معلمات كل من الطلب الدولي، الإستثمار الأجنبي المباشر والحد الثابت حيث ($t_{cal} > t_{tab}(41) = 2.02$)، غير أنه من خلال إحصائية داربن واتسن تدل على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في مجال الشك(1.23 1.79) عند مستوى معنوية (5%).

وبالتالي فالنموذج الرابع مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية، وبهذا نجد أن سعر الصرف لا يفسر الطلب على الصادرات من خلال هذا النموذج، وتفسير ذلك مرده إلى طبيعة التركيبة السلعية للصادرات، والتي تتميز بأحادية المنتج متمثلة في المحروقات، وكما أن أسعار المحروقات تتحدد وفق العرض والطلب ولا يمكن للجزائر التحكم فيها وتكييفها حسب احتياجات الإقتصاد الوطني، فهي تعتبر ضمن الدول المتلقية للأسعار، وبناءا على هذا فإن نجاح سياسة التخفيض هو تمتع الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات بمرونة كبيرة، وبالتالي يتضح

أن سياسة تخفيض الدينار الجزائري لم تؤدي إلى زيادة قيمة وحجم الصادرات وتحسن المركز التنافسي لها كما نصت عليه النظرية الإقتصادية.

كما أنه يمكن أن يكون في النموذج مشكل ارتباط بين الأخطاء وللتأكد من هذا المشكل نستعمل الاختبارات التالية:

المطلب الثالث: دراسة اختبار الارتباط الذاتي

3-1) دراسة الارتبــاط الذاتي لبواقي النموذج المقبول:

لتحقق من هذه الفرضية سنستخدم اختبار(**LM Multiplicateur de lagrange)** واختبار(**Box-Pierce/Ljung-Box**)، والذي يختبر الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، والنتائج المتحصل عليها هي كالتالي:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار (Box-Pierce/Ljung-Box)

Date: 07/14/12 Time: 11:19
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.096	0.096	0.4049	0.525
		2	0.055	0.046	0.5404	0.763
		3	0.123	0.115	1.2382	0.744
		4	-0.115	-0.142	1.8675	0.760
		5	-0.086	-0.075	2.2259	0.817
		6	0.001	0.014	2.2260	0.898
		7	-0.171	-0.139	3.7353	0.810
		8	-0.274	-0.259	7.7445	0.459
		9	-0.071	-0.043	8.0193	0.532
		10	-0.131	-0.077	8.9928	0.533

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS6)

من خلال الجدول رقم(16) نلاحظ أن القيم كلها خارج مجال الثقة وبهذا يحتمل عدم وجود ارتباط بين الاخطاء بالاضافة الى ذلك فان قيمة $(Q-stat(10)=8.99)$ المحسوبة أقل من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05}(10)=18.31$ ، بالاضافة الى ذلك فان كل القيم محصورة داخل مجال الثقة، اذا نقبل فرضية العدم، أي احتمال عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام (LM Test)

الاختبارات الإحصائية	القيمة (Estimated Value)	الاحتمال (Probability)
اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام LM Test	0.3444: [1] 0.2080: [2] 0.2964: [3]	(0.5609) (0.8131) (0.8277)

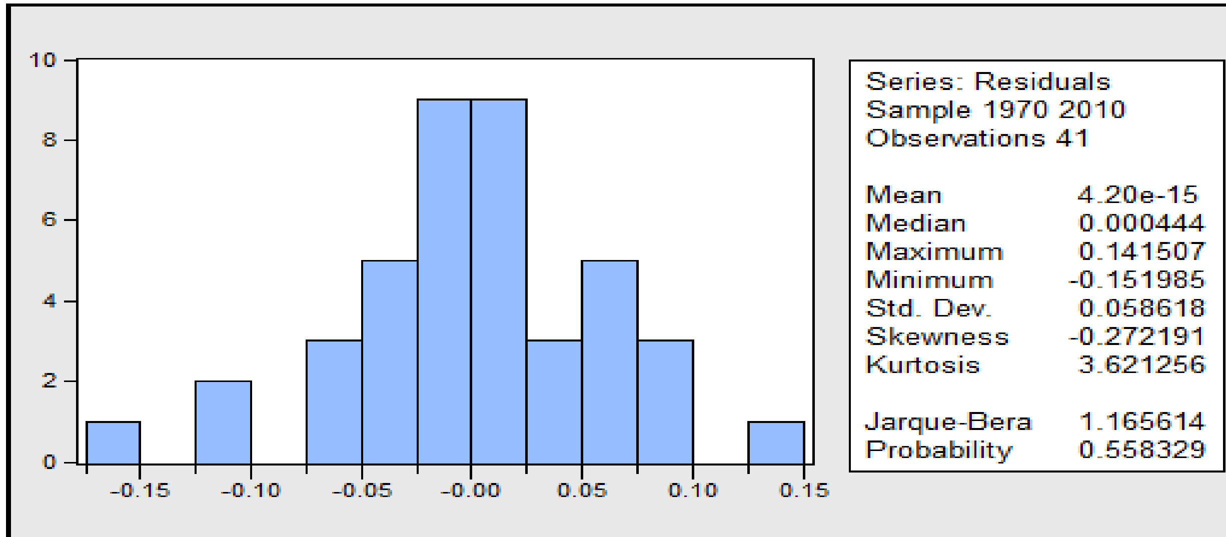
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(15).

من خلال الجدول (17) أعلاه يتبين بأنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء، حيث أن قيمة LM المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لفيشر $F_{(0.05)}$ وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية(H_0) الصفرية والقول بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

اختبـــار التوزيع الطبيعي (la normalité) لبواقي النموذج

لمعرفة طبيعية سلاسل البواقي نستخدم اختبار(Jarque–Bera) فرضية العدم: سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) : نتائــــج اختبار Jarque–Bera على بواقـي النموذج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS)

من خلال الجدول(18) أعلاه نجد أن قيم (Jarque–Bera) للبواقي أقل من القيمة الجدولية (**لـكي دو**) ومنه نقبل فرضية العدم بأن جميع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

(وهذا أيضا ما تشير إليه القيم الاحتمالية proba، فهي أكبر من 0.05). وبالتالي يكون النموذج الرابع هو الذي يعطي تفسيرا للطلب على للصادرات الجزائرية غير أنه من خلال النموذج يتبين بأن أسعار البترول لا تؤثر في دالة الطلب على الصادرات مع العلم أن المحروقات تمثل (98%) من إجمالي الصادرات وبالتالي حتى وإن تم قبول النموذج إحصائيا واقتصاديا إلا أنه لا يتوافق مع الوضعية الاقتصادية للجزائر المتميزة باقتصاد مبني على صادرات المحروقات (اقتصاد أحادي التصدير)، وتفسير ذلك يمكن أن يكون في طبيعة المعطيات المستعملة في التقدير فهي عبارة عن المتوسط الحسابي لأسعار البترول في فصول كل سنة الأمر الذي يجعل أخطاء القياس تكون أكبر، وإضافة لذلك بناءا على ما تفرضه الأوبيب على أعضائها من خلال تحديد الكمية المصدرة (الكوتا) ما يبرز عدم تعلق كمية الطلب على الصادرات بأسعار البترول الأمر الذي يستدعي تحسين النموذج وتحديد المتغيرة الاقتصادية التي تفسر الطلب على الصادرات الجزائرية وتعطي تفسيرا حقيقيا لصادرات اقتصاد ريعي.

❖ **تحسين النموذج:**

في هذه الخطوة سنقوم باستخدام كمية إنتاج البترول عوض أسعار البترول، وذلك بناءا على طبيعة الأسباب التي تفسر عدم معنوية أسعار البترول في النموذج.

وبالتالي تصبح دالة الطلب على الصادرات الجزائرية على النحو التالي:

$$\boldsymbol{LX_t = c + \beta_1 LPIB_OCDE_t + \beta_2 LIDE_t + \beta_3 LQOIL_t + \beta_4 LPXW_t + \beta_5 LTCH_t + \varepsilon_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

▪ نتائج التقدير للنموذج المحسن:

الجدول رقم(19): نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات الجزائرية(النموذج المحسن)

المتغيرات التفسيرية	النموذج الأول		النموذج الثاني	
	المعلمات	إحصائية (t)	المعلمات	إحصائية (t)
الحد الثابت (C)	−14.451	−5.169	−14.277	−6.791
$LPIB_OCDE$	0.7151	7.080	0.7083	9.734
$LIDE$	0.0004	0.096	–	–
$LQOIL$	0.5689	5.3658	0.5755	7.270
$LPXW$	−0.0425	−2.044	−0.0421	−2.095
$LTCH$	0.0409	2.1896	0.0416	2.460
R^2	0.984		0.984	
$\overline{R}^2$	0.981		0.982	
F − stat	434,43		558,41	
DW	1.326		1.319	
عدد المشاهدات	41		41	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS6)

- دراسة النموذج الأول:

من خلال الجدول(19) أعلاه وفي العمود الأول يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$LX_t = -14.45 + 0.715 LPIB_OCDE_t + 0.0004 LIDE_t + 0.568 LQOIL_t$$

$$t \quad (-5.169) \quad (7.080) \quad (0.096) \quad (5.365)$$

$$-0.042 LPXW_t + 0.040 LTCH_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (19).$$

$$(-2.044) \quad (2.189)$$

$$R^2 = 0.984 \quad \overline{R}^2 = 0.981 \quad \text{F} - \text{stat} = 434,4 \quad DW = 1.32 \quad Obs = 41$$

❖ **تقييم النموذج:**

من خلال النتائج المتحصل من النموذج المحسن والموضحة في المعادلة رقم(19) يتضح أن النموذج مقبول من الجانب الاقتصادي وذلك بحسب ما تبرزه إشارة معلمة الكمية المنتجة من البترول التي تثبت العلاقة الطردية مع الطلب على الصادرات فبزيادة الكمية المنتجة تكون زيادة الطلب على الصادرات، أما معلمات المتغيرات الأخرى فهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية والوضعية الإقتصادية الذي يمشي وفقها البلد، وبالنسبة الجانب الإحصائي والقياسي فإن قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0.981$) تبين أن المتغيرات تفسر نسبة (98.1%) من الطلب على الصادرات، وبالنسبة لإحصائية ستيودنت فإنه يظهر أن معلمات كل من الطلب الدولي والكمية المنتجة من البترول وسعر الصرف ومؤشر الأسعار العالمية معنوية حيث أن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من المجدولة($t_{cal} > t_{tab}(41) = 2.02$) باستثناء معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي غير معنوية ($t_{cal} < t_{tab}(41) = 2.02$) وتفسير ذلك يرجع إلى أنه رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الاستثمارات وإشراكها في مسار التنمية بما يؤهل لترقية القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات إلا أنه تبقى مجرد إجراءات لم يستفد منها وبذلك يبقى قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة السلعية للصادرات لضعف الهيكل الإنتاجي خارج قطاع المحروقات، وأما بالنسبة لاحصائية فيشر فهي تبرز العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي الطلب على الصادرات الجزائرية حيث($F_{cal} > F_{tab}(41) = 2,63$) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وإحصائية داربين واتسون (DW=1.326) تدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين لأخطاء حيث نجد بأن قيمة (DW) تقع في مجال الشك (1.23 1.79) عند مستوى معنوية (5%).

النموذج الأول مقبول من الناحية الاقتصادية وغير مقبول من الناحية الإحصائية لأن معلمة الاستثمار الأجنبي غير معنوية.

- **دراسة النموذج الثاني بعد حذف الاستثمار الأجنبي**

من خلال الجدول(19) أعلاه العمود الثاني يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$LX_t = -14.27 + 0.70LPIB_OCDE_t + 0.57LQOIL_t - 0.04LPXW_t$$
$$t \quad (-6.791) \quad (9.734) \quad (7.270) \quad (-2.094)$$
$$+0.04LTCH_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$
$$(2.460)$$
$$R^2 = 0.984 \quad \bar{R}^2 = 0.982 \quad \text{F} - \text{stat} = 558,41 \quad DW = 1.319 \quad Obs = 41$$

❖ **التقييم النموذج:**

من خلال نتائج تقدير النموذج الثاني المحسن التي تتضح في المعادلة(20) يتضح أن النموذج مقبول من الجانب الاقتصادي، أما الجانب الإحصائي والقياسي فإنه من خلال قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0.982$) وبالتالي المتغيرات تفسر ما نسبته (98.2%) من الطلب على الصادرات، وأما بالنسبة لاختبار ستيودنت فقد تبين أن النموذج معنوي حيث أن كل معلمات النموذج معنوية($t_{cal} > t_{tab}(41) = 2.02$) وبالتالي فإنّنا نرفض الفرضية (H_0)، وهذا ما يعني أن المعلمات معنويا تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)، وإحصائية دربين واتسون (DW=1.31) تدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين لأخطاء وأن قيمة (DW) تقع في مجال الشك (1.23 1.79) عند مستوى معنوية (5%).

النموذج الثاني مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، يتضح من خلال النموذج أن متغيرة الإستثمار الأجنبي المباشر غير مفسرة لدالة الطلب على الصادرات ويرجع تفسير ذلك بناءا على ذكرناه سابقا، غير أنه نلاحظ من خلال النموذج المحسن أنه وبعد استبدال متغيرة أسعار البترول بالكمية المنتجة منه يتضح أن متغيرة سعر الصرف مفسرة لدالة الطلب على الصادرات، فالأمر هنا لا يعبر عن أسعار البترول ومدى تأثير سياسة تخفيض سعر

الصرف عليها بل يتجلى في أن سياسة تخفيض الدينار الجزائري لم تؤدي إلى زيادة حقيقية في قيمة وحجم الصادرات وتحسن مركزها التنافسي.

وأما بالنسبة للتأكد من وجود ارتباط بين الأخطاء من عدمه وبذلك سنعتمد على الاختبارات الموالية.

- **دراسة الارتبـاط الذاتي لبواقي النموذج المقبول:**

بناءا على الاختبار فإن النتائج المتحصل عليها هي كالتالي:

الجدول رقم (20): نتائج اختبار (Box-Pierce/Ljung-Box)

Date: 07/14/12 Time: 11:28
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.305	0.305	4.0890	0.043
		2	0.066	-0.030	4.2855	0.117
		3	-0.123	-0.148	4.9839	0.173
		4	-0.288	-0.233	8.9389	0.063
		5	-0.313	-0.186	13.746	0.017
		6	-0.220	-0.106	16.181	0.013
		7	-0.128	-0.109	17.029	0.017
		8	-0.010	-0.074	17.035	0.030
		9	0.122	0.000	17.853	0.037
		10	-0.006	-0.220	17.855	0.057

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS6)

من خلال الجدول(20) نلاحظ أن قيمة $(Q-stat)$ المحسوبة أقل من القيمة المجدولة $(\chi^2_{0.05})$ عند كل التأخرات، بالاضافة الى ذلك فان كل القيم محصورة داخل مجال الثقة، لذلك نقبل فرضية العدم أي احتمال عدم وجد ارتباط بين الاخطاء.

الجدول رقم (21): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام LM Test

الاختبارات الإحصائية	القيمة (Estimated Value)	الاحتمال (Probability)
اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام LM Test	3.731: [1]	(0.0615)
	1.839: [2]	(0.1744)
	1.801: [3]	(0.1662)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (20).

من خلال الجدول(21) يتبين بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث أن قيمة (LM) المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لفيشر $F_{(0.05)}$ وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية والقول بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار اختلاف التباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام (ARCH Test)

الاختبارات الإحصائية	القيمة (Value Estimated)	الاحتمال (Probability)
اختبار اختلاف تباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام ARCH Test	1.939: [1] 0.761: [2] 2.059: [3]	(0.1718) (0.4744) (0.1240)

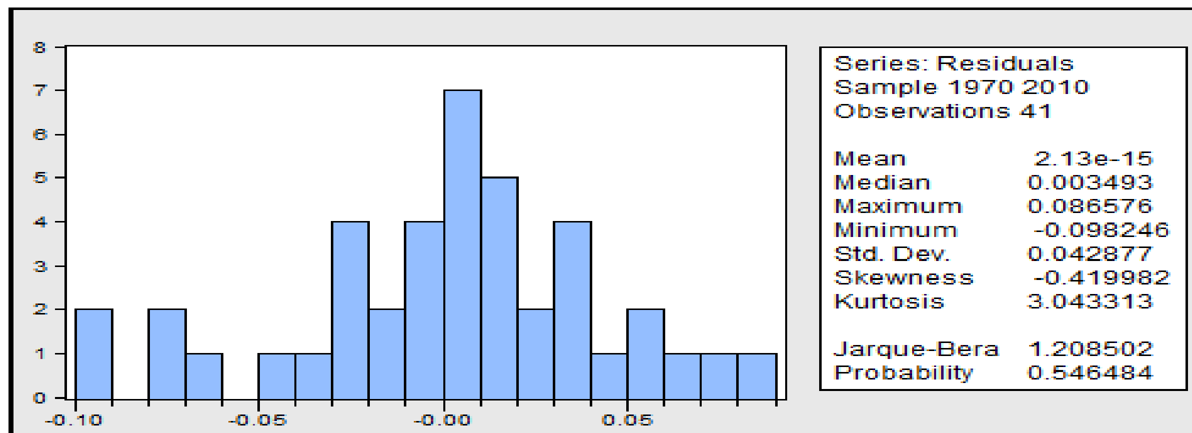
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (23).

يتضح من نتائج الجدول(22) من خلال اختبار(ARCH Test) الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة(F) المحسوبة بلغت (0.761) أصغر من قيمة المجدولة $(F_{tab}(2,36) = 3.23)$ وهي غير معنوية إحصائياً ما يدل على أن المعادلة المفسرة للصادرات الجزائرية لا يوجد بها ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

❖ **اختبـــار التوزيـع الطبيعي (la normalité) لبواقي النموذج**

لمعرفة طبيعية سلاسل البواقي نستخدم اختبار(Jarque–Bera) فرضية العدم: سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): نتائـــج اختبار Jarque–Bera على بواقـي النموذج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS6)

من خلال الجدول(23) أعلاه نجد أن قيم (Jarque–Bera) للبواقي أقل من القيمة الجدولية لـ (**كي دو**) ومنه نقبل فرضية العدم بأن جميع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (وهذا أيضا ما تشير إليه القيم الاحتمالية (proba) فهي أكبر من (0,05)).

ومنه وبعد تجاوز كل الاختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج يمكن القول بأن النموذج المبين أدناه يمكن أن يفسر لنا الطلب على الصادرات الجزائرية وكما يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالقيم المستقبلية التي يمكن للجزائر أن تصدرها.

$$LX_t = -14.277 + 0.7083LPIB_OCDE_t + 0.5755LQOIL_t - 0.0421LPXW_t + 0.0416LTCH_t$$

المبحث الثاني: تقدير دالة الواردات

أما بالنسبة لتقدير دالة الطلب على الواردات فنأخذ نفس المراحل التي انتهجناها في تقدير دالة الصادرات والتي تكون وفق الآتي:

المطلب الأول: تحديد المتغيرات المفسرة وصياغة النموذج

أولا وكما أشرنا له في دالة الصادرات فإن معادلات الميزان التجاري عادة ما تكون معادلات مفسرة بنموذج لوغاريتمي، وبالتالي فإن الصياغة اللوغاريتمية أحسن تمثيل لدالة الواردات.

وقد تعددت الدراسات التطبيقية في تحديد نموذج دالة الواردات من دولة لأخرى، فمن خلال الدراسات السابقة وحصر المتغيرات المفسرة لدالة الواردات الكلية، نجد أنه يمكن تحديد المتغيرات المفسرة لدالة الواردات فيما يلي: الطلب الداخلي، المديونية، سعر الصرف، الكمية المنتجة من البترول ومعدل تغطية الصادرات للواردات، وعليه يمكن تحديد العلاقة التي تربط بين هاته المتغيرات كالتالي:

$$LM_t = f\left(LDI_t \text{،} LOIL_t \text{،} LTVC_t \text{،} LDET_t \text{،} LTCH_t \ldots\right) \ldots\ldots\ldots(21)$$

من خلال هذه العلاقة تكون المتغيرات المفسرة لدالة الواردات كالتالي:

LM_t: اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الواردات من السلع والخدمات؛ فالواردات هي المتغير التابع في النموذج: وتمثل السلع والخدمات المنتجة في العالم ولكنها مستهلكة داخل البلد[1].

LDI_t: اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي يعبر عنه بالطلب الداخلي؛

$LOIL_t$: اللوغاريتم الطبيعي للكمية المنتجة من البترول؛

$LTCV_t$: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التغطية والذي يعبر عن تغطية حجم الصادرات للواردات؛

$LDET_t$: اللوغاريتم الطبيعي للمديونية؛

$LTCH$: اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الحقيقي؛

المعطيات المستعملة في هذا البحث هي متغيرات اقتصادية كلية، والتي تم الحصول عليها من قاعدة المعطيات للديوان الوطني للإحصائيات، وكذا البنك الدولي. مقدرة بالدولار

---

[1] – صالح تومي، عيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الأمريكي وسنة الأساس هي (2000=100) وأما فترة الدراسة فهي تغطي السنوات (1970-2010) وذلك بناءا على ما توفر لدينا من معطيات.

وبهذا تكون دالة الواردات الجزائرية ممثلة وفق النموذج التالي:

$$LM_t = c + \alpha_1 LDI_t + \alpha_2 LPIOL_t + \alpha_3 LTCV_t + \alpha_4 LDET_t + \alpha_5 LTCH_t + \mu_t \quad \ldots\ldots (22)$$

وبنفس الملاحظة أنه يجب في هذا الصدد استعمال القيم الحقيقية بدلا من القيم الاسمية لذلك سنقوم باستعمال قيم المتغيرات بالقيم الحقيقية وذلك بإتباع الطريقة التالية:

$$\text{القيمةالحقيقية} = \frac{\text{القيمة الاسمية}}{\text{الرقم القياسي الاسعار}} \times 100$$

وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (**EVIEWS6**) في معالجة المتغيرات واختبارها وكذلك تقدير النموذج.

المطلب الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

بعد ضبط المتغيرات التي تبين لنا أنها ذات تأثير على دالة الطلب على الواردات، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى(**MCO**) وبالاستعانة ببرنامج (**Eviews6**) في التقدير، النتائج المحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(24): نتائج تقديرات دالة الطلب على الواردات الجزائرية

المتغيرات التفسيرية	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	المعلمات	إحصائية (t)	المعلمات	إحصائية (t)	المعلمات	إحصائية (t)
الحد الثابت (C)	−1.91	−1.154	−1.47	−0.927	-3.85	-3.680
LDI	0.50	7.513	0.18	7.889	0.55	11.425
$LOIL$	0.39	3.691	0.44	4.948	0.47	5.102
$LTCV$	−0.60	−8.575	−0.62	−9.664	-0.52	-13.630
$LDET$	−0.012	−0.933	−	−	−	−
$LTCH$	0.027	1.082	0.04	1.947	−	−
R^2	0.977		0.977		0.974	
$\bar{R}^2$	0.974		0.974		0.972	
DW	1.232		1.111		1.04	
F − stat	309,44		387,97		479,80	
عدد المشاهدات	41		41		41	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews6)

2-1) دراسة النموذج الأول

من خلال الجدول(24) أعلاه وفي العمود الأول يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$LM_t = -1.91 + 0.5LDI_t + 0.39LOIL_t - 0.6LTCV_t - 0.01LDET_t$$
$$t \quad (-1.154) \quad (7.513) \quad (3.691) \quad (-8.575) \quad (-0.933)$$
$$+0.02LTCH_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (23).$$
$$(1.082)$$
$$R^2 = 0.977 \quad \bar{R}^2 = 0.974 \quad \text{F} - \text{stat} = 309,44 \quad DW = 1.232 \quad Obs = 41$$

❖ **تقييم النموذج**

من خلال نتائج تقدير النموذج لدالة الطلب على الواردات والتي تتضح في المعادلة(23) فإن النموذج مقبول من الجانب الاقتصادي وذلك بناءا على تبرزه إشارات معلمات المتغيرات وبما يتماشى والنظرية الاقتصادية والوضعية الإقتصادية للبلد، حيث أن كل من الطلب الداخلي(DI_t) والكمية المنتجة من البترول(OIL_t) وسعر الصرف(TCH_t) لها علاقة طردية بالطلب على الواردات، وقد يكون سعر الصرف بعلاقة عكسية وذلك بحسب تقلبات سعر الصرف والأسعار العالمية أما الكمية المنتجة من البترول والتي تعبر عن ما نصدره وما يحققه لنا من مداخيل مالية حيث أن الصادرات الجزائرية تمثل(98%) منها محروقات، أما كل من المديونية(DET) ومعدل تغطية الصادرات للواردات(TCV) فتكون بعلاقة عكسية مع الطلب على الواردات.

هذا بما يخص الجانب الاقتصادي أما الجانب الإحصائي والقياسي، فمن خلال قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ فإنه يساوي ($\bar{R}^2 = 0.974$) أي أن المتغيرات تفسر (97.4%) من التغير الحاصل في الطلب على الواردات، ومن جهة أخرى فإن نتائج اختبار ستيودنت للنموذج غير معنوي، حيث نرفض إحصائية معلمة كل من الحد الثابت، المديونية وسعر الصرف لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أقل من إحصائية ستيودنت المجدولة $(t_{cal} < t_{tab}(41) = 2.02)$، ونقبل إحصائيا كل من معلمة الطلب الداخلي، معدل التغطية(TVC) وكذا الكمية المنتجة من البترول، لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت المجدولة $(t_{cal} > t_{tab}(41) = 2.02)$، وبالتالي نرفض الفرضية (H_0)، وهذا ما يدل على أن المعلمات معنويا تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $(\alpha = 5\%)$، أما بالنسبة لاحصائية فيشر فإن$(F_{cal} > F_{tab}(41) = 2,63)$ مايدل على أنه هناك علاقة بين المتعغيرات المفسرة والمتغير التابع الطلب على الواردات وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، أما إحصائية داربين واتسون (DW=1.232) تدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث نجد بأن قيمة (DW) المحسوبة واقعة في مجال الشك (1.23 1.79) عند مستوى معنوية (5%).

وعليه نجد أن النموذج الأول مقبول من الناحية الاقتصادية وغير مقبول من الجانب الإحصائي لأن معلمة كل من الحد الثابت، المديونية وسعر الصرف غير معنوية ومن أجل الوصول إلى نموذج مقبول لدالة الطلب على الواردات الجزائرية يتماشى وفق ما تتميز به الوضعية الاقتصادية في الجزائر قمنا في كل مرة بحذف واحد من المتغيرات وقد كانت النتائج وفق النماذج الآتية:

2-2)- دراسة النموذج الثاني بعد حذف المديونية (DET)

من خلال الجدول رقم(24) أعلاه وفي العمود الثاني يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$LM_t = -1.47 + 0.48LDI_t + 0.44LOIL - 0.62LTCV_t$$

$$t \quad (-0.927) \quad (7.889) \quad (4.948) \quad (-9.664)$$

$$+0.04LTCH_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (24).$$

$$(1.947)$$

$$R^2 = 0.977 \quad \bar{R}^2 = 0.974 \quad \text{F-stat} = 387,97 \quad DW = 1.111 \quad Obs = 41$$

❖ تقييم النموذج:

من خلال نتائج النموذج الثاني الموضحة في المعادلة (24) فإن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية والقياسية فإن قيمة معامل التحديد ($\bar{}^2 = 0.974$) تبرز أن المتغيرات تفسر الطلب على الواردات بنسبة (97.4%)، وبالنسبة لاختبار ستيودنت فقد تبين أن معلمة كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أي الطلب الداخلي ومعدل التغطية وكذا الكمية المنتجة من البترول معنوية، لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت المجدولة ($t_{cal} > t_{tab}(41) = 2.02$)، وبالتالي نرفض الفرضية (H_0)، وهذا ما يعني أن المعلمات معنويا تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)، كما نرفض إحصائية معلمة الحد الثابت وسعر الصرف لأن إحصائية ستيودنت

المحسوبة أقل من إحصائية ستيودنت المجدولة $(t_{cal} < t_{tab}(41) = 2.02)$. أما إحصائية داربين واتسون(DW=1.111) تدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث نجد بأن قيمة (DW) المحسوبة أقل من (DW) المجدولة(1.23) عند مستوى معنوية (5%).

وعليه نجد أن النموذج الأول مقبول من الناحية الاقتصادية وغير مقبول من الجانب الإحصائي لأن معلمة كل من الحد الثابت وسعر الصرف غير معنوية، وبالتالي يتضح أن المديونية من خلال النموذج لا تؤثر على دالة الطلب على الواردات الجزائرية وهذا ما يتوافق والوضعية الاقتصادية في الجزائر من حيث أن المديونية تم تغطيتها من خلال ما تم الاستفادة منه من المداخيل المالية المتأتية من صادرات المحروقات لارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة ما حقق من عائد مالي معتبر عمل على تغطية الدين الخارجي.

2-2)- دراسة النموذج الثالث بعد حذف سعر الصرف (TCH)

$$LM_t = -3.859 + 0.555LDI_t + 0.474LOIL - 0.524LTVC_t \text{.......(25)}$$
$$t \quad (3.680) \quad (11.42) \quad (5.102) \quad (-13.630)$$
$$R^2 = 0.974 \quad \bar{R}^2 = 0.972 \quad \text{F-stat} = 479,8 \quad DW = 1.0 \quad Obs = 41$$

❖ **تقييم النموذج:**

من خلال نتائج النموذج الثالث الموضحة في المعادلة(25) فإن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية والقياسية ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح$(\bar{R}^2 = 0.972)$ تبرز أن المتغيرات تفسر الطلب على الواردات بنسبة (97.2%) وبالنسبة لاختبار ستيودنت فقد تبين أن معلمة كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أي الطلب الداخلي ومعدل التغطية وكذا الكمية المنتجة من البترول ومعلمة الحد الثابت معنوية، لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت المجدولة $(t_{cal} > t_{tab}(41) = 2.02)$، وبالتالي نرفض الفرضية (H_0)، وهذا ما يعني أن المعلمات معنويا

تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $(\alpha = 5\%)$، أما إحصائية داربين واتسون(DW=1.04) تدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث نجد بأن قيمة (DW) المحسوبة أقل من (DW) المجدولة(1.23) عند مستوى معنوية (5%).

وبالتالي يتضح من خلال النموذج أن متغيرة سعر الصرف الحقيقي غير مفسرة لدالة الطلب على الواردات ويفسر ذلك بناءا على ما عرفته الواردات الجزائرية من تذبذبات والتي لم يقابلها تغير في سعر الصرف الحقيقي ونجد هذا واضحا خلال مرحلة تحرير التجارة الخارجية وخاصة في الفترة (1990-1996) التي شهدت انخفاضا في قيمة العملة الوطنية وذلك في اطار ما تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي لتعزيز تحرير التجارة الخارجية وتحسين ميزانها التجاري، ونجد أن شرط نجاح سياسة التخفيض هو تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بمرونة كافية، وهو الأمر المفقود في الإقتصاد الجزائري، وذلك بسبب طبيعة السلع المستوردة فالجزء الأكبر منها يعتبر سلعا ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها سواء كانت سلعا استهلاكية أو مستعملة في العملية الإنتاجية مثل المعدات والتجهيزات الصناعية، وبهذا نكون أمام حتمية لا خيار فيها، وبالتالي نجد أن وضعية الإقتصاد الجزائري لم تجد لسياسة تخفيض سعر الصرف نجاحا في إعادة التوازن الخارجي وتقليص حجم الواردات.

المطلب الثالث: دراسة اختبار الارتباط الذاتي

3-1) دراسة الارتبـاط الذاتي لبواقي النموذج المقبول:

من بين الفرضيات الأساسية عند قيامنا بتقدير أي نموذج اقتصادي هي أن سلاسل البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي، وللتحقق من هذه الفرضية سنستخدم اختبار(**LM Multiplicateur de lagrange**) واختبار(**Box-Pierce/Ljung-Box**)، والذي يختبر الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، والنتائج المتحصل عليها هي كالتالي:

الجدول رقم (25): نتائج اختبار (Box-Pierce/Ljung-Box)

Date: 04/21/13 Time: 14:24
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Lag	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.433	0.433	8.2751	0.004
2	0.103	-0.105	8.7517	0.013
3	-0.006	-0.012	8.7534	0.033
4	-0.335	-0.394	14.099	0.007
5	-0.257	0.079	17.328	0.004
6	-0.177	-0.129	18.902	0.004
7	-0.244	-0.147	21.990	0.003
8	-0.152	-0.151	23.228	0.003
9	-0.180	-0.210	25.007	0.003
10	-0.100	-0.015	25.574	0.004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS6)

من خلال الجدول رقم(25) اعلاه نلاحظ أن القيم كلها خارج مجال الثقة وبهذا يحتمل عدم وجود ارتباط بين الاخطاء بالاضافة الى ذلك فان قيمة$(Q-stat(10)=25.574)$ المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة $(\chi^2_{0.05}(10)=18.31)$، بالاضافة الى ذلك فاننا نلاحظ انه يوجد بعض القمم خارج مجال الثقة لذا نرفض فرضية العدم(H_0)، أي يحتمل وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم (26): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام(LM Test)

الاختبارات الإحصائية	القيمة (EstimatedValue)	الاحتمال (Probability)
اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام LM Test	9.075: [1]	(0.0047)
	4.577: [2]	(0.0171)
	2.970: [3]	(0.0454)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(29).

من خلال الجدول رقم (26) أعلاه يتبين بأنه يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث أن قيمة (LM) المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لفيشر $F_{(0.05)}$ وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية

الصفرية والقول بأنه يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي وللتخلص من هذه المشكلة نستعمل طريقة كوكران أركيت(**Cochrane-Orcutt**)[1]، والذي أعطى النتائج التالية.

الجدول رقم(27): نتائج تقدير معلمات نموذج الواردات الكلية حسب طريقة(Cochrane-Orcutt)

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 14:45
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Convergence achieved after 10 iterations
MA Backcast: 1969

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.901326	1.298472	-2.234415	0.0318
LID	0.511433	0.059021	8.665333	0.0000
LOIL	0.543879	0.110847	4.906587	0.0000
LTVC	-0.551831	0.049165	-11.22402	0.0000
MA(1)	0.577693	0.136818	4.222334	0.0002

R-squared	0.981284	Mean dependent var	9.582073
Adjusted R-squared	0.979204	S.D. dependent var	0.327209
S.E. of regression	0.047186	Akaike info criterion	-3.155585
Sum squared resid	0.080155	Schwarz criterion	-2.946612
Log likelihood	69.68948	Hannan-Quinn criter.	-3.079488
F-statistic	471.8631	Durbin-Watson stat	1.913278
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots -.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS6).

من خلال الجدول رقم (27) أعلاه يمكننا أن نستخلص المعادلة التالية:

$$LM_t = -2.90 + 0.51LDI_t + 0.54LOIL - 0.55LTCV_t$$
$$t \quad (-2.234) \ (8.665) \quad (4.906) \quad (-11.224)$$
$$+0.57MA(1) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (26)$$
$$(4.222)$$
$$R^2 = 0.981 \ \ \bar{R}^2 = 0.979 \ \ \mathrm{F-stat} = 471,86 \ DW = 1.9 \ \ Obs = 41$$

[1]: philippe gasin: économétrie . edition technip. Paris, 2009, p176.

❖ تقييم النموذج:

باستخدام طريقة كوكران أوركيت (***Cochrane-Orcutt***) للتخلص من الارتباط الذاتي بين البواقي تظهر نتائج تقدير النموذج الموضحة في المعادلة رقم (26) أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، أما بالنسبة للجانب الإحصائي والقياسي فإن قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.979$ تعبر على أن المتغيرات تفسر ما نسبته (97.9%) من الطلب على الواردات، وبالنسبة لنتائج اختبار ستيودنت يتبين لنا بان معلمة $MA(1)$ معنوية، وكذلك الأمر بالنسبة لمعلمة كل من الطلب الداخلي والكمية المنتجة من البترول وسعر الصرف ومعدل التغطية، لأن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت المجدولة ($t_{cal} >$ $ttab(41)=2.02$، وبالتالي نرفض الفرضية $H0$، وهذا ما يعني أن معلمات النموذج تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)، أما بالنسبة لإحصائية داربن واتسن (DW=1.913) تدل على احتمال عدم وجود ارتباط ذاتي بين لأخطاء عند مستوى معنوية (5%) لأن قيمة (DW) المحسوبة أكبر من (DW) المجدولة(1.79).

وبالتالي فالنموذج أعلاه مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية وللتأكد من عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء نستعمل العديد من الاختبارات وهي كالتالي:

دراسة الارتبـــاط الذاتي لبواقي النموذج المقبول:

الجدول رقم (28): نتائج اختبار (Box-Pierce/Ljung-Box)

Date: 04/21/13 Time: 14:53
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.029	0.029	0.0363	
		2	0.151	0.150	1.0693	0.301
		3	0.073	0.067	1.3199	0.517
		4	-0.258	-0.292	4.5026	0.212
		5	-0.133	-0.159	5.3724	0.251
		6	-0.051	0.047	5.5014	0.358
		7	-0.238	-0.162	8.4347	0.208
		8	0.023	-0.031	8.4624	0.294
		9	-0.168	-0.200	10.014	0.264
		10	-0.045	-0.051	10.129	0.340

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EVIEWS6)

من خلال الجدول رقم(28) أعلاه نلاحظ أن قيمة ($Q - stat(10) = 10.129$) المحسوبة أقل من القيمة المجدولة ($\chi^2_{0.05}(10) = 18.31$)، بالاضافة الى ذلك فان كل القمم محصورة داخل مجال الثقة، اذا نقبل فرضية العدم(H_0)، أي يحتمل عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم (29): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام (LM Test)

الاختبارات الإحصائية	القيمة (Estimated Value)	الاحتمال (Probability)
اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام LM Test	0.098: [1] 0.907: [2] 0.650: [3]	(0.7549) (0.4130) (0.5882)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (32).

من خلال الجدول(29) أعلاه يتبين بأنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء، حيث أن قيمة (LM) المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لفيشر $F_{(0.05)}(2.34) = 3.27$ وهذا ما يعني قبول الفرضية الصفرية والقول بعدم وجدود ارتباط بين البواقي.

الجدول رقم (30): نتائج اختبار اختلاف التباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام (ARCH Test)

الاختبارات الإحصائية	القيمة (Value Estimated)	الاحتمال (Probability)
اختبار اختلاف تباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام ARCH Test	0.001: [1] 0.131: [2] 0.188: [3]	(0.9660) (0.8769) (0.9032)

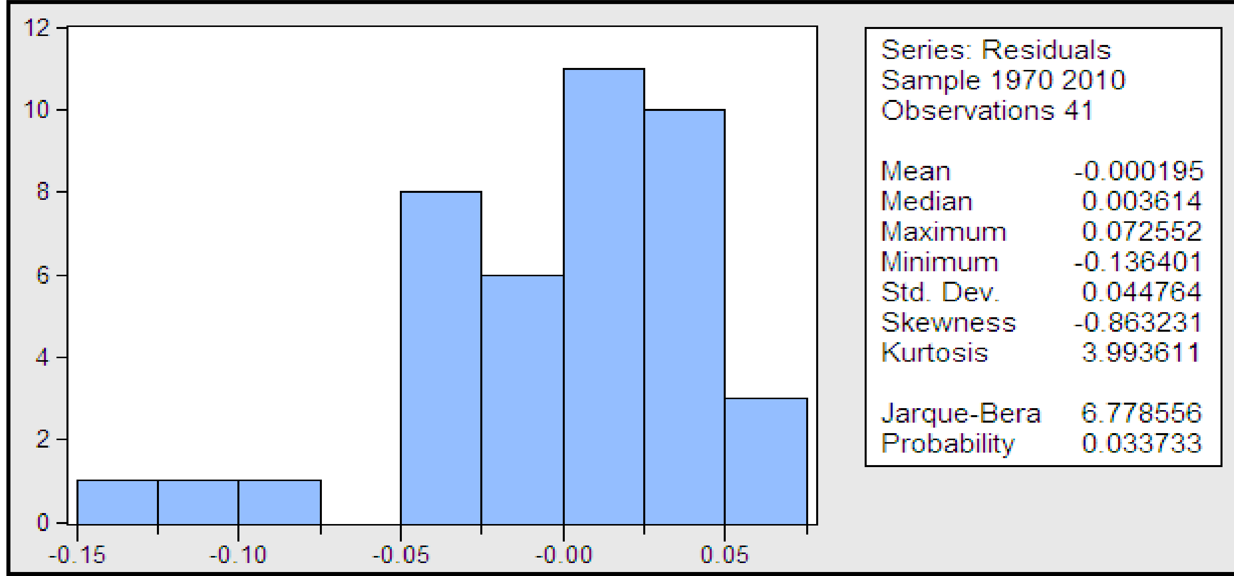
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(35).

يتضح أيضاً من خلال اختبار(**ARCH Test**) في الجدول رقم(30) والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة(F) المحسوبة بلغت (0.131) أصغر من قيمة المجدولة $F_{tab}(2, 36) = 3.23$ وهى غير معنوية إحصائياً ما يدل على أن المعادلة المفسرة لدالة الطلب على الواردات الجزائرية لا يوجد بها ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

❖ اختبـار التوزيع الطبيعي (la normalité) لبواقـي النموذج

لمعرفة طبيعية سلاسل البواقي نستخدم اختبار(**Jarque–Bera**) فرضية العدم: سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (31) : نتائـــج اختبار Jarque–Bera على بواقـي النموذج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews6).

أعلاه نجد أن قيم **(Jarque–Bera)** للبواقي أكبر من القيمة الجدولية لـ **(كي دو)** ومنه نرفض فرضية العدم بأن جميع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي قوسيان (وهذا أيضا ما تشير إليه القيم الاحتمالية proba فهي أقل من 0.05).

ومنه وبعد تجاوز كل الاختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج يمكن القول بأن هذا النموذج المبين أدناه يمكن أن يفسر لنا دالة الطلب على الواردات في الجزائر والاعتماد عليها في التنبؤ بالقيم المستقبلية التي يمكن للجزائر أن تستوردها.

$$LM_t = -2.90 + 0.51LDI_t + 0.54LOIL - 0.55LTCV_t + 0.57MA(1)$$

وعليه وبناءا على تقدير دالتي الصادرات والواردات في إطار الدراسة القياسية للميزان التجاري في الفترة(1970−2010) نتوصل للنموذجين الذين يمثلان كل من دالة الطلب على الصادرات و دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال هاته الفترة كالآتي :

دالة الصادرات:

$$LX_t = -14.27 + 0.70LPIB_OCDE_t + 0.57LQOIL_t - 0.04LPXW_t + 0.04LTCH_t$$

دالة الواردات :

$$LM_t = -2.9 + 0.51LDI_t + 0.54LOIL - 0.55LTCV_t + 0.57MA(1)$$

خلاصة الفصل الثالث:

أردنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة قياسية للصادرات والورادات في الفترة (1970-2010)، وذلك بتقدير نموذجين لكل من الصادرات والواردات، فمن خلال النموذج المقدم للدلالة على الصادرات تبين بعد اجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية أن النموذج الذي يعطي التقدير الأمثل لدالة الطلب على الصادرات يعبر عنه من خلال المتغيرات التالية: الطلب الخارجي والمتمثل في الناتج الداخلي الخام لدول منظمة التعاون الإقتصادي (OCDE)، ومؤشر الأسعار الدولية أي مؤشر الميزة التنافسية، سعر الصرف، الإستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لأسعار البترول فاتضح من خلال الإختبارات المقامة على النمودج أنها لا تؤثر في دالة الصادرات، وبما أن تمثل المحروقات نسبة (98%) من اجمالي الصادرات، فقد قمنا بتحسين النموذج من خلال استبدال أسعار البترول بالكمية المنتجة منه، بناءا على طبيعة المعطيات المرتبطة بأسعار البترول والتي تعبر عن المتوسط الحسابي في فصول كل سنة من فترة الدراسة، ما يولد أخطاءا في القياس، وبالتالي تبين أن الكمية المنتجة من البترول متغيرة مفسرة لدالة الطلب على الصادرات الجزائرية.

أما بالنسبة لدالة الواردات فقد تبين بعد إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية أن النموذج الذي يعطي التقدير الأمثل من خلال المتغيرات التالية: الطلب الداخلي والمتمثل في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، الكمية المنتجة من البترول، معدل التغطية.

وعليه بعد تحديد النمودجين لكل من الصادرات والواردات، وبعد التأكد من صلاحية كل من النموذجين للقدرة على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظاهرة نكون قد ضبطنا العوامل المؤثرة في الميزان التجاري والمتعلقة بالصادرات والوردات والذي يعطى بالعلاقة التالية: $BT = Xt - Mt$

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد كانت دراستنا لموضوع الميزان التجاري بشكل خاص تطرقنا للتجارة الخارجية بصفة عامة، لما لهذا القطاع من الأهمية البالغة في التنمية الإقتصادية كونه يعتبر أهم صور العلاقات الإقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة، وعليه اقترن نجاحه بوضعية الميزان التجاري، لهذا انصبت دراستنا في هذا الموضوع على الميزان التجاري أي على كل من الصادرات والواردات، حيث يعتبر الفائض في الصادرات هو المحفز الأساسي للنمو ويساعد على استيراد وسائل انتاج ذات تكنولوجيا متطورة لرفع الإنتاجية وتنمية الدخل الوطني.

وإلماما بدراسة الموضوع بما يمكننا للإجابة على الفرضيات المطروحة والوصول إلى استخلاص نتائج الدراسة: فقد كانت الدراسة مقسمة لثلاث فصول، حيث محطتنا الأولى في هذا البحث تتعلق بالجانب النظري للتجارة الخارجية، مكشفين من خلاله أهمية التجارة الخارجية وأسس قيام التبادل الدولي من وجهة نظر المدارس الإقتصادية، بداية من آدم سميث الذي بنى فكرته على أساس نفقات الإنتاج بما تعطي للبلد ميزة مطلقة أوبصفة نسبية حسب ريكاردو، وأما المدرسة النيوكلاسيكية التي قدم روادها (هكشر- أولين) تفسيرا مبني على الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، إلى أن جاءت النظرية الحديثة التي هي الأخرى طرحت العديد من الأفكار مثل نموذج دورة حياة المنتج الذي يجعل من التقدم التكنولوجي مصدرا للميزات النسبية، فرغم اختلاف زوايا التفسير عند كل نظرية إلا أنه جاءت مكتاملة في مجملها توضح تفسير قيام التبادل الدولي، وكما أشرنا من خلال هذا الفصل إلى المفاهيم العامة للصادرات والواردات والميزان التجاري.

أما الفصل الثاني والذي تطرقنا فيه إلى مسار السياسة التجارية موضحين أهم الإصلاحات والتدابير المتخذة بداية من مرحلة احكتار التجارة الخارجية خلال السبعينات إلى نهاية الثمانينات نحو التحرير التدريجي بداية من التسعينات إلى التحرير التام سنة 1994 وابرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، الأولى في سنة 1989 والثانية في إطار التثبيت

الإقتصادي ما بين 1994 إلى 1995 والثالثة في اطار التعديل الهيكلي مابين 1995 إلى 1998، وأما بالنسبة لطبيعة التركيبة السلعية والجغرافية للصادرات والواردات فيتضح لنا بحسب ما استخلصناه من مؤشرات التجارة الخارجية مدى تمركز تجارتنا الخارجية سواء من حيث توزيعها سلعيا وجغرافيا، ففي الجانب السلعي نجد حدة تركز توزيع صادراتنا السلعية التي تكاد تنحصر في منتوج واحد بسيطرة قطاع المحروقات بسنبة (98%) من اجمالي الصادرات، مما يدل على مدى تبعية الإقتصاد الوطني لمورد مالي واحد للمداخيل بالعملة الصعبة يكون مرهونا بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية من جهة وتركز واردتنا السلعية ولكن بدرجة أقل عن الصادرات تتمثل في سلع التجهيز الصناعية والمنتجات النصف المصنعة والسلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فقد كانت تعاملاتنا مع شركائنا التجاريين(زبائننا وموردينا) منحصرة في (القارة الأوروبية، وشمال أمريكا، آسيا)، ونجد أن الإتحاد الأوروبي يعتبر الزبون الرئيسي باستحواذه على أكثر من(50%) من اجمالي الصادرات، ويعتبر كذلك المورد الرئيسي. وأما بالنسبة للميزان التجاري فكان خلال الفترة الدراسية بين الفائض والعجز غير أنه غالبا ما يسجل فائضا وذلك لارتباطه بالصادرات التي تهيمن عليها المحروقات مايجعله تحت رحمة المتغيرات الدولية وتذبذبات الأسعار، حيث يسجل عجزا بالنسبة للصادرات خارج المحروقات التي مثلت نسبا ضئيلة من اجمالي الصادرات. وبالتالي يتبين أن:

- الفائض في الميزان التجاري لا يعبر عن طبيعة النمو الإقتصادي، حتى وان سلمنا بالتحسن في السنوات الأخيرة، فإنه يبقى ضئيلا جدا؛
- رغم الإجراءات التي اعطت اهتماما بترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها بقيت تراوح مكانها فهي لم تتجاوز طيلة المرحلة (5%)، فلم تكن إجراءات تخفيض العملة كفيلة باخراج الصادرات خارج المحروقات من ركودها؛
- المداخيل من العملة الصعبة من عوائد البترول ما هي إلا مخذرا، لم يتسنى الإستفادة منها والتماشي وفق ما يخلق إقتصاد قوي وتحسين خصائصه الهيكلية؛

- فقدان الميزة التنافسية للسلع الجزائرية ما يخلق تدهور مساهمة القطاعات في إجمالي الصادرات بسبب ضعف مردودية الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، ما أدى إلى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية ومواد التجهيز.

وعليه يمكن أن نستخلص نتيجة عامة حول مسار التجارة الخارجية ونتضمن بذلك الميزان التجاري على أنه لا يوجد اختلاف مابين مرحلة الإحتكار والتحرير، فقد ظلت الصادرات خارج المحروقات تشكل جانب هامشي في النمو الإقتصادي، ويمكن ارجاعه كون أن المؤسسات الجزائرية تعودت أكثر على الشراء منها على البيع، فيبقى الفرق الوحيد بين المرحلتين يتمثل في ضخامة المبالغ المالية، وهذا ما يظهر فشل الإصلاحات المتخذة لعدم توفر شروط تحققها.

أما الفصل الثالث والذي قمنا من خلاله بتحديد المتغيرات والعوامل المؤثرة في الصادرات والواردات، وذلك ببناء نموذج لكل منهما: مع التأكد من صلاحيته الإحصائية والقياسية والإعتماد عليه في التنبؤ بالقيم المستقبيلة لكل منهما فوجدنا أنه يمكن الإعتماد على المتغيرات التالية التي تعطي تفسيرا لدالة الطلب على الصادرات الجزائرية وهي: الطلب الخارجي المتمثل في الناتج الداخلي الخام لـ:(OCDE)، مؤشر الميزة التنافسية الدولية، سعر الصرف، بينما وصلنا إلى نتيجة أن أسعار البترول لا تعتبر مفسرة في النموذج ويرجع ذلك طبيعة المعطيات المستعملة في التقدير فهي عبارة عن المتوسط الحسابي لأسعار البترول في فصول كل سنة الأمر الذي يجعل أخطاء القياس تكون أكبر، وإضافة لذلك بناءا على ما تفرضه الأوبيب على أعضائها من خلال تحديد الكمية المصدرة (الكوتا) مايبرز عدم تعلق كمية الطلب على الصادرات بأسعار البترول بيع وشراء البترول بعقود لأجل، مما يضعف القدرة التفسيرية للمتوسط السنوي للأسعار، فتم تحسين النموذج من خلال استبدال أسعار البترول بالكمية المنتجة منه، أما بالنسبة لمتغيرة الإستثمار الأجنبي المباشر فلم تكن مفسرة من خلال النموذج وتفسير ذلك يرجع إلى أنه رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الاستثمارات وإشراكها في مسار التنمية بما يؤهل لترقية القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات إلا أنه تبقى مجرد إجراءات لم يستفد منها، وبذلك

يبقى قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة السلعية للصادرات لضعف الهيكل الإنتاجي خارج قطاع المحروقات.

أما بالنسبة لدالة الطلب على الواردات الجزائرية فوجدنا أن النموذج الذي يعبر عنها يتكون من المتغيرات التالية: الطلب الداخلي والذي يعبر عنه نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، ومعدل التغطية، والكمية المنتجة من البترول، أما المديونية فلم تكن مفسرة لدالة الطلب على الواردات الجزائرية بناءا على عرفه الإقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة من عائد مالي معتبر. وكذلك الأمر بالنسبة لمتغيرة سعر الصرف هي أيضا لم تكن مفسرة لدالة الطلب على الواردات من خلال النموذج وتفسير ذلك بناءا على ما عرفته الواردات الجزائرية من تذبذبات والتي لم يقابلها تغير في سعر الصرف الحقيقي ونجد هذا واضحا خلال مرحلة تحرير التجارة الخارجية ولم تجد سياسة تخفيض سعر الصرف نجاحا في تقليص حجم الواردات حيث أن شرط نجاح سياسة التخفيض هو تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بمرونة كافية، وهو الأمر المفقود في الإقتصاد الجزائري، وذلك بسبب طبيعة السلع المستوردة فالجزء الأكبر منها يعتبر سلعا ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها سواء كانت سلعا استهلاكية أو مستعملة في العملية الإنتاجية مثل المعدات والتجهيزات الصناعية، وبهذا نكون أمام حتمية لا خيار فيها.

وفي الأخير ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج بالتوصيات الاتية:

- البحث عن الإجراءات الكفيلة بمضاعفة حصة الموارد من الإيرادات باستثناء المحروقات، وحسن استخدام موارد النقد الأجنبي في تصحيح الإختلال القائم بين الإنتاج والإستهلاك؛
- تجديد وتكييف الهياكل القاعدية حسب التوجهات الجديدة للإقتصاد الوطني، وإنجاز هياكل قاعدية جديدة تسمح بتحسين أكثر للمزايا التنافسية الوطنية؛
- الإستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة، بما يخلق للسلع الميزة التنافسية، سواء ماتعلق الأمر بالثروات الباطنية والطبيعية، وخاصة ما تعلق الأمر بمستقبل الفلاحة باعتباره ثروة غير زائلة؛

- الإهتمام والتتبع الجيد والصارم للقطاعات خارج المحروقات وخلق الترابط بينها، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات، وبما يسمح كذلك بتنويع الإنتاج الوطني وتلبية متطلبات الإستهلاك؛
- إعطاء الأهمية البالغة لزيادة حركية رؤوس الأموال على الصعيد العالمي وإعادة تنظيم النظام المالي الوطني؛
- الإستفادة من الموقع الجغرافي بما لديه من أهمية إلى طرق الملاحة الدولية، بما يخلق ويوفر ويعطي الميزة التنافسية؛
- ضرورة تكييف الموارد البشرية الموجودة مع التغيرات المعرفية والتكنولوجية الحاصلة على المستوى العالمي؛

وأمام هاته التوصيات التي نرى انها قد ترفع من الإنتاج الوطني وتساهم في زيادة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في النمو الإقتصادي، وتحسن من وضعية الميزان التجاري، وفي إطار ما حاولنا ان نبذله من خلال هذا البحث لإعطاء ولو صورة مبسطة على دراسة الميزان التجاري في الجزائر فإنني أرى أنه يعطي مجالا للبحث بما يتماشى والتطورات الدولية الحاصلة وكاقتراح لموضوع دراسة مستقبلية تكون كالاتي :

التغيرات المناخية وأثرها على الميزان التجاري الجزائري (دراسة قياسية)

المراجع

المراجع

أولا: باللغة العربية

❖ **الكتب:**

1) أحمد ضباء الدين زيتون، مبادئ في علم الاقتصاد، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

2) أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2007.

3) إيمان عطية ناصف، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر ، 2006.

4) جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

5) جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2010.

6) جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، مصر ، 1992.

7) جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة:طه عبد الله منصور ، دار المريج، المملكة العربية السعودية.

8) حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية،1988.

9) حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2002.

10) حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات التجارة الدولية، مصر ، بدون دار نشر ، 2002.

11) رشاد العصار ، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000.

12) رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر ، القاهرة، 2007.

13) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.

14) سامي خليل، الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

15) سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر ، 1994.

16) سامي عفيقي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر ،1992.

17) سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.

18) السيد محمد أحمد السريبني، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

19) صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

20) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2000.

21) عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

22) عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973.

23) عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، مصر، بدون دار نشر2008.

24) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

25) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

26) كمال بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001.

27) مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

28) محمد السانوسي محمد شحاته، التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقيات الجات)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

29) محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، مصر، 2002.

30) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

31) محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الأسس النظرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر 2004.

32) محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

33) هانز خمان، ترجمة: مصطفى عبد الباسط، العلاقات الخارجية للدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977.

34) ويلسون براون، الاقتصاد الدولي الحديث، (ترجمة سمير كريم)،مكتبة الوعي العربي، مصر

❖ **الأطروحات والرسائل:**

35)آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية حالة (الجزائر – مصر)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2011.

36)بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011.

37)بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خراج المحروقات على النمو الإقتصادي حالة الجزائر(1970-2006)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

38)بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الإقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2000.

39)بيبي يوسف، السياسة الإقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

40)حراق مصباح، التجارة الخارجية وسياستها الجبائية في ظل التحولات الإقتصادية الجديدة للجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001..

41)حمدوش فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية في الجزائر (1967-2000)، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2002.

42)زاهي محمد الأمين، أثر الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها لـ:OMC، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

43) السعودي محد الطاهر، تقييم تخطيط التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1983..

44) السعودي محمد الطاهر، تقييم تخطيط التجارة الخارجية الجزائرية (1967-1983)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1985.

45) شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

46) شقبقب عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري (1970-2005)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.

47) صرارمة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الإنتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007.

48) عبابسة نوال، التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009.

49) عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003.

50) عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي (1990-2006)، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010.

51) عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011.

52) العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطوير ميزان المدفوعات الجزائري، جامعة الجزائر، 2002.

53) قريز مسعود، التجارة الخارجية بين التقيد والتحرير حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2001.

54) كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الإقتصادية، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 2008.

55) كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

56)مدباني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

57)مفتاح حكيم، السياسات التجارية والإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

58)ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007.

59)يحياوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي حالة الجزائر(1970-2009)، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011.

❖ **الدوريات والمجلات:**

60) بربري محمد الأمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011.

61) بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004.

62) بلعة جويدة، القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد10، 2010.

63) بيبي يوسف، الثابت والمتغير في اصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 16، 2007.

64) خالدي خديجة،أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري، مجلة شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 02، 2005.

65) سكينة بن حمود ، إستراتجية الصادرات من غير المحروقات – الصادرات الصناعية ، مجلة علوم الإقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 17 ، 2008.

66) سمية عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011..

67) صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-2002)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006..

68) صالح تومي، عيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2002)، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 12، 2005.

69) صالح تومي، ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي؟، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 11، 2004.

70) عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد10، 2004.

71) عبدات مراد، التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الإقتصادية العالمية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر (3)، العدد:21، 2010.

72) عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010.

73) عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد2، 2005.

74) محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقا، العدد 4، 2007.

75) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2005.

76) وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002.

❖ **الملتقيات والبحوث:**

77) تقرير هيئة تنمية وترويج الصادرات، سياسة التجارة الخارجية واستراتيجية تنمية الصادرات، وزارة التجارة سوريا، 2010.

78) دراسات في الأساليب، دليل الحسابات القومية، منشورات الأمم المتحدة، العدد85، نيويورك،2005.

79) زايري بلقاسم، انعكاسات وتحديات الأورو على الإقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأور–متوسطية، الملتقى الوطني: الإقتصاد الجزائري في الفية الثالثة، جامعة البليدة، 22/21 ماي 2002.

80) عبد الحميد رضوان، سياسة تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول، 2009.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

81) www.algex.dz

82) www.mincommerce.gov.dz

83) www.safex-algerie.com/fr/safex/qui-somme-nous.html

84) www.cours -comptabilite.com/article-5502919.html.

85) أحمد الكواز، دور التجارة الخارجية في النمو والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، مأخوذة من الموقع: www.arab-api.org/course40/c40_first.htm

86) مأخوذة من الموقع: Cours commerce international, Univesité de Rennes 1 Faculté des siences économiques

❖ **ثانيا: باللغة الفرنسية**

87) BRAHIM GUENDOUZI, Relations Economiques Internationales, édition EL MAARIFA, Alger, 2008.

88) Guillonchon Bernard, Kawedi Annie, Economie Internationale commerce et macroéconomie,4[eme]édition, Dunod, 2003

89) J- JOHNSTON, économétrie, Dunod, Paris, 1992.

90) KHALADI MOKHTAR, Introduction aux relations économiques internationales, offices publications universitaires, Alger, 2010.

91) - Mohamed El Hocine Benissad, la reforme économique en Algérie , O P U , Alger , 1991.

92) philippe gasin: économétrie . edition technip. Paris, 2009.

93) Yves Nizigiyimana et Mohamed Dahmani , Le taux d'ouverture de léconomie algerienne (1980-2005), Revue Compus,Univ Tizi-Ouzou, N[0]04, 2006, p 21.

الملاحق

الملحق رقم(01): التوزيع الجغرافي للصادرات خلال المرحلة (1970-1979)

الوحدة: مليون دج

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
1- المجموعة الإقتصادية الأوربية (cee)	**3903**	**2902**	**3646**	**4835**	**10097**	**10017**	**9798**	**9044**	**8095**	**13371**
النسبة (%)	78,36	68,96	62,28	64,65	51,53	53,96	44,13	37,05	33,40	36,38
منها: فرنسا	2667	991	1393	1667	3764	2761	3011	2581	2663	
النسبة (%)	53,54	23,55	23,80	22,29	19,21	14,87	13,56	10,57	10,99	0,00
المانيا	640	1014	1122	1635	4020	3561	4028	4248	3883	
النسبة (%)	12,85	24,10	19,17	21,86	20,52	19,18	18,14	17,40	16,02	
ايطاليا	210	317	450	712	1131	1929	1671	1116	519	
النسبة (%)	4,22	7,53	7,69	9,52	5,77	10,39	7,53	4,57	2,14	
2- مجموعة الدول الإشتراكية الأوروبية	**398**	**505**	**581**	**511**	**895**	**1122**	**646**	**444**	**904**	**715**
النسبة (%)	7,99	12,00	9,92	6,83	4,57	6,04	2,91	1,82	3,73	1,95
3- دول أوربية أخرى	**225**	**336**	**693**	**1032**	**1716**	**1168**	**1079**	**1369**	**1000**	**1674**
النسبة (%)	4,52	7,98	11,84	13,80	8,76	6,29	4,86	5,61	4,13	4,55
4- مجموعة دول أمريكا الشمالية	**41**	**78**	**495**	**846**	**4615**	**5143**	**9927**	**12527**	**12716**	**19713**
النسبة (%)	0,82	1,85	8,46	11,31	23,55	27,71	44,71	51,32	52,47	53,63
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	40	77	495	829	4582	5111	9785	12378	12491	
النسبة (%)	0,80	1,83	8,46	11,08	23,38	27,53	44,07	50,71	51,54	
5- مجموعة دول أمريكا الجنوبية	**147**	**184**	**213**	**60**	**713**	**322**	**370**	**625**	**1083**	**750**
النسبة (%)	2,95	4,37	3,64	0,80	3,64	1,73	1,67	2,56	4,47	2,04
6- مجموعة الآسيوية	**64**	**67**	**55**	**39**	**253**	**329**	**50**	**198**	**223**	**279**
النسبة (%)	1,28	1,59	0,94	0,52	1,29	1,77	0,23	0,81	0,92	0,76
منها: اليابان	44	62	44	20	130	135		94	83	
النسبة (%)	0,88	1,47	0,75	0,27	0,66	0,73		0,39	0,34	
7- مجموعة الدول العربية	**101**	**98**	**112**	**126**	**1090**	**38**	**64**	**8**	**13**	
النسبة (%)	2,03	2,33	1,91	1,68	5,56	0,20	0,29	0,03	0,05	
9- مجموعة الدول الإفريقية	**100**	**38**	**59**	**29**	**194**	**351**	**238**	**194**	**195**	
النسبة (%)	2,01	0,90	1,01	0,39	0,99	1,89	1,07	0,79	0,80	
10- باقي دول العالم	**2**	**-**	**-**	**1**	**21**	**73**	**33**	**-**	**4**	
النسبة (%)	5,88			2,94	61,76	214,71	97,06		11,76	
إجمالي الصادرات	**4981**	**4208**	**5854**	**7479**	**19594**	**18563**	**22205**	**24410**	**24234**	**36754**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

الملحق رقم(02): التوزيع الجغرافي للصادرات خلال المرحلة (1980-1989)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
1- المجموعة الإقتصادية الأوربية (cee)	**20625**	**30512**	**40097**	**36251**	**40707**	**43502**	**23171**	**27026**	**27616**	**41300**
النسبة (%)	39,18	48,56	66,30	59,70	63,85	67,38	66,33	64,75	60,80	57,41
منها: فرنسا	7515	11383	19172	18490	18149	19264	7529	9231	8920	12714
النسبة (%)	14,27	18,12	31,70	30,45	28,47	29,84	21,55	22,12	19,64	17,67
المانيا	6251	7578	3205	2757	1921	2210	1104	1718	1988	2863
النسبة (%)	11,87	12,06	5,30	4,54	3,01	3,42	3,16	4,12	4,38	-
ايطاليا	2039	5952	8588	6497	11533	14869	6960	6404	7760	14021
النسبة (%)	3,87	9,47	14,20	10,70	18,09	23,03	19,92	15,34	17,08	-
2- مجموعة الدول الإشتراكية الأوروبية	**1704**	**1494**	**786**	**546**	**1638**	**4091**	**1053**	**512**	**1090**	**1368**
النسبة (%)	3,24	2,38	1,30	0,90	2,57	6,34	3,01	1,23	2,40	1,90
3- دول أوربية أخرى	**2540**	**4373**	**5262**	**6315**	**5148**	**6391**	**3135**	**3865**	**4678**	**7705**
النسبة (%)	4,82	6,96	8,70	10,40	8,07	9,90	8,97	9,26	10,30	10,71
4- مجموعة دول أمريكا الشمالية	**24310**	**19695**	**10160**	**14209**	**14314**	**7736**	**6083**	**8104**	**8539**	**17262**
النسبة (%)	46,17	31,34	16,80	23,40	22,45	11,98	17,41	19,42	18,80	24,00
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	24310	19149	9199	13723	13834	6456	6070	8022	8496	-
النسبة (%)	46,17	30,47	15,21	22,60	21,70	10,00	17,38	19,22	18,71	-
5- مجموعة دول أمريكا الجنوبية	**752**	**1379**	**907**	**729**	**460**	**1072**	**621**	**784**	**681**	**1460**
النسبة (%)	1,43	2,19	1,50	1,20	0,72	1,66	1,78	1,88	1,50	2,03
6- مجموعة الدول الآسيوية	**2050**	**4590**	**2298**	**1275**	**592**	**753**	**550**	**710**	**1635**	**1442**
النسبة (%)	3,89	7,30	3,80	2,10	0,93	1,17	1,57	1,70	3,60	2,00
منها: اليابان	2010	3251	2038	1220	436	671	441	611	1146	-
النسبة (%)	3,82	5,17	3,37	2,01	0,68	1,04	1,26	1,46	2,52	-
7- مجموعة الدول العربية	**85**	**39**	**242**	**486**	**480**	**698**	**274**	**699**	**1136**	**1333**
النسبة (%)	0,16	0,06	0,40	0,80	0,75	1,08	0,78	1,67	2,50	1,85
9- مجموعة الدول الإفريقية	**582**	**755**	**726**	**911**	**419**	**321**	**48**	**36**	**46**	**33**
النسبة (%)	1,11	1,20	1,20	1,50	0,66	0,50	0,14	0,09	0,10	0,04
10- باقي دول العالم	-	-	-	-	-	-	-	-	**34**	-
النسبة (%)	-	-	-	-	-	-	-	-	0,07	-
إجمالي الصادرات	**52648**	**62837**	**60478**	**60722**	**63758**	**64564**	**34935**	**41736**	**45421**	**71937**

الوحدة: مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

الملحق رقم (03) التوزيع الجغرافي للصادرات في المرحلة (1990-2000)

الوحدة: مليون دج

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة
1036588	**537510**	**376291**	**502467**	**444431**	**323559**	**225886**	**165141**	**181294**	**166661**	**71329**	**1 – الاتحاد الأوربي**
62,6	64,0	63,9	63,5	60,0	64,9	69,6	68,9	72,8	71,3	58,33	النسبة (%)
219581	115318	100108	124746	97229	70451	49450	40058	45564	43887	21212	منها: فرنسا
13,3	13,7	17,0	15,8	13,1	14,1	15,2	16,7	18,3	18,8	17,35	النسبة (%)
55185	13868	10010	17635	18410	9136	21734	10305	11717	5450	2626	المانيا
3,3	1,6	1,7	2,2	2,5	1,8	6,7	4,3	4,7	2,3	2,15	النسبة (%)
332271	197437	110119	163336	147425	111737	65015	52659	53988	55356	25031	ايطاليا
20,0	23,5	18,7	20,6	19,9	22,4	20,0	22,0	21,7	23,7	20,47	النسبة (%)
175167	89178	57709	71073	56480	33326	23997	16113	18918	15852	-	اسبانيا
10,6	10,6	9,8	9,0	7,6	6,7	7,4	6,7	7,6	6,8	-	النسبة (%)
49550	21937	25321	28722	21535	19559	19564	14894	17797	14532	-	بلجيكا
3,0	2,6	4,3	3,6	2,9	3,9	6,0	6,2	7,1	6,2	-	النسبة (%)
124125	**48918**	**42399**	**55611**	**84518**	**39831**	**14641**	**8598**	**12407**	**12556**	**2859**	**3- دول أوربية أخرى**
7,5	5,8	7,2	7,0	11,4	8,0	4,5	3,6	5,0	5,4	2,34	النسبة (%)
316362	**144905**	**112475**	**153409**	**140563**	**94586**	**58089**	**41916**	**35474**	**40373**	**16452**	**4- مجموعة دول أمريكا الشمالية**
19,1	17,2	19,1	19,4	19,0	19,0	17,9	17,5	14,2	17,3	13,45	النسبة (%)
257697	117756	90981	126613	113582	82837	51972	38163	34732	40370	**23918**	منها: الولايات المتحدة الأمريكية
15,6	14,0	15,4	16,0	15,3	16,6	16,0	15,9	13,9	17,3	19,56	النسبة (%)
135063	**75058**	**43576**	**49536**	**40993**	**14136**	**8607**	**12333**	**8650**	**5551**	**2120**	**5- مجموعة دول أمريكا الجنوبية**
8,1	8,9	7,4	6,3	5,5	2,8	2,7	5,1	3,5	2,4	2	النسبة (%)
18395	**15129**	**52999**	**16887**	**14688**	**13273**	**7283**	**6962**	**5641**	**3722**	**2511**	**6- مجموعة الدول الآسيوية**
1,1	1,8	9,0	2,1	2,0	2,7	2,2	2,9	2,3	1,6	2,05	النسبة (%)
1822	4286	3346	44331	3936	3549	2770	1143	1790	1616	**1958**	منها: اليابان
0,1	0,5	0,6	5,6	0,5	0,7	0,9	0,5	0,7	0,7	1,60	النسبة (%)
4308	**4538**	**11778**	**10027**	**8656**	**9021**	**2590**	**3660**	**478**	**6426**	44	**7- مجموعة الدول العربية**
0,3	0,5	2,0	1,3	1,2	1,8	0,8	1,5	0,2	2,8	0,04	النسبة (%)
19223	**11515**	**7655**	**11896**	**13997**	**11255**	**8939**	**3954**	**5226**	**3740**	**3152**	**دول المغرب العربي**
1,16	1,37	1,30	1,50	1,89	2,26	2,76	1,65	2,10	1,60	2,58	النسبة (%)
3148	**2269**	-	**953**	**742**	**907**	**633**	**277**	**266**	**341**	**54**	**9- مجموعة الدول الإفريقية**
0,19	0,27		0,12	0,10	0,18	0,20	0,12	0,11	0,15	0,04	النسبة (%)
0	**672**	-	**3**	**9**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46**	**10- باقي دول العالم**
	1976,47		8,82	26,47	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,03	النسبة (%)
1657215	**840516**	**588875**	**791767**	**740810**	**498450**	**324338**	**239551**	**249009**	**233589**	**122279**	**إجمالي الصادرات**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

الملحق رقم (04):التوزيع الجغرافي للصادرات في المرحلة (2001-2010)

الوحدة: مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1- الإتحاد الأوروبي	**943862**	**959393**	**1122134**	**1278583**	**1903577**	**2089979**	**1835573**	**2659020**	**1 717 200**	**2 127 478**
النسبة (%)	63,76	63,91	59,00	54,70	55,63	52,53	43,56	52,19	51,29	49,09
منها: فرنسا	223678	203876	238838	280513	341786	333003	287166	409046	327 699	286 811
النسبة (%)	15,11	13,58	12,56	12,00	9,99	8,37	6,81	8,03	9,78	6,61
المانيا	14211	34970	21296	19408	93468	28871	17109	20425	24766	29 160
النسبة (%)	0,96	2,33	1,12	0,83	2,73	0,73	0,41	0,40	0,73	0,67
ايطاليا	332631	301336	364588	372786	560186	678621	558063	798537	422 805	666 775
النسبة (%)	22,47	20,07	19,17	15,95	16,37	17,06	13,24	15,67	12,62	15,38
اسبانيا	173199	180970	231309	263142	375319	435899	373927	585005	399381	448806
النسبة (%)	11,70	12,06	12,16	11,26	10,97	10,95	8,87	11,48	11,93	10,35
بلجيكا	42189	36935	54600	57377	116096	145591	84250	131327	84260	145872
النسبة (%)	2,85	2,46	2,87	2,45	3,39	3,66	2,00	2,58	2,51	3,36
3- دول أوربية أخرى	**85119**	**86399**	**96090**	**111691**	**148147**	**151382**	**150476**	**202063**	**166660**	**251817**
النسبة (%)	5,75	5,76	5,05	4,78	4,33	3,80	3,57	3,97	4,97	5,81
4- مجموعة دول أمريكا الشمالية	**263499**	**288588**	**486361**	**660105**	**956528**	**1343188**	**1594014**	**1561164**	**947921**	**1 275950**
النسبة (%)	17,80	19,22	25,57	28,24	27,96	33,76	37,83	30,64	28,31	29,44
منها: الو المتحدة الأمريكية	210207	213321	378658	517111	788237	1082428	1267169	1215557	767 403	1 050 292
النسبة (%)	14,20	14,21	19,91	22,12	23,04	27,20	30,07	23,86	22,93	24,23
5- مجموعة دول أمريكا الجنوبية	**94001**	**80060**	**100695**	**149791**	**238388**	**178134**	**187217**	**193163**	**137354**	**200624**
النسبة (%)	6,35	5,33	5,29	6,41	6,97	4,48	4,44	3,79	4,10	4,62
6- مجموعة الآسيوية	**44410**	**39671**	**48061**	**63705**	**90978**	**134678**	**298546**	**294950**	**262725**	**319642**
النسبة (%)	3,00	2,64	2,53	2,73	2,66	3,38	7,08	5,79	7,84	7,37
منها: اليابان	6069	3025	7081	9888	412	4035	18038	55245	16 293	9 567
النسبة (%)	0,41	0,20	0,37	0,42	0,01	0,10	0,43	1,08	0,48	0,22
7- مجموعة الدول العربية	**25165**	**20775**	**27541**	**37415**	**46170**	**43034**	**33543**	**50868**	**41 737**	**52 810**
النسبة (%)	1,70	1,38	1,45	1,60	1,35	1,08	0,80	1,00	1,24	1,21
دول المغرب العربي	**21464**	**21464**	**21464**	**21464**	**21464**	**21464**	**21464**	**21464**	**63 542**	**97 319**
النسبة (%)	1,45	1,43	1,13	0,92	0,63	0,54	0,51	0,42	1,89	2,24
9- مجموعة الدول الإفريقية	**1036**	**4251**	**997**	**2333**	**3674**	**1096**	**4726**	**23116**	**6 866**	**5 852**
النسبة (%)	0,07	0,28	0,05	0,10	0,11	0,03	0,11	0,45	0,20	0,13
10- باقي دول العالم	**1776**	**2281**	**22**	**1723**	**3012**	**0**	**14257**	**6349**	**3 627**	**2 091**
النسبة (%)	0,12	0,15	0,00	0,07	0,09	0,00	0,34	0,12	0,10	0,04
إجمالي الصادرات	1480335	1501191	1902053	2337447	3421548	3979000	4214163	5095019	3 347 636	4 333 587

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

الملحق رقم (05) التوزيع الجغرافي للواردات خلال المرحلة (1970-1979)

الوحدة: مليون دج

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
1- المجموعة الإقتصادية الأوربية (cee)	**4059**	**3688**	**4112**	**5937**	**10333**	**14847**	**13291**	**17039**	**20348**	**20202**
النسبة (%)	65,41	61,18	61,43	66,89	58,20	62,50	59,80	57,81	59,08	62,39
منها: فرنسا	2631	2273	2020	2844	4952	8292	6019	7115	6599	5971
النسبة (%)	42,40	37,71	30,18	32,04	27,89	34,91	27,08	24,14	19,16	18,44
المانيا	620	568	865	1220	2298	2702	3246	4276	6054	5863
النسبة (%)	9,99	9,42	12,92	13,74	12,94	11,37	14,60	14,51	17,58	18,11
ايطاليا	452	515	690	742	1455	1901	1965	2868	3667	
النسبة (%)	7,28	8,54	10,31	8,36	8,20	8,00	8,84	9,73	10,65	0,00
2- مجموعة الدول الإشتراكية الأوروبية	**350**	**397**	**429**	**543**	**951**	**904**	**1071**	**1458**	**1606**	**1555**
النسبة (%)	5,64	6,59	6,41	6,12	5,36	3,81	4,82	4,95	4,66	4,80
3- دول أوربية أخرى	**668**	**782**	**1064**	**819**	**1697**	**1951**	**2012**	**3087**	**3485**	**3769**
النسبة (%)	10,77	12,97	15,89	9,23	9,56	8,21	9,05	10,47	10,12	11,64
4- مجموعة دول أمريكا الشمالية	**577**	**669**	**591**	**848**	**2620**	**3702**	**3048**	**3662**	**3193**	**3028**
النسبة (%)	9,30	11,10	8,83	9,55	14,76	15,58	13,71	12,42	9,27	9,35
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	498	503	468	730	2130	3571	2632	2562	2325	2091
النسبة (%)	8,03	8,34	6,99	8,22	12,00	15,03	11,84	8,69	6,75	6,46
5- مجموعة دول أمريكا الجنوبية	**184**	**65**	**100**	**193**	**933**	**942**	**997**	**1413**	**1456**	**956**
النسبة (%)	2,97	1,08	1,49	2,17	5,26	3,97	4,49	4,79	4,23	2,95
6- مجموعة الآسيوية	**156**	**232**	**160**	**225**	**742**	**1048**	**1354**	**2111**	**3379**	**1909**
النسبة (%)	2,51	3,85	2,39	2,53	4,18	4,41	6,09	7,16	9,81	5,90
منها: اليابان	71	169	86	130	533	872	1188	1805	3093	1642
النسبة (%)	1,14	2,80	1,28	1,46	3,00	3,67	5,34	6,12	8,98	5,07
7- مجموعة الدول العربية	**101**	**98**	**112**	**126**	**1090**	**38**	**64**	**8**	**13**	
النسبة (%)	1,63	1,63	1,67	1,42	6,14	0,16	0,29	0,03	0,04	
9- مجموعة الدول الإفريقية	**55**	**47**	**61**	**80**	**204**	**138**	**208**	**396**	**720**	**655**
النسبة (%)	0,89	0,78	0,91	0,90	1,15	0,58	0,94	1,34	2,09	2,02
10- باقي دول العالم	**2**	**5**	**27**	**9**	**3**	**5**	**52**	**69**	**46**	**46**
النسبة (%)	0,03	0,08	0,40	0,10	0,02	0,02	0,23	0,23	0,13	0,14
إجمالي الواردات	**6205**	**6028**	**6694**	**8876**	**17754**	**23755**	**22227**	**29474**	**34439**	**32378**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

الملحق رقم (06) التوزيع الجغرافي للواردات خلال المرحلة (1980-1989)

الوحدة: مليون دج

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
1- المجموعة الإقتصادية الأوربية (cee)	**25101**	**27501**	**25774**	**26683**	**28167**	**29446**	**24803**	**18689**	**22583**	**34545**
النسبة (%)	61,95	56,38	52,19	53,60	54,95	59,50	57,16	54,72	52,00	49,30
منها: فرنسا	9381	9016	10360	11681	12063	12851	10404	7820	8196	12159
النسبة (%)	23,15	18,48	20,98	23,46	23,53	25,97	23,98	22,90	18,87	17,35
المانيا	5542	6631	6841	5581	5478	5565	4797	3586	5752	6754
النسبة (%)	13,68	13,59	13,85	11,21	10,69	11,24	11,05	10,50	13,25	9,64
ايطاليا	4801	6417	3335	4079	4501	5414	5607	3817	4322	9292
النسبة (%)	11,85	13,15	6,75	8,19	8,78	10,94	12,92	11,18	9,95	13,26
2- مجموعة الدول الإشتراكية الأوروبية	**1654**	**2334**	**3176**	**3138**	**2663**	**2248**	**1838**	**1794**	**2381**	**5115**
النسبة (%)	4,08	4,78	6,43	6,30	5,20	4,54	4,24	5,25	5,48	7,30
3- دول أوربية أخرى	**4602**	**6024**	**6907**	**7461**	**6696**	**5346**	**6405**	**4836**	**7141**	**9600**
النسبة (%)	11,36	12,35	13,99	14,99	13,06	10,80	14,76	14,16	16,44	13,70
4- مجموعة دول أمريكا الشمالية	**4088**	**5613**	**5719**	**4835**	**4879**	**5255**	**4302**	**3045**	**5728**	**10861**
النسبة (%)	10,09	11,51	11,58	9,71	9,52	10,62	9,91	8,92	13,19	15,50
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	2879	3936	3746	2994	2894	3231	3345	2399	4684	8385
النسبة (%)	7,11	8,07	7,59	6,01	5,65	6,53	7,71	7,02	10,79	11,97
5- مجموعة دول أمريكا الجنوبية	**1452**	**2443**	**2143**	**2060**	**2364**	**2054**	**1774**	**1739**	**1593**	**2663**
النسبة (%)	3,58	5,01	4,34	4,14	4,61	4,15	4,09	5,09	3,67	3,80
6- مجموعة الدول الآسيوية	**2211**	**3386**	**4640**	**4441**	**5272**	**3663**	**2662**	**2476**	**2489**	**4695**
النسبة (%)	5,46	6,94	9,40	8,92	10,29	7,40	6,13	7,25	5,73	6,70
منها: اليابان	1744	2527	3607	2989	4177	2867	1976	1330	1883	2646
النسبة (%)	4,30	5,18	7,30	6,00	8,15	5,79	4,55	3,89	4,34	3,78
7- مجموعة الدول العربية	**483**	**632**	**421**	**496**	**581**	**672**	**765**	**858**	**732**	**1682**
النسبة (%)	1,19	1,30	0,85	1,00	1,13	1,36	1,76	2,51	1,69	
9- مجموعة الدول الإفريقية	**868**	**796**	**577**	**552**	**403**	**207**	**336**	**384**	**382**	**561**
النسبة (%)	2,14	1,63	1,17	1,11	0,79	0,42	0,77	1,12	0,88	0,80
10- باقي دول العالم	**60**	**51**	**27**	**116**	**232**	**601**	**509**	**332**	**398**	**350**
النسبة (%)	0,15	0,10	0,05	0,23	0,45	1,21	1,17	0,97	0,92	0,50
إجمالي الواردات	**40519**	**48780**	**49384**	**49782**	**51257**	**49491**	**43394**	**34153**	**43427**	**70072**

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات (ONS)

الملحق رقم (07) التوزيع السلعي للواردات في المرحلة (1990-1999)

الوحدة: مليون دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
1-مجموعة دول الإتحاد الأوروبي	**52509**	**85460**	**119271**	**119584**	**190040**	**304451**	**311479**	**284484**	**316989**	**343382**
النسبة(%)	60,7	61,4	63,3	58,3	55,9	59,3	62,5	56,7	57,4	56,2
منها :فرنسا	20140	29540	45686	52267	84057	127813	121804	116009	131655	139144
النسبة(%)	23,3	21,2	24,2	25,5	24,7	24,9	24,4	23,1	23,8	22,8
المانيا	9832	13955	16386	10942	18292	35171	32744	27860	37892	45226
النسبة(%)	11,4	10,0	8,7	5,3	5,4	6,9	6,6	5,6	6,9	7,4
ايطاليا	10784	18125	27092	22310	33125	49609	45663	43335	49673	60468
النسبة(%)	12,5	13,0	14,4	10,9	9,7	9,7	9,2	8,6	9,0	9,9
اسبانيا	4756	12064	18131	21605	31880	43927	61067	34851	32150	33824
النسبة(%)	5,5	8,7	9,6	10,5	9,4	8,6	12,3	6,9	5,8	5,5
بلجيكا	-	4642	5574	3822	7968	11749	11729	13116	14217	12855
النسبة(%)	#!	3,3	3,0	1,9	2,3	2,3	2,4	2,6	2,6	2,1
3- دول أوربية أخرى	**9244**	**14429**	**14598**	**13641**	**32256**	**34149**	**34346**	**47051**	**54533**	**62798**
النسبة(%)	10,7	10,4	7,7	6,7	9,5	6,7	6,9	9,4	9,9	10,3
4- مجموعة دول أمريكا الشمالية	**12873**	**17898**	**24700**	**36376**	**62079**	**88984**	**70422**	**81407**	**88987**	**77002**
النسبة(%)	14,9	12,9	13,1	17,7	18,3	17,3	14,1	16,2	16,1	12,6
منها :الولايات المتحدة الأمريكية	10040	14176	20789	30592	48527	67451	50960	53171	58253	51290
النسبة(%)	11,6	10,2	11,0	14,9	14,3	13,1	10,2	10,6	10,5	8,4
5- مجموعة دول أمريكا الجنوبية	**2447**	**3908**	**4041**	**3728**	**7833**	**17561**	**19532**	**10961**	**10894**	**23209**
النسبة(%)	2,8	2,8	2,1	1,8	2,3	3,4	3,9	2,2	2,0	3,8
6- مجموعة الآسيوية	**5733**	**9839**	**16284**	**20828**	**29265**	**44889**	**40461**	**46317**	**49344**	**75171**
النسبة(%)	6,6	7,1	8,6	10,2	8,6	8,7	8,1	9,2	8,9	12,3
منها :اليابان	4013	6922	8388	8767	8984	17402	13119	18389	12084	23767
النسبة(%)	4,6	5,0	4,4	4,3	2,6	3,4	2,6	3,7	2,2	3,9
منها: الصين	-	-	3422	2800	5534	12025	11103	9455	12437	15292
النسبة(%)			1,8	1,4	1,7	2,3	2,2	1,8	2,2	2,5
7- مجموعة الدول العربية	**380**	**712**	**2198**	**1913**	**4534**	**6339**	**7201**	**19494**	**15555**	**11257**
النسبة(%)	0,4	0,5	1,2	0,9	1,3	1,2	1,4	3,9	2,8	1,8
دول المغرب العربي	**1219**	**3115**	**4857**	**4965**	**9345**	**9454**	**6808**	**1386**	**1412**	**2383**
النسبة(%)	1,41	2,24	2,58	2,42	2,75	1,84	1,37	0,28	0,26	0,39
9- مجموعة الدول الإفريقية	**380**	**1255**	**481**	**997**	**1722**	**2139**	**4175**	**6939**	**9951**	**9068**
النسبة(%)	0,44	0,90	0,26	0,49	0,51	0,42	0,84	1,38	1,80	1,48
10- باقي دول العالم	**992**	**2622**	**2113**	**2998**	**3063**	**5223**	**3898**	**3537**	**4689**	**6399**
النسبة(%)	1,15	1,88	1,12	1,46	0,90	1,02	0,78	0,71	0,85	1,05
إجمالي الواردات	**86477**	**139241**	**188547**	**205034**	**340142**	**513192**	**498325**	**501579**	**552358**	**610673**

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات (ONS)

الملحق رقم (08) التوزيع الجغرافي للواردات في المرحلة (2000-2010)

الوحدة: مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1- الإتحاد الأوروبي*	**395593**	**453059**	**529040**	**601269**	**719078**	**785302**	**847287**	**995184**	**1359153**	**1 497000**	**1 520000**
النسبة (%)	57,3	59,2	55,3	57,4	54,7	52,6	54,4	51,9	52,8	52,43	50,46
منها: فرنسا	162661	185152	214969	250264	295538	328138	317122	320054	422772	447 536	453 909
النسبة (%)	23,6	24,2	22,5	23,9	22,5	22,0	20,3	16,7	16,4	15,67	15,07
المانيا	53424	60963	67989	68070	86332	93739	107252	124049	157818	200 915	174 255
النسبة (%)	7,7	8,0	7,1	6,5	6,6	6,3	6,9	6,5	6,1	7,03	5,78
ايطاليا	61409	80324	90773	98587	111397	111819	136676	166969	280177	268 448	301 546
النسبة (%)	8,9	10,5	9,5	9,4	8,5	7,5	8,8	8,7	10,9	9,40	10,01
اسبانيا	41108	40319	49643	57462	63546	70991	74583	110157	189816	215 888	196 261
النسبة (%)	6,0	5,3	5,2	5,5	4,8	4,8	4,8	5,7	7,4	7,56	6,51
بلجيكا	17977	20352	22921	24092	35322	31077	38380	49777	56206	56 493	57 738
النسبة (%)	2,6	2,7	2,4	2,3	2,7	2,1	2,5	2,6	2,2	1,97	1,91
3- دول أوربية أخرى	**76611**	**89340**	**108666**	**130914**	**147742**	**180628**	**130113**	**143053**	**162113**	**234 558**	**207 890**
النسبة (%)	11,1	11,7	11,4	12,5	11,2	12,1	8,3	7,5	6,3	8,21	6,90
4- مجموعة دول أمريكا الشمالية	**105026**	**99169**	**119411**	**78130**	**97765**	**115982**	**122975**	**181290**	**206637**	**176 130**	**179 974**
النسبة (%)	15,2	13,0	12,5	7,5	7,4	7,8	7,9	9,5	8,0	6,16	5,97
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	78687	79150	92689	54574	77180	99314	103181	146770	63403	145 699	155 451
النسبة (%)	11,4	10,3	9,7	5,2	5,9	6,6	6,6	7,7	2,5	5,10	5,16
5- مجموعة دول أمريكا الجنوبية	**19394**	**30210**	**38733**	**56325**	**90369**	**98947**	**101777**	**126395**	**179792**	**151 069**	**192 318**
النسبة (%)	2,8	3,9	4,0	5,4	6,9	6,6	6,5	6,6	7,0	5,29	6,38
6- مجموعة الآسيوية	**65757**	**60102**	**104887**	**123298**	**189951**	**242240**	**273830**	**375667**	**545067**	**637 861**	**730613**
النسبة (%)	9,5	7,9	11,0	11,8	14,5	16,2	17,6	19,6	21,2	22,34	24,25
منها: اليابان	20557	15539	29693	29411	47320	57301	51551	73853	91965	86 730	112 320
النسبة (%)	3,0	2,0	3,1	2,8	3,6	3,8	3,3	3,9	3,6	3,03	3,72
منها الصين		14 715	27 230	40 116	65 997	97 809	124 047	165 757	265 461	345 145	330 481
النسبة (%)		1.92	2.84	3,82	5,02	6,54	7,95	8,64	10,32	12,08	10,97
7- مجموعة الدول العربية	**10575**	**13761**	**29106**	**32406**	**37066**	**30933**	**35762**	**43053**	**45771**	**79 131**	**93 974**
النسبة (%)	1,5	1,8	3,0	3,1	2,8	2,1	2,3	2,2	1,8	2,77	3,12
8- دول المغرب العربي	**3726**	**5505**	**10126**	**9302**	**12345**	**15898**	**17105**	**19687**	**25750**	**34 761**	**40 464**
النسبة (%)	0,54	0,72	1,06	0,89	0,94	1,06	1,10	1,03	1,00	1,21	1,34
9- مجموعة الدول الإفريقية	**8954**	**6625**	**6935**	**9684**	**10339**	**11082**	**10781**	**16127**	**25832**	**25 391**	**29 490**
النسبة (%)	1,30	0,87	0,72	0,92	0,79	0,74	0,69	0,84	1,00	0,88	0,97
10- باقي دول العالم	**4787**	**7088**	**10133**	**6109**	**9741**	**12628**	**18907**	**16369**	**21912**	**18 891**	**16 776**
النسبة (%)	0,69	0,93	1,06	0,58	0,74	0,85	1,21	0,85	0,85	0,66	0,55
إجمالي الواردات	**690425**	**764862**	**957039**	**1047441**	**1314399**	**1493644**	**1558540**	**1916829**	**2572033**	**2 854 805**	**3 011 807**

من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات (ONS)

الملحق رقم (09): نتائج تقدير النموذج الاول للصادرات

Dependent Variable: LX
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:31
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-22.14901	3.279901	-6.752951	0.0000
LPIB_OCDE	1.040271	0.111337	9.343474	0.0000
LIDE	0.015588	0.004471	3.486392	0.0013
LPIOL	0.016102	0.060871	0.264530	0.7929
LPXW	-0.044665	0.074701	-0.597920	0.5537
LTCH	0.027072	0.078611	0.344375	0.7326

R-squared	0.971155	Mean dependent var	9.693574
Adjusted R-squared	0.967035	S.D. dependent var	0.340446
S.E. of regression	0.061812	Akaike info criterion	-2.594964
Sum squared resid	0.133727	Schwarz criterion	-2.344198
Log likelihood	59.19677	Hannan-Quinn criter.	-2.503649
F-statistic	235.6805	Durbin-Watson stat	1.637056
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (10):تقدير النموذج الثاني للصادرات

Dependent Variable: LX
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:32
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-22.32816	3.167500	-7.049142	0.0000
LPIB_OCDE	1.047990	0.106048	9.882248	0.0000
LIDE	0.015699	0.004393	3.573409	0.0010
LPXW	-0.026319	0.027389	-0.960928	0.3430
LTCH	0.007247	0.023422	0.309406	0.7588

R-squared	0.971098	Mean dependent var	9.693574
Adjusted R-squared	0.967886	S.D. dependent var	0.340446
S.E. of regression	0.061009	Akaike info criterion	-2.641747
Sum squared resid	0.133995	Schwarz criterion	-2.432775
Log likelihood	59.15582	Hannan-Quinn criter.	-2.565651
F-statistic	302.3952	Durbin-Watson stat	1.661947
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11): النموذج الثالث بالنسبة للصادرات

Dependent Variable: LX
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:33
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-20.32667	2.383882	-8.526709	0.0000
LPIB_OCDE	0.980808	0.079655	12.31314	0.0000
LIDE	0.014037	0.004034	3.479459	0.0013
LTCH	-0.001152	0.021707	-0.053088	0.9579

R-squared	0.970356	Mean dependent var	9.693574
Adjusted R-squared	0.967953	S.D. dependent var	0.340446
S.E. of regression	0.060946	Akaike info criterion	-2.665202
Sum squared resid	0.137432	Schwarz criterion	-2.498024
Log likelihood	58.63664	Hannan-Quinn criter.	-2.604325
F-statistic	403.7218	Durbin-Watson stat	1.659147
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (12):النموذج الرابع بالنسبة للصادرات

Dependent Variable: LX
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:34
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-20.21067	0.940693	-21.48488	0.0000
LPIB_OCDE	0.976920	0.030940	31.57439	0.0000
LIDE	0.013938	0.003530	3.948892	0.0003

R-squared	0.970354	Mean dependent var	9.693574
Adjusted R-squared	0.968794	S.D. dependent var	0.340446
S.E. of regression	0.060141	Akaike info criterion	-2.713906
Sum squared resid	0.137442	Schwarz criterion	-2.588523
Log likelihood	58.63508	Hannan-Quinn criter.	-2.668248
F-statistic	621.9010	Durbin-Watson stat	1.659970
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (13): نتائج اختبارLM عند تاخر 1 للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.344403	Prob. F(1,37)	0.5609
Obs*R-squared	0.378116	Prob. Chi-Square(1)	0.5386

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:37
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002446	0.948923	0.002578	0.9980
LPIB_OCDE	-7.35E-05	0.031211	-0.002353	0.9981
LIDE	-6.22E-05	0.003562	-0.017462	0.9862
RESID(-1)	0.096217	0.163952	0.586859	0.5609

R-squared	0.009222	Mean dependent var	7.92E-16
Adjusted R-squared	-0.071111	S.D. dependent var	0.058618
S.E. of regression	0.060666	Akaike info criterion	-2.674391
Sum squared resid	0.136175	Schwarz criterion	-2.507213
Log likelihood	58.82501	Hannan-Quinn criter.	-2.613514
F-statistic	0.114801	Durbin-Watson stat	1.858728
Prob(F-statistic)	0.950883		

الملحق رقم (14): نتائجاختبارLM عند تاخر 2 للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.208052	Prob. F(2,36)	0.8131
Obs*R-squared	0.468481	Prob. Chi-Square(2)	0.7912

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:38
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.014815	0.962871	-0.015386	0.9878
LPIB_OCDE	0.000517	0.031675	0.016313	0.9871
LIDE	-0.000255	0.003671	-0.069419	0.9450
RESID(-1)	0.091705	0.166791	0.549820	0.5858
RESID(-2)	0.048158	0.169986	0.283304	0.7786

R-squared	0.011426	Mean dependent var	7.92E-16
Adjusted R-squared	-0.098415	S.D. dependent var	0.058618
S.E. of regression	0.061435	Akaike info criterion	-2.627837
Sum squared resid	0.135872	Schwarz criterion	-2.418865
Log likelihood	58.87067	Hannan-Quinn criter.	-2.551741
F-statistic	0.104026	Durbin-Watson stat	1.860596
Prob(F-statistic)	0.980376		

الملحق رقم (15): نتائج اختبار LM عند تاخر 3 للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.296469	Prob. F(3,35)	0.8277
Obs*R-squared	1.016057	Prob. Chi-Square(3)	0.7974

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:39
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.040628	0.970627	-0.041857	0.9669
LPIB_OCDE	0.001393	0.031931	0.043614	0.9655
LIDE	-0.000480	0.003712	-0.129267	0.8979
RESID(-1)	0.086155	0.168201	0.512213	0.6117
RESID(-2)	0.039314	0.171705	0.228962	0.8202
RESID(-3)	0.117187	0.169264	0.692330	0.4933

R-squared	0.024782	Mean dependent var	7.92E-16
Adjusted R-squared	-0.114535	S.D. dependent var	0.058618
S.E. of regression	0.061884	Akaike info criterion	-2.592659
Sum squared resid	0.134036	Schwarz criterion	-2.341892
Log likelihood	59.14951	Hannan-Quinn criter.	-2.501343
F-statistic	0.177881	Durbin-Watson stat	1.815853
Prob(F-statistic)	0.969107		

الملحق رقم(16):النموذج الاول بالنسبة للصادرات باستخدام كمية انتاج البترول

Dependent Variable: LX
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:43
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-14.45197	2.795789	-5.169191	0.0000
LPIB_OCDE	0.715011	0.100982	7.080599	0.0000
LIDE	0.000420	0.004359	0.096376	0.9238
LOIL	0.568921	0.106026	5.365891	0.0000
LPXW	-0.042505	0.020795	-2.044010	0.0485
LTCH	0.040900	0.018679	2.189634	0.0353

R-squared	0.984143	Mean dependent var	9.693574
Adjusted R-squared	0.981877	S.D. dependent var	0.340446
S.E. of regression	0.045831	Akaike info criterion	-3.193259
Sum squared resid	0.073516	Schwarz criterion	-2.942492
Log likelihood	71.46181	Hannan-Quinn criter.	-3.101944
F-statistic	434.4393	Durbin-Watson stat	1.326109
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم(17): النموذج الثاني بالنسبة للصادرات باستخدام كمية انتاج البترول

Dependent Variable: LX
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:44
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-14.27766	2.102430	-6.791026	0.0000
LPIB_OCDE	0.708367	0.072766	9.734862	0.0000
LOIL	0.575596	0.079165	7.270883	0.0000
LPXW	-0.042103	0.020091	-2.095605	0.0432
LTCH	0.041613	0.016916	2.460001	0.0188

R-squared	0.984139	Mean dependent var	9.693574
Adjusted R-squared	0.982376	S.D. dependent var	0.340446
S.E. of regression	0.045196	Akaike info criterion	-3.241774
Sum squared resid	0.073536	Schwarz criterion	-3.032802
Log likelihood	71.45637	Hannan-Quinn criter.	-3.165678
F-statistic	558.4143	Durbin-Watson stat	1.319327
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (18): نتائج اختبار LM عند تاخر 1 للنموذج المحسن

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.731541	Prob. F(1,35)	0.0615
Obs*R-squared	3.950093	Prob. Chi-Square(1)	0.0469

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:45
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.414897	2.038286	0.203552	0.8399
LPIB_OCDE	-0.017042	0.070706	-0.241022	0.8109
LOIL	0.025460	0.077452	0.328726	0.7443
LPXW	0.000404	0.019371	0.020875	0.9835
LTCH	0.000352	0.016309	0.021612	0.9829
RESID(-1)	0.316310	0.163745	1.931720	0.0615

R-squared	0.096344	Mean dependent var	5.56E-15
Adjusted R-squared	-0.032750	S.D. dependent var	0.042877
S.E. of regression	0.043573	Akaike info criterion	-3.294300
Sum squared resid	0.066451	Schwarz criterion	-3.043533
Log likelihood	73.53315	Hannan-Quinn criter.	-3.202985
F-statistic	0.746308	Durbin-Watson stat	1.864475
Prob(F-statistic)	0.594262		

الملحق رقم (19): نتائج اختبار LM عند تاخر 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.839515	Prob. F(2,34)	0.1744
Obs*R-squared	4.003294	Prob. Chi-Square(2)	0.1351

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:47
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.356511	2.083360	0.171123	0.8651
LPIB_OCDE	-0.015603	0.071981	-0.216769	0.8297
LOIL	0.029773	0.080912	0.367972	0.7152
LPXW	-0.000916	0.020528	-0.044641	0.9647
LTCH	0.000686	0.016604	0.041293	0.9673
RESID(-1)	0.329272	0.176062	1.870203	0.0701
RESID(-2)	-0.040199	0.181801	-0.221114	0.8263

R-squared	0.097641	Mean dependent var	5.56E-15
Adjusted R-squared	-0.061598	S.D. dependent var	0.042877
S.E. of regression	0.044177	Akaike info criterion	-3.246956
Sum squared resid	0.066356	Schwarz criterion	-2.954395
Log likelihood	73.56261	Hannan-Quinn criter.	-3.140422
F-statistic	0.613172	Durbin-Watson stat	1.893076
Prob(F-statistic)	0.718115		

الملحق رقم (20): نتائج اختبار LM عند تاخر 3

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.801047	Prob. F(3,33)	0.1662
Obs*R-squared	5.768507	Prob. Chi-Square(3)	0.1234

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:48
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.504874	2.169633	-0.232700	0.8174
LPIB_OCDE	0.005595	0.073180	0.076458	0.9395
LOIL	0.093340	0.094166	0.991228	0.3288
LPXW	-0.018353	0.024440	-0.750918	0.4580
LTCH	0.003732	0.016617	0.224618	0.8237
RESID(-1)	0.351867	0.175277	2.007487	0.0529
RESID(-2)	-0.011918	0.181417	-0.065696	0.9480
RESID(-3)	-0.279605	0.217448	-1.285849	0.2074

R-squared	0.140695	Mean dependent var	5.56E-15
Adjusted R-squared	-0.041581	S.D. dependent var	0.042877
S.E. of regression	0.043759	Akaike info criterion	-3.247064
Sum squared resid	0.063190	Schwarz criterion	-2.912709
Log likelihood	74.56482	Hannan-Quinn criter.	-3.125311
F-statistic	0.771877	Durbin-Watson stat	1.944174
Prob(F-statistic)	0.614893		

الملحق رقم (21): نتائج اختبار اختلاف التباين باستخدام **ARCH Test** عند درجة تاخر1

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.939262	Prob. F(1,38)	0.1718
Obs*R-squared	1.942211	Prob. Chi-Square(1)	0.1634

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:49
Sample (adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001310	0.000493	2.657536	0.0114
RESID^2(-1)	0.216641	0.155569	1.392574	0.1718

R-squared	0.048555	Mean dependent var	0.001708
Adjusted R-squared	0.023517	S.D. dependent var	0.002569
S.E. of regression	0.002539	Akaike info criterion	-9.065591
Sum squared resid	0.000245	Schwarz criterion	-8.981147
Log likelihood	183.3118	Hannan-Quinn criter.	-9.035058
F-statistic	1.939262	Durbin-Watson stat	2.034635
Prob(F-statistic)	0.171844		

الملحق رقم (22): نتائج اختبار اختلاف التباين باستخدام **ARCH Test** عند درجة تاخر2

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.761391	Prob. F(2,36)	0.4744
Obs*R-squared	1.582732	Prob. Chi-Square(2)	0.4532

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:50
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001104	0.000488	2.262094	0.0298
RESID^2(-1)	0.089775	0.145419	0.617356	0.5409
RESID^2(-2)	0.129896	0.142546	0.911259	0.3682

R-squared	0.040583	Mean dependent var	0.001504
Adjusted R-squared	-0.012718	S.D. dependent var	0.002252
S.E. of regression	0.002266	Akaike info criterion	-9.267726
Sum squared resid	0.000185	Schwarz criterion	-9.139759
Log likelihood	183.7207	Hannan-Quinn criter.	-9.221813
F-statistic	0.761391	Durbin-Watson stat	1.854576
Prob(F-statistic)	0.474389		

الملحق رقم (23): نتائج اختبار اختلاف التباين باستخدام ARCH Test عند درجة تاخر3

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.059077	Prob. F(3,34)	0.1240
Obs*R-squared	5.842483	Prob. Chi-Square(3)	0.1195

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/14/12 Time: 11:51
Sample (adjusted): 1973 2010
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000648	0.000514	1.260149	0.2162
RESID^2(-1)	0.146722	0.161006	0.911281	0.3686
RESID^2(-2)	0.102894	0.140805	0.730753	0.4699
RESID^2(-3)	0.249829	0.139353	1.792780	0.0819

R-squared	0.153750	Mean dependent var	0.001536
Adjusted R-squared	0.079080	S.D. dependent var	0.002273
S.E. of regression	0.002181	Akaike info criterion	-9.318596
Sum squared resid	0.000162	Schwarz criterion	-9.146219
Log likelihood	181.0533	Hannan-Quinn criter.	-9.257265
F-statistic	2.059077	Durbin-Watson stat	2.009287
Prob(F-statistic)	0.124036		

الملحق رقم(24): النموذج الاول بالنسبة للواردات

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 03/26/13 Time: 10:54
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID	0.507045	0.067482	7.513820	0.0000
LOIL	0.395766	0.107211	3.691455	0.0008
LTVC	-0.603755	0.070408	-8.575099	0.0000
LDTE	-0.012143	0.013010	-0.933339	0.3570
LTCH	0.027106	0.025052	1.082009	0.2866
C	-1.917676	1.661336	-1.154298	0.2562

R-squared	0.977879	Mean dependent var	9.582073
Adjusted R-squared	0.974719	S.D. dependent var	0.327209
S.E. of regression	0.052026	Akaike info criterion	-2.939674
Sum squared resid	0.094736	Schwarz criterion	-2.688907
Log likelihood	66.26331	Hannan-Quinn criter.	-2.848358
F-statistic	309.4413	Durbin-Watson stat	1.232136
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم(25): النموذج الثاني بالنسبة للواردات

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 03/26/13 Time: 10:58
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID	0.480021	0.060845	7.889220	0.0000
LOIL	0.448866	0.090709	4.948439	0.0000
LTVC	-0.628640	0.065048	-9.664306	0.0000
LTCH	0.040263	0.020672	1.947697	0.0593
C	-1.473090	1.588732	-0.927211	0.3600

R-squared	0.977328	Mean dependent var	9.582073
Adjusted R-squared	0.974809	S.D. dependent var	0.327209
S.E. of regression	0.051933	Akaike info criterion	-2.963870
Sum squared resid	0.097094	Schwarz criterion	-2.754897
Log likelihood	65.75933	Hannan-Quinn criter.	-2.887773
F-statistic	387.9727	Durbin-Watson stat	1.111591
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم(26): النموذج الثالث بالنسبة للواردات

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:16
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.859716	1.048701	-3.680473	0.0007
LID	0.555551	0.048624	11.42538	0.0000
LOIL	0.474793	0.093052	5.102438	0.0000
LTVC	-0.524589	0.038486	-13.63061	0.0000

R-squared	0.974939	Mean dependent var	9.582073
Adjusted R-squared	0.972907	S.D. dependent var	0.327209
S.E. of regression	0.053858	Akaike info criterion	-2.912465
Sum squared resid	0.107325	Schwarz criterion	-2.745287
Log likelihood	63.70553	Hannan-Quinn criter.	-2.851588
F-statistic	479.8067	Durbin-Watson stat	1.044193
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (27): نتائج اختبارLM عند تاخر 1

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.075598	Prob. F(1,36)	0.0047
Obs*R-squared	8.255010	Prob. Chi-Square(1)	0.0041

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:17
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.067893	0.950394	-0.071437	0.9434
LID	0.003566	0.044070	0.080914	0.9360
LOIL	0.000384	0.084306	0.004550	0.9964
LTVC	-0.004780	0.034905	-0.136932	0.8918
RESID(-1)	0.464669	0.154243	3.012573	0.0047

R-squared	0.201342	Mean dependent var	3.29E-15
Adjusted R-squared	0.112602	S.D. dependent var	0.051799
S.E. of regression	0.048796	Akaike info criterion	-3.088506
Sum squared resid	0.085716	Schwarz criterion	-2.879534
Log likelihood	68.31438	Hannan-Quinn criter.	-3.012410
F-statistic	2.268899	Durbin-Watson stat	1.878065
Prob(F-statistic)	0.080822		

الملحق رقم (28): نتائج اختبارLM عند تاخر 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.577209	Prob. F(2,35)	0.0171
Obs*R-squared	8.500421	Prob. Chi-Square(2)	0.0143

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:17
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.046156	0.961188	-0.048019	0.9620
LID	0.002309	0.044594	0.051775	0.9590
LOIL	0.001905	0.085232	0.022349	0.9823
LTVC	-0.004049	0.035295	-0.114728	0.9093
RESID(-1)	0.500047	0.170361	2.935214	0.0059
RESID(-2)	-0.090995	0.177000	-0.514093	0.6104

R-squared	0.207327	Mean dependent var	3.29E-15
Adjusted R-squared	0.094088	S.D. dependent var	0.051799
S.E. of regression	0.049302	Akaike info criterion	-3.047249
Sum squared resid	0.085074	Schwarz criterion	-2.796482
Log likelihood	68.46860	Hannan-Quinn criter.	-2.955933
F-statistic	1.830884	Durbin-Watson stat	1.954876
Prob(F-statistic)	0.132247		

الملحق رقم (29): نتائج اختبارLM عند تاخر 3

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.970604	Prob. F(3,34)	0.0454
Obs*R-squared	8.514773	Prob. Chi-Square(3)	0.0365

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:18
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.035021	0.979229	-0.035764	0.9717
LID	0.001689	0.045517	0.037112	0.9706
LOIL	0.002741	0.086726	0.031601	0.9750
LTVC	-0.003835	0.035846	-0.106975	0.9154
RESID(-1)	0.498259	0.173425	2.873050	0.0070
RESID(-2)	-0.081362	0.195992	-0.415131	0.6807
RESID(-3)	-0.022643	0.184750	-0.122561	0.9032

R-squared	0.207677	Mean dependent var	3.29E-15
Adjusted R-squared	0.067856	S.D. dependent var	0.051799
S.E. of regression	0.050011	Akaike info criterion	-2.998910
Sum squared resid	0.085036	Schwarz criterion	-2.706349
Log likelihood	68.47766	Hannan-Quinn criter.	-2.892375
F-statistic	1.485302	Durbin-Watson stat	1.967643
Prob(F-statistic)	0.212719		

الملحق رقم (30): نتائج اختبارLM عند تاخر 1 بالنسبة للنموذج المحسن

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.098973	Prob. F(1,35)	0.7549
Obs*R-squared	0.114817	Prob. Chi-Square(1)	0.7347

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:19
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.102638	1.354898	0.075753	0.9400
LID	-0.004650	0.061574	-0.075525	0.9402
LOIL	0.007745	0.114928	0.067392	0.9467
LTVC	-0.003583	0.051078	-0.070154	0.9445
MA(1)	-0.065353	0.249709	-0.261718	0.7951
RESID(-1)	0.097669	0.310456	0.314599	0.7549

R-squared	0.002800	Mean dependent var	-0.000195
Adjusted R-squared	-0.139657	S.D. dependent var	0.044764
S.E. of regression	0.047788	Akaike info criterion	-3.109628
Sum squared resid	0.079929	Schwarz criterion	-2.858861
Log likelihood	69.74737	Hannan-Quinn criter.	-3.018313
F-statistic	0.019658	Durbin-Watson stat	1.985069
Prob(F-statistic)	0.999828		

الملحق رقم (31): نتائج اختبارLM عند تاخر 2 بالنسبة للنموذج المحسن

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.907596	Prob. F(2,34)	0.4130
Obs*R-squared	2.077211	Prob. Chi-Square(2)	0.3539

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:19
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.184757	1.359125	-0.135938	0.8927
LID	0.010213	0.062003	0.164710	0.8701
LOIL	-0.016520	0.115273	-0.143315	0.8869
LTVC	-0.000859	0.050608	-0.016979	0.9866
MA(1)	0.400963	0.433544	0.924849	0.3616
RESID(-1)	-0.373613	0.473312	-0.789360	0.4354
RESID(-2)	0.405878	0.310003	1.309274	0.1992

R-squared	0.050664	Mean dependent var	-0.000195
Adjusted R-squared	-0.116866	S.D. dependent var	0.044764
S.E. of regression	0.047308	Akaike info criterion	-3.110035
Sum squared resid	0.076093	Schwarz criterion	-2.817474
Log likelihood	70.75572	Hannan-Quinn criter.	-3.003501
F-statistic	0.302416	Durbin-Watson stat	1.978323
Prob(F-statistic)	0.931314		

الملحق رقم (32): نتائج اختبارLM عند تاخر 3 بالنسبة للنموذج المحسن

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.650712	Prob. F(3,33)	0.5882
Obs*R-squared	2.289168	Prob. Chi-Square(3)	0.5146

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:20
Sample: 1970 2010
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.258683	1.386751	-0.186539	0.8532
LID	0.013083	0.063126	0.207253	0.8371
LOIL	-0.022760	0.117607	-0.193527	0.8477
LTVC	0.004772	0.052914	0.090187	0.9287
MA(1)	0.656266	0.743864	0.882239	0.3840
RESID(-1)	-0.615321	0.743567	-0.827527	0.4139
RESID(-2)	0.552338	0.466037	1.185181	0.2444
RESID(-3)	-0.135971	0.319877	-0.425073	0.6735

R-squared	0.055833	Mean dependent var	-0.000195
Adjusted R-squared	-0.144444	S.D. dependent var	0.044764
S.E. of regression	0.047888	Akaike info criterion	-3.066715
Sum squared resid	0.075678	Schwarz criterion	-2.732360
Log likelihood	70.86766	Hannan-Quinn criter.	-2.944961
F-statistic	0.278780	Durbin-Watson stat	2.068757
Prob(F-statistic)	0.957830		

الملحق رقم (33): نتائج اختبار اختلاف التباين باستخدام ARCH Test عند درجة تاخر1 بالنسبة للنموذج المحسن

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.001837	Prob. F(1,38)	0.9660
Obs*R-squared	0.001934	Prob. Chi-Square(1)	0.9649

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:20
Sample (adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001999	0.000641	3.120314	0.0034
RESID^2(-1)	-0.006943	0.161982	-0.042865	0.9660

R-squared	0.000048	Mean dependent var	0.001985
Adjusted R-squared	-0.026266	S.D. dependent var	0.003471
S.E. of regression	0.003517	Akaike info criterion	-8.413876
Sum squared resid	0.000470	Schwarz criterion	-8.329432
Log likelihood	170.2775	Hannan-Quinn criter.	-8.383344
F-statistic	0.001837	Durbin-Watson stat	2.003991
Prob(F-statistic)	0.966033		

الملحق رقم (34): نتائج اختبار اختلاف التباين باستخدام ARCH Test عند درجة تاخر2 بالنسبة للنموذج المحسن

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.131877	Prob. F(2,36)	0.8769
Obs*R-squared	0.283655	Prob. Chi-Square(2)	0.8678

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:21
Sample (adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002190	0.000736	2.976842	0.0052
RESID^2(-1)	-0.009874	0.165924	-0.059511	0.9529
RESID^2(-2)	-0.085561	0.167651	-0.510350	0.6129

R-squared	0.007273	Mean dependent var	0.002010
Adjusted R-squared	-0.047878	S.D. dependent var	0.003513
S.E. of regression	0.003596	Akaike info criterion	-8.343970
Sum squared resid	0.000466	Schwarz criterion	-8.216004
Log likelihood	165.7074	Hannan-Quinn criter.	-8.298057
F-statistic	0.131877	Durbin-Watson stat	1.983557
Prob(F-statistic)	0.876870		

الملحق رقم (35): نتائج اختبار اختلاف التباين باستخدام ARCH Test عند درجة تاخر3 بالنسبة للنموذج المحسن

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.188967	Prob. F(3,34)	0.9032
Obs*R-squared	0.623204	Prob. Chi-Square(3)	0.8911

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/21/13 Time: 15:21
Sample (adjusted): 1973 2010
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002076	0.000842	2.466662	0.0188
RESID^2(-1)	-0.006617	0.170014	-0.038920	0.9692
RESID^2(-2)	-0.091788	0.171215	-0.536100	0.5954
RESID^2(-3)	0.090818	0.172282	0.527145	0.6015

R-squared	0.016400	Mean dependent var	0.002063
Adjusted R-squared	-0.070388	S.D. dependent var	0.003545
S.E. of regression	0.003667	Akaike info criterion	-8.279408
Sum squared resid	0.000457	Schwarz criterion	-8.107030
Log likelihood	161.3087	Hannan-Quinn criter.	-8.218077
F-statistic	0.188967	Durbin-Watson stat	1.998326
Prob(F-statistic)	0.903178		